BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الإصلاح العربي

قضايا الإصلاح العربى

تقديم
إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير
جابر عصفور   محسن يوسف

قضايا الإصلاح العربى



قضايا الإصلاح العربى

تقديم

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

إعداد وتحرير

جابر عصفور محسن يوسف

الطبعة الأولى

٢٠٠٥

رقم الإيداع 5467 - 2005
ISBN 977 - 6163 - 02 - 5

منتدى الإصلاح العربى بمكتبة الإسكندرية

طبع فى المركز المصرى العربى، القاهرة، جمهورية مصر العربية

٢٠٠٠ نسخة

تقديم

تقـــديـــم

تستـعيد مكتبـة الإسـكندرية ـ فى أنشطتها العديدة ـ وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة فى مسيرته الخلّاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة ، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد.

ومن الطبيعى ـ والأمر كذلك ـ أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق

الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة. وتفرض الريادة على المكتبة استكشاف إمكانات الإصلاح وآلياته، وتسليط الضوء على عوائق الإصلاح ومشكلاته، وسيلتها فى ذلك الفكر الخلاق والحوار الحر بين التيارات المختلفة دون تمييز أو حجر.

ويعنى ذلك إعمال العقول فى صياغة خرائط جديدة لمستقبل أفضل على المستويين القطرى والقومى، مستقبل يحررنا من قيود التخلف، ويدفع بنا فى عوالم الغد الذى يحقق أحلامنا التى تليق بمكانتنا فى التاريخ.

هكذا، انطلقت من قاعات المكتبة، فى ربيع ٢٠٠٤، أصوات المثقفين فى مصر والوطن العربى تبلور أصفى رؤية شاملة للإصلاح فى أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ تحدوهم رغبة عارمة فى صياغة مشروع نهضوى حقيقى يستجيب للتحديات المعاصرة، ويشخص الأوضاع الراهنة، ويجسد طموحات مؤسسات المجتمع المدنى فى أن تكون لها مبادراتها الخلاقة فى التنمية والتقدم.

ولم يكن غريباً على المكتبة التى تبعث حلم التواصل الحضارى أن تحتضن هذه الدعوة ، وتهيئ لها أسباب الانطلاق الفعال، فى سلسلة من الندوات التحضيرية المتدرجة على المستويات المصرية والعربية، تكفل للفكر الإصلاحى

أن يتنامى ويكتسب شرعية مجتمعية، وكان صدور وثيقة الإسكندرية فى مارس ٢٠٠٤ تتويجا لها، ظفر باعتراف كافة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية، لتعبيره الدقيق عن الضمير القومى، وشفافيته التامة فى رسم صورة المستقبل التى يتمناها الإنسان العربى فى جميع الأقطار، مهما كانت التباينات التى تفرضها ظروفه المحلية، أو المعوقات التى ينبغى عليه تجاوزها، ليندرج فى ركب التقنية الديمقراطية والعدالة المجتمعية والتقدم الحضارى المنشود.

ونحن إذ نقدم فى هذا الكتاب الوثائق الأساسية لمؤتمر الإصلاح، وأوراق العمل التى قدمت له، والوثيقة التى أسفرت عنها مداولاته، يتصدرها خطاب السيد رئيس جمهورية مصر العربية، الذى دعا فيه إلى شراكة حقيقية بين الحكومة والمجتمع المدنى فى التصدى لقضايا الإصلاح وأعبائها . وكان ذلك بمثابة الحافز والضمان لكل الجهود المقدمة فى هذا الصدد ، نود أن نؤكد الحقائق التالية:

أولاً : إن عملية الإصلاح ليست مجرد قرارات فوقية تتخذها السلطات السياسية، وتفرضها ضرورة التطور للشعوب فى المنطقة العربية، وإنما هى محصلة للوعى الاجتماعى الذى ينعكس فى نشاطات مؤسساته المدنية وحركاته المنتظمة فى سياق واحد، مما يجعل تحديد الإستراتيجية المتفق عليها خطوة رئيسية، تزيد من فاعلية مسيرته المستقبلية.

العربى بالمكتبة والمرصد الاجتماعى الناجم عنه، الضمان الحقيقى لاستثمار الجهود المبذولة فى المنطقة العربية وتراكمها لخلق حالة التوجه الحتمى لتحقيق الأهداف بإيقاع زمنى للتداعيات المحلية والخارجية.

ثالثاً : إن عمل المنتدى لايعتمد على المواجهة، بل يؤثر أن يتم بالتنسيق مع السلطات المعنية وتدعيم حركتها فى مختلف الأوجه الإصلاحية، فهو يدعو المسئولين للحوار مع المجتمع المدنى حول شروط الإصلاح وخطواته المحددة، ويحدد رقعة الاتفاق بين المسئولين والمجتمع المدنى فى أوجه الإصلاح المختلفة، مما يشجع على اتخاذ خطوات حقيقية دون تسويف أو تراجع.

رابعاً : لا مفر من اعتماد منطق النفس الطويل فى معالجة المشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية استغرقت عقودا طويلة، ولابد لإصلاحها من العمل بخطط محسوبة ومشروعات متعددة المدى قصيرة ومتوسطة وطويلة.

ومع أن هذا النشاط الفكرى يختلف عن الممارسة السياسية، ويقع فى قلب العمل الثقافى المؤسسى القائم على المعرفة والمنظم للمعلومات والموجه للرأى، فإن بعض الأصوات استنكرت على مكتبة الإسكندرية أن تشغل نفسها به. وهذا تجاهل تام لطبيعة وظيفة المكتبة الحديثة، إذ لم تعد مجرد مخزن للكتب،

بل بوتقة حقيقية لصناعة المعرفة، وتيسير الحصول عليها، وتداول المعلومات وتحليلها . وقد رفعت مكتبة الإسكندرية العلم والمعرفة، وأصبحت ملتقى الحوار، ومركزا للبحوث المصرية والعربية والمتوسطية، لتكون نافذة مصر على العالم ونافذة العالم على مصر. فإذا هبت رياح الفكر الإصلاحي المنبثق من العقل الوطني والقومي لا يمكن للمكتبة أن تتوانى عن رعايته أو تنميته ومتابعته.

ولعل هذا الاطار الفكرى هو ما يميز نشاط مكتبة الإسكندرية عن مؤسسات العمل الأخرى من أحزاب وجمعيات وقوى ذات صلة مباشرة بالحياة العامة، ويجعل مهمة توثيق هذه التيارات الفكرية، فى كتب جامعة، من صميم الرسالة المكتبية، تلك الرسالة التى لاتغفلها المكتبة وهى تقوم بتوسيع مفاهيمها، لتكون متسقة مع الدور الحضارى الذى قامت به المكتبة القديمة فى إنتاج المعرفة، فى العلوم والآداب والفنون و فى وجوه الحياة العامة المختلفة.

هذا هو الإطار الفكرى الذى نتحرك فيه و الذى يكسب المكتبة مصداقية البراءة من الأغراض النفعية المحدودة، ليوجه غايتها نحو النفع العام للوطن والأمة، ويكرس جهودها لتحقيق نقلة نوعية متميزة فى طبيعة ممارسة الأنشطة الفكرية بحرية وتجرد، وذلك من موقع المسؤولية فى صناعة العقل، والمشاركة فى تحديد المصير، على هدى وبصيرة.

ولا يفوتنى فى النهاية شكر الذين أعدوا الأوراق التى أصبحت فصولا فى

ولا يفوتنى فى النهاية شكر الذين أعدوا الأوراق التى أصبحت فصولا فى هذا الكتاب: أسامة الغزالى حرب الذى أعد ورقة الإصلاح السياسى و الدكتور سمير رضوان الذى أعد الورقة الاقتصادية، الدكتور صلاح فضل الذى كتب الورقة الثقافية والدكتور سيد ياسين الذى أعد ورقة الإصلاح الاجتماعى.

وشكرهم يعنى شكر جميع الحاضرين الذين أسهموا بآرائهم وأفكارهم التى اعتمدت عليها الأوراق وقامت بصياغتها ووضعها فى إطار متكامل .

وفى النهاية ، يسعدنى الإشادة بالجهد الذى بذله الدكتور جابر عصفور مع الدكتور محسن يوسف فى التحرير والإعداد.

والله الموفق

إسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الإسكندرية
ورئيس منتدى الإصلاح العربى



كلمة السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

أمام مؤتمر

« الإصلاح العربى..

الرؤية والتنفيذ »

كلمة السيد الرئيس
محمد حسنى مبارك

أمام مؤتمر
"الإصلاح العربى .. الرؤية والتنفيذ"

الإخوة والأخوات

يسعدني أن أرحب بكم في مصر في مستهل أعمال مؤتمركم الرائد حول «الإصلاح العربي .. الرؤية والتنفيذ» الذي ينعقد اليوم في مكتبة الإسكندرية بما تمثله كمنارة للبحر المتوسط في الثقافة والعلوم وما تضيفه من قيمة تاريخية ومكانة حضارية عربية لسعيكم الدءوب نحو التحديث والتطوير والإصلاح وما تؤكده من اهتمام بإحياء تراثنا العربي لكي ينير طريقنا نحو مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا .

فقد آمنت شعوبنا بالحاجة إلى التحديث والتطوير ومواكبة روح العصر وبضرورة الاستفادة مما قدمته وتقدمه العولمة من فرص سانحة للقضاء على المشكلات الهيكلية الحقيقية القائمة في البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والمجتمعات العربية ولإحراز التقدم المطلوب في تلك المجالات تحقيقا لطموحات شعوبها

وتطلعـاتها نحو مستقبل أفضل إلا أن هذه الجهود لم تنجح بعد في سد الفجوة القائمة بين ما حققناه من تقدم من جهة وقدرتنا على التواؤم مع المتغيرات المتلاحقة على الساحتين الدولية والإقليمية من جهة أخري .

ومن هنا فقد انعقد في العالم العربي العديد من المؤتمرات والاجتماعات والندوات التي انصبت حول بلورة رؤية عربية واضحة لسد هذه الفجوة من خلال بذل جهد أكبر في مجالات التحديث والإصلاح يقضي على سلبيات الماضي ويضمن الحفاظ على هويتنا وذاتيتنا وخصوصياتنا العربية والإسلامية المتميزة . ونجحت تلك المؤتمرات ـ دون شك في إظهار اهتمام مجتمعاتنا العربية من المحيط إلي الخليج بوضع وتنفيذ سياسات تتطور باستمرار لتتفاعل مع المتغيرات والتحديات الدولية والإقليمية تحقيقا لمصالحنا الذاتية .

وفي ضوء ذلك فإن مؤتمركم اليوم يكتسب أهمية محورية تنبع من عدد من الاعتبارات :

● أولها : انعقاده بمبادرة ذاتية من عدد من المنظمات العربية غير الحكومية ومجالس رجال الأعمال وتمثيله لأوسع قطاع ممكن من المتخصصين وأصحاب الفكر والرأي ومن الكتاب والباحثين والمهتمين بالشئون العربية بمختلف أفرعها ودون مشاركة حكومية .

● وثانيها : أن هذا المؤتمر، ببرنامج عمله الطموح، يمكن أن يشكل بوتقة عربية متكاملة تنصهر فيها كافة النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات والاجتماعات السابقة ليخرج برؤية عربية شعبية متكاملة، للتحديث والإصلاح في العالم العربي تغطي كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقدم أفضل دليل على قدرة مجتمعاتنا العربية على التوصل لرؤي متكاملة وتوفر الحافز الرئيسي للحكومات العربية لتحقيق تواصل حقيقي مع المجتمع المدني في قضايا التحديث والتطوير .

● وثالثها : أن انعقاد هذا المؤتمر يتوافق مع اقتراب موعد انعقاد القمة العربية القادمة في تونس نهاية هذا الشهر مما يشكل فرصة ثمينة ينبغي أن تستغلها

الحكومات العربية بالدفع نحو تنفيذ رؤية حكومية / شعبية مشتركة، للتوجه نحو التحديث والإصلاح في إطار يؤدي للتوصل إلى توجه إستراتيجي عربي متكامل يعبر عن آراء وتطلعات شعوبنا العربية .

• ورابعها: أن انعقاد هذا المؤتمر يتزامن مع الجدل الدولي الدائر بشأن العديد من المبادرات التي تم طرحها حول قضايا الإصلاح في العالم العربي والتي يجري النظر في طرحها أمام اجتماعات دولية وإقليمية مختلفة لاعتماد خطط ومواقف للتحديث والإصلاح في الشرق الأوسط في الوقت الذي لم تخرج فيه الأمة العربية بعد برؤية قومية متكاملة حول هذه القضايا .

فقد اتفقت جميع حكومات وشعوب المنطقة العربية على أن إستراتيجيتنا لتحقيق مستقبل أفضل تقوم على محورين رئيسيين؛ أولهما الدفع بجهود التحديث والتطوير القائمة على الرؤي الذاتية للمجتمعات العربية وعلى أساس من التوافق والتلاحم بين الحكومات العربية وشعوبها وثانيهما الدفع نحو التوصل للسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وإخلائها من كافة أسلحة الدمار الشامل لتوفير المناخ السياسي اللازم لانتشار مشاعر السلام والأمن والاستقرار كمكونات رئيسية تعزز من مجهوداتنا في التطوير والتحديث وترسخ من توجهنا نحو مزيد من التعاون الإقليمي والدولي الفعال .

وقد بذلت كل من دولنا العربية جهودا كبيرة لتحقيق إصلاحات هيكلية وتنظيمية في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار يراعي تحقيق التوازن الدقيق بين الآثار الإيجابية والسلبية لعملية الإصلاح ويأخذ في الحسبان تنوع الخصائص الثقافية والدينية والتركيبة السكانية لكل مجتمع وضرورة اتباع أسلوب إصلاحي لا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار ولا يسمح بتولي قوي التطرف والتزمت لزمام الإصلاح وتوجيهه لوجهة لا تتفق مع رؤي المجتمع .

وعززت دولنا العربية المختلفة تدريجيا من المشاركة الشعبية والمجتمعية في جهود التحديث والإصلاح جنبا إلى جنب مع المجهودات الحكومية حتي تأتي النتائج

محققة لآمال الشعب وطموحاته.. ومن هنا ازدادت المسئولية الشعبية والمجتمعية وخاصة مسئولية منظمات المجتمع المدني ومنظمات رجال الأعمال عن طرح الآراء والأفكار المبتكرة التي يجب أن تتخذها الحكومات كأساس لصياغة نهج قومي عام تجاه قضية الإصلاح والسعي لتنفيذها بالمشاركة الشعبية والمجتمعية الفعالة بالإضافة للسعي لصياغة رؤية عربية أكثر شمولا وتحديدا لقضايا الإصلاح في العالم العربي.

ولا شك أن ذلك يلقي على عاتقكم أيها الإخوة والأخوات بمسئوليات كبري ليس فقط من خلال المشاركة بالرأي والمساهمة في صياغة وتنفيذ التوجهات وإنما من خلال إيضاح الصورة الحقيقية لشركائنا في التنمية وفي مجهودات التحديث والإصلاح.. فأنتم أدري بنبض مجتمعاتكم وأكثر قدرة على التعبير بصدق عن التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها وأكثر إحساسا برغبة شعوبكم في مزيد من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وفي مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل وبإصرار شعوبكم على القيام بذلك من منطلق ذاتي دون فرض أو توجيه.

وحتي يتسني لشعوبنا ومجتمعاتنا العربية بذل قصاري جهدها في مجال التحديث والتطوير والإصلاح فلا بد من الاهتمام بالمحور الثاني لإستراتيجيتنا العربية نحو تحقيق مستقبل أفضل من خلال التوصل للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط خاصة بعد أن تقدمنا بمبادرة السلام الشاملة والجريئة التي اعتمدتها القمة العربية ببيروت والتي ما زالت لا تلقي الاهتمام الكافي لوضعها موضع التنفيذ مع غيرها من المبادرات وآخرها خريطة الطريق لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وكذا من خلال المعالجة الحاسمة للتدهور الحاد للأوضاع في العراق الشقيق بهدف إعادة السيادة والأمن والاستقرار إليه بعد أن أظهر التعامل معه ازدواجية واضحة في المعايير لدي التعامل مع قضايا حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي أن يكون واضحا أن استمرارية هذه الأوضاع فضلا عن التجاهل المتعمد للانتهاكات اليومية التي تقوم بها إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

المحتلة وللإدانة الدولية والإقليمية لها لن تخدم سعينا نحو التحديث والإصلاح وإنما تقوي من شوكة الإرهاب والتطرف المستند إلى مشاعر اليأس والإحباط في المجتمعات العربية التي تقارن بين السعي الخارجي لفرض إصلاحات بعينها عليها ـ قسرا أو طواعية ـ وبين التجاهل التام، للانتهاكات التي تقوم بها أطراف أخرى المقترن بتجاهل المجتمع الدولي وقوى السلام للحاجة الماسة لدول منطقة الشرق الأوسط للتوصل للسلام والأمن والاستقرار، في أطر من العدالة والمساواة والشرعية الدولية التي نتخذها كأسس لدعم ودفع جهودنا نحو الإصلاح والتحديث ونحو تخفيف حدة التطرف واللجوء للعنف .

وهنا فقد قدمت مصر القدوة والمثل من خلال ما بذلته من جهود مضنية على مر السنوات الطويلة الماضية لتسوية القضية الفلسطينية وللتعامل السياسي ثم العسكري مع العدوان العراقي على الكويت ولتعزيز روح الاعتدال الديني والتسامح والتعاون في المنطقة، في نفس الوقت الذي قامت فيه بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية رائدة حققت من خلالها تقدما ملموسا في كافة جوانب الحياة.. إلا أن قدرتنا على الدفع قدما بجهود الإصلاح والتحديث في مصر والدول العربية ستتناقص ما لم تشعر شعوبنا بأن الهدف الحقيقي من هذه الجهود هو إشاعة السلام والأمن والاستقرار وليس إتاحة الفرصة لطرف ما للسيطرة أو الهيمنة على المنطقة العربية بأسرها .

الإخوة والأخوات

إذا كانت بعض التقارير قد أظهرت قصورا في تنفيذ خطط التطوير والتحديث والارتقاء بالمجتمعات العربية مما يؤكد أهمية دفع جهود الإصلاح بمزيد من الجد والإصرار فإن ذلك يعكس في نفس الوقت الحاجة لدعم خارجي قوي لجهودنا الذاتية نحو التحديث والإصلاح ولكن دون محاولة فرض نمط خارجي موحد أو السعي لتحقيق أهداف لا تتفق مع خطط الدول العربية في هذه المجالات .

وفي هذا الإطار فإن التعاون الدولي، الهادف لإقرار السلام والأمن والاستقرار، من

شأنه أن يرسخ من دعائم عمليات التحديث والإصلاح ويعمق من الالتزام الوطني بالمضي قدما فيها والتغلب على كافة مصاعبها إلا أن هذا التعاون لا يجب أن يتمشى مع من ينادي بالاعتماد على الوسائل العسكرية فحسب وإنما بتعزيز الاعتماد على كافة وسائل العلاقات الدولية والإقليمية - السياسية والدبلوماسية والعسكرية والإفضليات التجارية والمساعدات التنموية - لتحقيق هذه الأهداف .

ولدينا بالفعل، مع العالم الخارجي، أطر راسخة لتعميق هذا التعاون؛ أهمها الأطر الأورو - متوسطية، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تنص على التزامات متبادلة بالتعاون في مجالات الإصلاح المختلفة والاتفاقيات الإطارية للتجارة والاستثمار، واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة التي تتضمن أيضا التزامات متبادلة في نفس المجالات واتفاقيات المعاملات التفضيلية والتنموية مع القوي الأخرى كاليابان والصين وروسيا وغيرها من الاقتصاديات الناهضة والمجتمعات المنفتحة والتي يجب أن تصب جميعها في النهاية في دعم الجهود الذاتية للإصلاح بما يسهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار لجميع الأطراف .

وعلينا أن نأخذ دوما في الاعتبار أهمية تعزيز الترابط بين الجهود المبذولة لتطوير منظومة العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية والجهود المبذولة في كل من الدول العربية - وفي الدول العربية مجتمعة - في سبيل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إطار يحافظ على الهوية الإقليمية العربية - دون إضافة أو انتقاص - ويقوم على قيم ومبادئ مشتركة تحظى بالتوافق العام في العالم العربي .

كما يتعين أن ننطلق من اقتناع كامل بأن الديانة الإسلامية تنادي بالتحديث والتطوير ومجاراة روح العصر وتقوم على التسامح والإخاء والتراحم وعدم الإضرار بالغير إلا دفاعا عن النفس.. ومن هنا فينبغي على المجتمع الدولي عدم التعامل مع الثقافة الإسلامية كثقافة للتطرف والعنف وإنما كثقافة للتعاون والمشاركة لتحقيق المصالح في إطار من الندية والحفاظ على الحقوق والالتزام بالواجبات .

وانطلاقا من هذه الرؤية المتكاملة لسعينا الذاتي نحو التحديث والإصلاح فإن ما

نبديه من آراء وملاحظات، على ما طرح من مبادرات لإصلاح العالم العربي، لا يعكس رفضا للإصلاح أو تراجعا عن التزامنا به على كافة المستويات الحكومية والشعبية وإنما يعكس التزاما ببذل جهود أكبر فيه إذا ما انطلقت هذه المبادرات نحو تعزيز قدرة الدول العربية على إجراء إصلاحاتها الذاتية، من خلال تعزيز التعاون والمشاركة والانفتاح على المجتمع الدولي، على أساس من التكافؤ والاحترام المتبادل .

الإخوة والأخوات

من هذا المنطلق بدأت مسيرتنا الذاتية نحو الإصلاح السياسي في مصر منذ سنوات عديدة لتستمر وتتطور وتتعمق ممارساتها أولينا فيها اهتماما خاصا بوضع الأسس الراسخة للبناء المؤسسي للدولة وخلق مناخ ديمقراطي يضع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي ـ بغض النظر عن الجنس أو الديانة ـ كحقوق أساسية تعزز من المشاركة الشعبية ومن دور المجتمع المدني وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية التي كفلها لهم الدستور والقانون في إطار من الحرية والشرعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تحت مظلة قضاء عادل نزيه يسهم في إثراء تجربتنا الديمقراطية وتعميقها .

وتواكب مع ذلك كله جهود رائدة في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي نجحنا من خلالها في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وشجعنا القطاع الخاص على المشاركة بقوة في حركة الاقتصاد الوطني وبذلنا وسنبذل جهودا مكثفة لإزالة العقبات البيروقراطية التي تقف في سبيل إقامة صناعات جديدة تستوعب أعدادا كبيرة من قوة العمل وتسهم في حل مشكلة البطالة وزيادة الصادرات في نفس الوقت وقدمنا حوافز تكفل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والوطنية واتخذنا قرارات شجاعة كان أهمها تحرير سعر الصرف والبدء في إعادة هيكلة نظامنا المالي والضريبي والجمركي وأعدنا تحديد دور الدولة لينحصر في المواقع الاقتصادية و الإستراتيجية التي ترتبط بها مصالح الغالبية العظمي من الجماهير والتي تكفل ضبط إيقاع حركتنا الاقتصادية .

وفي المجال الاجتماعي تركز إصلاحنا على الارتقاء بنوعية التعليم بكافة مراحله وعلى القضاء على الأمية؛ وحققنا إنجازات رائدة في مجال الرعاية الصحية؛ وضاعفت الحكومة من مجهوداتها لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ولحماية محدودي الدخل والاهتمام بالتنمية البشرية وخاصة في قطاعات الشباب والمرأة، بهدف إتاحة المزيد من الفرص المتزايدة للحياة الحرة الكريمة وتنشئة أجيال جديدة قادرة على تحمل المسئولية في كل مكان .

الإخوة والأخوات

إذا كان من حقنا أن نفخر بما حققته الدول العربية من إنجازات في مسيرة الإصلاح والتحديث التي أحدثت نقلة نوعية في حياتنا بل وفي الركائز التي تقوم عليها مجتمعاتنا فعلينا في نفس الوقت أن ندرك أن عالمنا العربي يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة نستهدف فيها، جميعا، تثبيت المكتسبات التي تحققت وتعميق جذور عملية الإصلاح إرساءً للدعائم التي ننطلق منها نحو النهضة المنشودة في كافة مناحي الحياة على أساس من الشراكة الواعية بين الدولة والمجتمع .

وقد اتخذت مصر قرارا إستراتيجيا بالمضي قدما نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستمرار في تطوير نظام التعليم والارتقاء به استنادا لرؤية ثاقبة وإرادة قوية وعلى نحو يمكننا من اللحاق بركب الثورة المعرفية . . فمستقبل أوطاننا وأجيالنا يعتمد الآن وبشكل لا مجال لإنكاره أو التهرب منه على مدي قدرتنا على اقتحام آفاق العلم والمعرفة التي تزداد اتساعا على نحو غير مسبوق .

ويتطلب ذلك، الاستمرار في إعادة هيكلة المنظومة التعليمية بمستوياتها المختلفة على أسس تضمن حق التعليم للجميع وتحقق الارتقاء بجودة المنتج التعليمي وتخريج العقول المتفتحة القادرة على التعامل مع روح وتحديات العصر . . عقول لا تعتمد على نمطية التفكير وإنما على الإبداع والابتكار والبحث والنقد . . بما يهيئ أبنائنا للمساهمة في بناء مجتمعنا العصري الحديث ويعزز من فرص مجتمعاتنا في أن تكون طرفا فاعلا في المنافسة العالمية .

وبالمثل فقد انطلقنا نحو تثبيت الدعائم التي أرسيناها للاقتصاد الحديث لنبدأ مرحلة جديدة ترتكز على إطلاق الطاقات الاقتصادية في مختلف القطاعات، في ظل المنافسة الحرة بهدف رفع معدلات النمو ودفع عجلة الإنتاج وجذب الاستثمارات الوطنية والدولية وتحديث البنية الصناعية والخدمية بما يزيد من قدرتنا على المنافسة العالمية.

إلا أن اعتماد آليات الاقتصاد الحر لا يعني تخلي الدولة عن دورها وترك المجال لقوي السوق دون ضوابط بل يقتضي في المقام الأول إيجاد إطار مؤسسي فعال قادر على مراقبة أداء السوق وضبط إيقاعه وعلى ضمان حرية المنافسة والتعامل المرن مع المتغيرات الاقتصادية التي يفرضها الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي. ومن هنا، فقد عكفنا على وضع برنامج إصلاح اقتصادي شامل نعبر به من مرحلة الإصلاح الهيكلي التي كانت ركيزة جهودنا خلال العقدين الماضيين إلي مرحلة التطوير والتحديث المؤسسي والتشريعي بالتوازي مع سياساتنا في مجال تحرير الاقتصاد الوطني.

ويتواكب مع ذلك سعينا الحثيث للمضي قدما في سياسات تحرير التجارة انطلاقا من قناعة راسخة بأن مستقبلنا الاقتصادي مرهون بالنفاذ إلي الأسواق في الخارج ودفع عجلة التصدير انطلاقا من برنامج طموح لتحديث صناعاتنا الوطنية. وإذا كان عملنا في إصلاح هياكلنا الداخلية يعتمد على إيجاد الإطار المؤسسي اللازم لإدارة النشاط الاقتصادي فإن توجهنا نحو الخارج لإيجاد منافذ تجارية جديدة يقوم أيضا على ترسيخ تعاملاتنا مع شركائنا التجاريين في إطار منظومة اتفاقيات تضمن لنا المنافسة على أساس متكافئ وتعظيم ميزاتنا التنافسية واثقين من قدرتنا على المنافسة العالمية.

وارتباطا بكل ما تقدم فإن تنفيذ رؤيتنا الطموحة وآمالنا الواعدة نحو الإصلاح ستواجهه ـ دون شك ـ تحديات كبيرة لا يجب أن تثنينا عن المضي قدما في تنفيذ ما تعهدنا به وإنما تحفزنا لبذل جهد أكثر بخطي ثابتة وعزم أكيد يستندان إلي فكر

جديد ورؤية ثاقبة رؤية تؤكد على أن مواجهة هذه التحديات لا تقع على كاهل الدولة وحدها وإنما على المجتمع بأسره .

فإذا كانت الدولة هي التي أخذت على عاتقها إرساء ركائز المجتمع الحديث فإن مرحلة الإصلاح الجديدة تتطلب مشاركة فعالة من قبل المجتمع بكافة فئاته بحيث يصبح المجتمع شريكا أساسيا في عملية التنمية. من هنا تنبع الحاجة الماسة لتعميق مسار الإصلاح السياسي بالتوازي مع سعينا للمضى قدما فى عملية الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى.

فقد أثبتت تجربتنا أن الإنجازات التي حققناها على مدار العقود الماضية والتحديات التي تجاوزناها بإرادة شعبنا قد تمت من خلال إفساح المجال للحريات العامة في الرأي والتعبير والمشاركة السياسية. والآن، ونحن مقبلون على تحديات أكثر تعقيدا تفرضها المرحلة القادمة التي عقدنا العزم على اقتحامها فلا بد أن نعمق من مسيرتنا الديمقراطية وفق رؤية واضحة للإصلاح السياسي .

ويجب أن تستند هذه الرؤية إلى ركيزة هامة تتمثل في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية سواء في الحياة السياسية، أو الاجتماعية. ويبدأ ذلك بتطوير مؤسساتنا السياسية وعلى رأسها الأحزاب السياسية والتي يجب أن تكون منبرا حقيقيا للتعبير عن تطلعات وآمال الشعب يطرح الحلول لمشاكله وفق برامج حزبية قادرة على التعامل الجاد مع تحديات الواقع ويعمل لصيانة مصالحه في إطار حياة نيابية نشطة قائمة على التعددية السياسية .

ومن نفس هذا المنطلق عكفنا على تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي الذي يحكم عمل المجتمع المدني ونشاط منظماته الذي نري أنه يمثل الركيزة الحقيقية التي يقوم عليها الإصلاح. ففي ظل التطورات التي تشهدها الحياة السياسية والاجتماعية على الصعيد الدولي علينا أن نعي أن قوة الأمم لم تعد تقاس استنادا إلى ما تملكه من قوة عسكرية أووفقا لأدائها الاقتصادي فقط وإنما تقاس أيضا بمدي حيوية مجتمعها وما تزخر به طاقات شعبها المتمثلة في نقاباتها ومثقفيها ومنظماتها التعاونية والأهلية

والتي تعمل جميعها على الارتقاء بحياة الشعوب في كافة المجالات وتمثل الدعامة الصلبة التي تصون الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي .

ولا تكتمل مسيرتنا الديمقراطية بدون تعميق احترام حقوق الإنسان ليس فقط من خلال إقامة إطار مؤسسي فعال يضطلع المجتمع المدني بالدور الرئيسي فيه، بهدف صيانة حقوق المواطن الأساسية والحفاظ على كرامته وإنما أيضا من خلال غرس قيم ومبادئ حقوق الإنسان بمفهومها الواسع في وجدان المجتمع بمختلف فئاته حتي نخلق بيئة سياسية وثقافية داعمة لهذا التوجه احتراما للدستور والقوانين التي حرصنا على أن تنص على أن حقوق المواطن تمثل أحد الدعائم الأساسية لمجتمعنا. ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بما نوليه من أهمية لإزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة وذلك تعميقا لمسيرة رائدة، ترجع جذورها في مصر إلى أوائل القرن الماضي تدعم المشاركة الكاملة للمرأة المصرية فى كافة مناحى الحياة إيمانا منا بدورها المحوري فى تحقيق النهضة المجتمعية المنشودة.

الإخوة والأخوات

في هذه المرحلة الفاصلة في تاريخ أمتنا كلي ثقة في أن جميع مجتمعاتنا العربية قادرة على الارتقاء لمستوي التحدي الذي أمامنا والتسلح بكل ما لنا من إمكانات لتحقيق التنمية المطلوبة في مجتمعاتنا قاطبة. ولن يتحقق ذلك إلا بفكر جديد ورؤية ثاقبة متطورة . . .

-رؤية تحقق لكل من دولنا العربية الاستفادة من التجارب الناجحة للدول العربية الأخري في مجالات التحديث والتطوير المختلفة .

-رؤية تمكننا من تحقيق أقصي استفادة من إمكاناتنا الذاتية في العالم العربي لتطوير وتحديث مجتمعاتنا؛ بما في ذلك دعم الاستثمارات وتعزيز التجارة البينية وتقوية علاقات الاعتماد المتبادل بين الحكومات والشعوب العربية .

-رؤية تتيح لنا استخدام جامعة الدول العربية الاستخدام الأمثل لصياغة مواقف موحدة ،في القضايا الهامة والموضوعات الحاكمة تؤكد أن الأمة العربية أمة ذات إرادة

وقدرة على التعامل مع التحديات والمتغيرات مهما عظمت .

ـ رؤية تمكننا من التعامل مع العالم الخارجي من منطلق تضافر الجهود والعمل المؤسسي الهادف لتوحيد مصالحنا وتوجهاتنا إزاء التعامل مع التجمعات الأخرى على اختلاف مواقعها وتوجهاتها .

ـ رؤية تطور من النظرة الدولية لديانتنا الإسلامية السمحاء وتؤكد أن التطرف والتشدد هو الاستثناء وأن الأصل هو الاعتدال والسماحة والعلاقات القائمة على الندية والتكافؤ.

ـ رؤية متجددة في الطرح الإعلامي لقضايانا في العالم الخارجي تبرز ما حققناه من إنجازات وما بذلناه من جهود على مر السنين في التحديث والتطوير وفي مكافحة الإرهاب ومقاومة التطرف .

وكلي تطلع لأن يخرج مؤتمركم هذا بفكر واضح مستنير يسهم في تأكيد توجهنا نحو التحديث والإصلاح ويؤكد استعدادنا لتحويل هذا التوجه إلى عمل جاد فعال نحو تحقيق ما فيه الخير لشعوبنا ولمجتمعاتنا في إطار من الالتزام بالقيم السامية والمبادئ الرفيعة التي اتخذناها أسسا لعملنا في هذه المجالات ومن الانفتاح المتزايد على العالم الخارجى فى إطار من الاحترام المتبادل القائم على تحقيق المصالح المشتركة.

والله الموفق والمستعان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



مقتطفات من أقوال

السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس الجمهورية

فى افتتاح

مكتبة الأسكندرية

(أكتوبر٢٠٠٢)

مقتطفات من أقوال السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

فى افتتاح مكتبة الإسكندرية
[أكتوبر ٢٠٠٢]

■ تأكيداً لوحدة التراث الإنسانى الذى صنعته القوميات والثقافات والديانات معاً، تفاهماً لا صداماً تعاوناً لا اختلافاً ، مشاركة لا احتكاراً، ساندت الكثير من الجهود المخلصة مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية . وقد انطلقت هذه الجهود من إدراك عميق للقيمة العظيمة لمكتبة الإسكندرية القديمة ولدورها العالمى، ومن الحاجة إلى إعادة تجسيد تلك القيمة فى عالمنا المعاصر، خاصة فى ضوء ما يمر به العالم الآن من أحداث وما يشهده من متغيرات فالحضارة الإنسانية هى دائرة مكتملة تضم كافة الحضارات ولا تصنعها أمة بذاتها أو حضارة بعينها.

■ لقد بذلت مصر كل جهدها لكى تجعل من مكتبة الإسكندرية الجديدة رسالة حضارية الأصل، عصرية المحتوى، عالمية الدور والتأثير، ووريثة للمكتبة القديمة فى تأكيدها على مفاهيم التواصل بين الثقافات والتعددية الفكرية وإشعاع العلم والمعرفة.

■ عودة مكتبة الإسكندرية هى استعادة لتقاليد إنسانية عريقة وأطر ثقافية شامخة، كإشارة عصرية للتعايش المشترك ، وكمؤشر للتعاون الإنسانى، وكدعوة لنبذ كل أسباب العنف والتوتر وكافة صور الإرهاب التى ترفضها الحضارات وتستنكرها الديانات وتبرأ منها القوميات.

■ إذا كان فى إعادة إحياء مكتبة الإسكندرية خطوة مهمة على طريق تحقيق أهدافها النبيلة، فإنه يقع على رواد النهضة العلمية والثقافية فى مجتمعاتنا دور رئيسى فى إبراز نقاط الالتقاء بين الثقافات والمجتمعات، وفى توسيع قاعدة الحوار والتبادل الفكرى والثقافى، بل وفى تعميق التفاهم العقائدى أيضاً فيما بينها، بما يسهل على كل منا فهم المنطلقات التى يقوم عليها فكر وعمل الآخرين.

■ تدعو المكتبة إلى أن الحوار والتفاعل الثقافى هو البديل الأساسى لمواجهة العنف والتوتر، والسبيل الرشيد لالتقاء الشعوب على أرضية من التواصل المعرفى

والتعايش السلمى البناء.

■ إن إعادة افتتاح هذه المكتبة التاريخية تدعونا إلى التمسك بالسلام الشامل والعادل، ورفض منطق القوة، والدعوة إلى احترام الشرعية التى تعبر عن ضمير الإنسان وتحافظ على وجوده.

■ وأصبح من مهام المكتبة أن تتبع أحدث تقنيات العصر لتحقيق أهدافها، من انفتاح على الآخرين، إلى عرض للإبداع المصرى والعربى على الساحة العالمية، إلى استخدام للوسائل الإلكترونية الجديدة، التى ألغت مفاهيم المكان والزمان وربطت كافة أرجاء الكرة الأرضية، متجاوزة حدود الدول وطارحة لكم هائل من المعلومات ينتقل عبر الإنترنت للباحثين عن المعرفة وللمهتمين بالثقافة والتقدم العلمى والتكنولوجى.

■ إن تملك تقنيات هذا العصر الجديد يمكن المكتبة من أن تحتل مكانها فى منظومة المؤسسات الثقافية والعلمية الدولية، كما أنه يمكنها من أن ترتبط بكل المؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية فى مصر والعالم، حتى يتسنى لأطفالنا وشبابنا ولكل باحث عن علم أو معرفة أن يستفيد بما تتيحه المكتبة من معلومات وخدمات.

■ نداء الإسكندرية، الذى نوجهه اليوم ، يدعو إلى عالم يسود فيه التفاهم المتبادل والتعايش المشترك ويعم فيه السلام والأمان اللذان يضعان الابتسامة على وجوه أطفالنا، وينشران السعادة ويزرعان الطموح فى أجيالنا القادمة، حتى تحيا وتتعاظم لدينا كل المبادىء السامية والمعانى الرفيعة التى تعود مكتبة الإسكندرية اليوم تجسيداً لها، وتعبيراً عنها، وحفاظاً عليها.

■ جاء الوقت لكى يتوقف نزيف الدم من كافة الأطراف ، فالدماء الإنسانية لا تتفاوت فى قيمتها لأن الإنسان هو الإنسان فى كل زمان ومكان. وقد آن الأوان، لكى يتوقف العنف ويعود الأمن، ويصبح الحق هو القوة، وليست القوة هى الحق، حتى يمضى الجميع على طريق السلام الشامل والعادل، فالأبرياء يدفعون الثمن، والمدنيون يعيشون فى ظل مشاعر الخوف والقلق والتوتر التى تعوق التقدم الإنسانى فى كافة المجالات.

■ علينا جميعاً أن ندرك أن ما يشهده العالم اليوم، من نزعات سياسية متفاقمة ومن اختلافات حادة فى الرؤى الاقتصادية والاجتماعية، إنما يغذى فى المقام الأول والأخير من مشاعر الإحباط واليأس التى تسيطر على البعض وتؤدى إلى التطرف والعنف والدخول فى حلقة شريرة مغلقة سنعانى جميعاً من آثارها.

■ السبيل الوحيد لتسوية أية مشكلة هو الحوار القائم على التوازن والتكافؤ فى الحقوق والالتزامات، وعلى احترام آراء الآخرين وقيمهم وثقافاتهم. وإن محاولات فرض تسويات أوضاع غير عادلة قد تنجح فى بدايتها ولكنها ستحمل فى طياتها بذور الحقد والكراهية التى ستنتقل إلى أجيال قادمة لتهدد التوافق والتناغم الذى نسعى جميعاً لأن يسود فى العلاقة بين مجتمعاتنا.

■ إن مسئولياتنا؛ كقيادات للعمل السياسى والفكرى والعلمى، تفرض علينا أن نعزز من قيم العدالة والمساواة لدى شعوبنا ، وأن نرسخ من مفاهيم الديمقراطية والحرية واحترام الرأى الآخر، وأن ننشر مشاعر التسامح والتقارب بيننا، من أجل إحلال ثقافة السلام محل أسباب الكراهية وعوامل التوتر.

■ يجب أن يشكل هذا الحديث التاريخى الفريد حافزاً إضافياً لنا جميعاً، يدعم من إرادتنا السياسية نحو تحقيق العدالة والمساواة بمفهومها الواسع، فى إطار يمزج بين المصالح الذاتية لكل مجتمع من جهة ومصالح باقى المجتمعات من جهة أخرى، ويتجنب فى نفس الوقت محاولات الهيمنة على مقدرات الآخرين استناداً لقوة عسكرية أو اقتصادية.

محاور الإصلاح

المحـــور الأول

الإصـلاح السياسى



١ ـ مقـــــدمة

انشغلت النخبة العربية منذ فترة ليست قصيرة بقضية فشل الدول العربية فى تحديث مجتمعاتها والدفع بها إلى الأمام. فبعد أن رحل الاستعمار شهدت الأقطار العربية تجارب عديدة، شبه ليبرالية وقومية وشبه يسارية، كان القاسم المشترك بينها جميعا هو الفشل! نعم لقد تحققت بعض الإنجازات فى بعض أو كل الأقطار مثل: بناء البنية التحتية المادية من مرافق وطرق ومدن حديثة وإقامة منشآت ومشروعات اقتصادية كبيرة هنا وهناك وتشكيل حكومات وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وأحزاب سياسية وصحف ووسائل إعلام وتكوين نقابات وجمعيات واتحادات. وفى خضم هذا كله، برزت نماذج عظيمة ومشرفة لأفراد ومؤسسات وتجارب رائدة ولكنها كانت دوما حالات فردية أو استثناءات واليوم، فإن قضية الإصلاح فى العالم العربى لم تعد مسألة اختيارية أو ثانوية.

ولم يعد سرًّا، الآن أن نظم الحكم العربية لا تزال تفتقد الديمقراطية وأن أوضاعها الاقتصادية لاتزال تنتمى إلى التجارب المتخلفة وأن ثقافتها لا تزال بعيدة عن التجدد والعصرية.

ولسنا فى حاجة إلى سرد عشرات أو حتى مئات من المؤشرات والإحصاءات والأرقام لكى ندلل على ذلك، فهى كلها أخذت تمثل بندا ثابتا لا فى التقارير الدولية فحسب ولكن فى التقارير العربية أيضاً.

من جانب آخر، تكابد أمتنا فى السنوات الأخيرة ضغوطاً خارجية غير مسبوقة ومازالت تتعرض لها بصورة متزايدة. ولم يعد بإمكاننا أن نتجاهل تلك الضغوط أو

نتشاغل عنها. فبعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (الذى سبقته نبوءات أو مخططات عن صراع الحضارات)، أصبحت البلاد العربية (والإسلامية) فى بؤرة اهتمام القوة الكبرى فى العالم ثم فى بؤرة اهتمام العالم كله. وبعد الحرب على أفغانستان ٢٠٠٢ والحرب على العراق واحتلاله فى ٢٠٠٣ تطرح فى ٢٠٠٤ مشروعات الإصلاح الشرق أوسطى ليس بوصفها اختيارات مطروحة للانتقاء الحر ولكن بوصفها مخططات وأوامر واجبة التنفيذ.

ونحن من جانبنا، لم يعد بإمكاننا أن نقف موقف المتفرج أو المفعول به. إن الحد الأدنى من الإرادة والكبرياء والإحساس بالكرامة يوجب علينا أن ننتقل من وضع المتفرج إلى وضع المشارك ومن وضع المفعول به إلى وضع الفاعل. وفى هذا السياق جاءت أعمال مؤتمر الإسكندرية حول "قضايا الإصلاح.. الرؤية والتنفيذ".

تضمن المحور السياسى فى مؤتمر الإسكندرية، مثله مثل بقية المحاور، ورقة عمل ناقشها المشاركون فى المؤتمر قبل أن تجرى الصياغة النهائية للجزء الخاص بهذا المحور فى الوثيقة النهائية. وكان من الطبيعى أن يتسم المحور السياسى بالسخونة فى النقاش وأن يشهد مشاركة وتفاعلا بين المشاركين.

وكى يمكن التعرف على الخطوط العريضة لاتجاهات النقاش والأفكار التى طرحها المشاركون ونظرا لاهتمام معظم المشاركين بإبداء تعليقاتهم وربط مداخلاتهم أو حتى طروحاتهم الجديدة فيما جاء فى ورقة العمل السياسية فإن عرضنا لاتجاهات الآراء الواردة فى تلك المناقشات سيتم من خلال التقسيم ذاته، ذلك التقسيم الذى اتخذته ورقة العمل الأساسية، مع ملاحظة أن بعض المشاركين أبدوا ملاحظات ليست ذات صلة مباشرة بما جاء فى الورقة أو موضوع الندوة. وتعميماً للفائدة، وسنضيف هذه النقاط بعد عرض اتجاهات آراء المشاركين حول الموضوعات الواردة بالورقة.

٢ـ أولويات الإصلاح

أثارت ورقة العمل الأساسية بعض التساؤلات حول الأولويات المرتبطة بموضوع الإصلاح

والتغيير فى الساحة العربية. وطرحت الورقة فى هذا الإطار تساؤلين كانا الأكثر أهمية وإثارة للانتباه: كان التساؤل الأول حول المفاضلة بين مجالات الإصلاح وما إذا كانت الأولوية للإصلاح السياسى أوالاقتصادى أو الاجتماعي...إلخ، أما التساؤل الآخر فقد كان بشأن العلاقة بين الإصلاح وتصفية القضايا العربية المهمة وبشكل محدد قضية فلسطين و التحدى الإسرائيلى إجمالا.

وذكرت الورقة أن إحدى المسلمات السائدة عربيًّا هى تلك القائلة بأن النضال ضد الاستعمار ثم المعركة الطويلة مع إسرائيل كانا فى مقدمة الأسباب التى عوقت التطور الداخلى وأنها، بالمناسبة، مسلمة لا تجد ترحيبا من الكثيرين فى الخارج. ومن هنا، طرحت الورقة تساؤلاً أصبح ملحا: هل يعنى الانشغال بالقضايا الخارجية أن نستمر فى إهمال أو تجاهل مشاكلنا الداخلية حتى لو سلمنا بتأثيراتها السلبية المشار إليها وأجابت الورقة على ذلك بأنه لم يعد بإمكاننا أن نتقاعس – تحت أى حجة أو مبرر– عن المواجهة الفورية لمشاكل الداخل ليس فقط بسبب تفاقمها وإنما أيضا لأن الآخرين أصبحوا يعتقدون أن هذا (الداخل) عندنا له تأثيرات وتداعيات خارجية تؤثر بشكل مباشر، على أمن بلادهم وأمان مواطنيهم فى عقر دارهم. هذا، فضلا عن أن «إصلاح الداخل» هو الشرط الأساسى لقوتنا وفاعليتنا الخارجية.

ومن ناحية أخرى لم يعد هناك مجال لإهمال الإصلاح السياسى أو القول بأولوية رغيف الخبز على تذكرة الانتخابات ولا لأولوية تغيير الثقافة أو الأوضاع الاجتماعية قبل إصلاح النظم السياسية. إن كافة أبعاد الإصلاح مطلوبة الآن وربما كان الإصلاح السياسى فى القلب منها ذلك لأن الإصلاح السياسى يتعلق بالإرادة السياسية وبالقرار السياسى ويتعلق بوضوح رؤية الأهداف المنشودة وبوضوح الطريق إلى تحقيق تلك الأهداف كما أن إجراءات وخطوات الإصلاح الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى لابد أن ترتبط ـ أولا وقبل كل شيء ـ بقرارات سياسية ناضجة ومدروسة وجريئة.

وفى سياق المناقشات تباينت الآراء حول التساؤل الأول المتعلق بالمفاضلة بين السياسى

والاقتصادى وإصلاح المجالات الأخرى. ودار السجال حول المفاضلة بين السياسى والاقتصادى بصفة خاصة ووضح أن ثمة توافقا بين الورقة المطروحة على الندوة وآراء المشاركين. وغلب على آراء المشاركين أن الإصلاح السياسى هو المدخل والشرط الضرورى الذى لا غنى عنه لإدخال إصلاحات أو تحديثات فى أى مجال آخر خصوصا إذا كان التوجه الاقتصادى المطلوب (والسائد حالياً) هو الاقتصاد الحر وتبنى آليات السوق ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي؛ فالفكر الليبرالى لا يتجزأ والحرية الاقتصادية تحتاج بدورها إلى حرية سياسية ومناخ سياسى حر وسليم حتى يمكن للاقتصاد أن يزدهر بالفعل أو حتى لمجرد أن يتعافى.

ولابد من التأكيد - فى هذا السياق - على أن الأولوية القصوى التى ينبغى أن يحظى بها الإصلاح السياسى لا ينبغى أن تصرف عن الإصلاح الاقتصادى ليتم تجميده أو التخلى عنه وإنما ينبغى أن يبدأ هو الآخر ولو بوتيرة أقل سرعة وذلك انطلاقا من ذات الفكرة القائلة بأن الحرية الاقتصادية هى الوجه الآخر للحرية السياسية. وبالتالي، إذا كان الإصلاح السياسى المطلوب يعنى الليبرالية السياسية فلابد أن تصاحب هذه الليبرالية ليبرالية اقتصادية لا تنفصل عنها.

وفى سياق الإجابة عن التساؤل الثانى المتعلق بجدلية الإصلاح أولا أم القضايا المصيرية كشفت المناقشات بما يشبه الإجماع أن الإصلاح لا ينبغى أن ينتظر حل القضايا العالقة.. وإذا كان تأجيل الإصلاحات الداخلية لم ينجح فى طرد الاستعمار أو تحرير فلسطين فإن العوامل الخارجية كان لها دور فى الخلل الداخلي، ودليل ذلك إسرائيل التى كانت سببا مهما من أسباب انتشار التطرف فى العالم العربي، وذلك بحكم أنها دولة دينية.. ولذلك، لا يمكن تجزئة الإصلاح السياسى أو وضع سلم تعاقبى لأولوياته.. وقد دلت التجارب على سلبيات النزعة التجزيئية وعلى أهمية النظرة الشاملة إلى الإصلاح وما يرتبط بذلك من حتمية الربط بين مشكلات الداخل وتحديات الخارج ومن ثم ضرورة الجمع بين مواجهة الاستعمار التى لا تزال بقاياه على الأرض العربية والبدء فى الإصلاح فلا تعارض بين الأمرين بل أن كل تقدم فى أحدهما يفضى إلى التقدم فى غيره تماما كما أن التقدم فى أىٍّ

من مجالات منظومة الإصلاح الشامل ـ في حركته الآنية ـ يسهم في إحداث ما يوازيه في بقية المجالات التي لا يمكن الفصل بينها.

٣ ـ المفاهيم

أشارت ورقة العمل التي طرحت للنقاش إلى ضرورة تحديد المفاهيم وتوحيد مدلولاتها كي يكون الحديث بلغة واحدة مفهومة للجميع لغة تحمل كلماتها معاني محددة كما أشارت إلى ضرورة الاتفاق على معاني المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، لكن الكلمة المحورية أو الكلمة (المفتاح) في الإصلاح السياسي هي الديمقراطية فما المقصود – تحديدا – بالديمقراطية التي تعني لفظيًا: حكم الشعب وإلى أي نوع من أنواعها نشير أو نتحدث هل نعني الديمقراطية الليبرالية التي تعرفها ـ بصور مختلفة ـ الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان والهند.. الخ أم الديمقراطية الشعبية التي عرفتها النظم الشيوعية السابقة ولا تزال لها أصداؤها في بعض البلدان أم الديمقراطية (الشعبوية) التي عرفتها بلاد كثيرة في العالم الثالث ووجدت تطبيقها أيضا في مصر الناصرية ـ وفي غيرها ـ تحت مسمى "تحالف قوى الشعب العامل" وإذا كان المقصود ـ في هذا السياق ـ هو مفهوم أقرب إلى الديمقراطية الليبرالية، فما الحدود التي يمكن أن تفرضها ظروفنا الخاصة أي عاداتنا وتقاليدنا وتراثنا وديننا على تلك الديمقراطية. وبعبارة أخرى: هل هناك خصوصية ما للديمقراطية إذا طبقت على نحو كامل كشكل للحكم في بلادنا ؟ وهل الثقافة السياسية لشعوبنا تتقبل الديمقراطية وتتفاعل معها ؟ وهل يتوافر الحد الأدنى من الوعي بها ؟ وهل التراث التاريخي لبلادنا – والتراث يختلف من بلد إلى آخر – يتواءم بالدرجة نفسها مع مقتضيات التحول الديمراطي ؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الحل؟ وما النواحي المؤسسية (الهيكلية) أو الوظيفية في الديمقراطية الليبرالية التي يصعب تطبيقها في بلادنا؟

وينطبق الأمر نفسه على كثير من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالإصلاح السياسي؛ مثل الليبرالية والمجتمع المدني والأقليات. فهل يتفق مضمون أو مدلول تلك المصطلحات – في مجتمعاتنا – ومع مضمونها أو مدلولها في المجتمعات الديمقراطية؟

ورغم أن هذه التساؤلات التى أثارتها الورقة من الأهمية بمكان إلا أنها لم تنل خلال المناقشات الاهتمام الكافى ذلك على الرغم من أن عددا كبيرا من المشاركين كان ذا خلفية سياسية أكاديمية أو من العاملين فى تدريس العلوم السياسية ذاتها أو من المتخصصين فى الأبحاث والدراسات السياسية. ويبدو أن أية إضافة جديدة إلى ما جاء بورقة العمل فى هذه الجزئية كان يستلزم – فيما يبدو– جانبا أعمق من التخصص فى التأصيل النظرى سواء من منظور الحكم أو القيم أو النظريات السياسية.

ولعل الأقرب إلى المدخل المفاهيمى فى مسألة الإصلاح والتحول الديمقراطى هو مفهوم "العقد الاجتماعي" بوصفه جوهرا للديمقراطية وركنا أساسيا من أركانها وذلك على اعتبار أن للمجتمع دورا لا يقل أهمية عن دور الدولة. ومن هذا المنظور فإن التأكيد على ضرورة أن تتحمل النظم الحاكمة مسؤولية التزام الجدية وعلى صدقها فى السعى نحو الإصلاح هو الشرط الأول لتشجيع الشعوب على إبرام العقد الاجتماعى المطلوب. وهو الغاية التى لا يمكن تحقيقها ما ظلت النظم تتعامل مع مسألة الإصلاح بانتهازية وكأنها مجرد عملية إدارة لأزمة مؤقتة.

٤ـ مقومات الإصلاح

٤ / ١ الإصلاح الدستورى والتشريعي. أشارت ورقة العمل إلى أن قضية الإصلاح الدستورى والتشريعى (أى ذلك الإصلاح الذى يشمل "الدستور" والتشريعات أو القوانين المنظمة للحياة السياسية) تختلف من بلد إلى آخر فضلا عن أن بعض البلاد العربية لم تعرف من الأساس وجود "الدستور". وأضافت الورقة أن الدعوة إلى الإصلاح الدستورى تنطلق من حجة مفادها أن الدستور هو القانون الأساسى للدولة وأنه لا يجوز أن تتناقض مواده وبنوده مع نموذج النظام السياسى الذى ينشده المجتمع أو أن يتخلف عن التطورات التى وقعت فيه بالفعل. وإذا ظلت تلك الفجوة قائمة بين نصوص الدستور وأهداف المجتمع

أو واقعه الفعلى فإن هذه الفجوة يمكن أن تطبع أى إصلاح أو تغيير بسمة عدم الدستورية أو – على الأقل – يظل الإصلاح فاقدا للشرعية الكاملة. ومن هذا المنظور فإن الدستور الديمقراطى (الليبرالي)، الضامن بلا لبس للحريات العامة وحقوق الإنسان، هو – فى حد ذاته – الدافع لترسيخ النظام الديمقراطى بكافة عناصره ومقوماته. والأمر نفسه ينطبق على كافة القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية، وللمشاركة السياسية والمقررة للحريات العامة والحريات السياسية والمدنية مثل قوانين الأحزاب والانتخابات والمجتمع المدني.. الخ.

ومن وجهة نظر مقابلة طرحت ورقة العمل الحجة الرافضة لأولوية التعديل الدستورى أو التشريعى وربطت بينها وبين ما تثيره تلك التعديلات أو التغييرات من مشاكل أو قضايا خلافية لا داعى لإثارتها فى الفترات الحساسة للتطور السياسى فى البلدان العربية مشيرة إلى أنه من الممكن الولوج بالتدريج فى مدارج الإصلاح دون التوقف كثيرا عند التعديلات الدستورية أو حتى التشريعية.

ورغم أن ورقة العمل لم تناقش وجهتى النظر السابقتين بشكل موسع، تاركة تلك المهمة للمناقشات إلا أنها أشارت بإيجاز إلى أن الاتجاه الرافض للتعديلات الدستورية من شأنه تشجيع الركود والهروب من مواجهة ضرورات التغيير. وقد احتلت هذه المسألة جانبا مهماً من مناقشات ومداخلات المشاركين فى المحور السياسى للإصلاح حيث تعددت الآراء والأفكار حول الدساتير العربية وموقعها الراهن من النظم السياسية وما ينبغى أن تكون عليه مستقبلا سواء بإدخال تغييرات تطرق لها البعض بشكل مفصل أو بالإبقاء خشية الانفلات الدستورى أو حفاظا على مبدأ الخصوصية والتميز لكل مجتمع على حدة.

ويمكن القول بأن الآراء التى طرحت فى هذا المجال تتحددان بوجهتى النظر اللتين وردتا بورقة العمل ولكن بعد إثراء كل منهما إلى حد بعيد. وعلى هذا الأساس كانلابد من تأكيد الأهمية القصوى للدساتير بوصفها النصوص العليا المنظمة لعمل الدولة والنظام السياسي. وهو الأمر الذى يؤكد ضرورة إدخال ما يتطلبه الإصلاح من تعديلات على هذه الدساتير التى كثيرا ما لا تتفق وطبيعة النظم القائمة وتنص على غير ما يطبق فى الواقع.

ودليل ذلك أن بعض النظم التى غيرت اتجاهها السياسى والاقتصادى من النقيض إلى النقيض لا تزال دساتيرها محتفظة بنصوصها القديمة المتسقة مع التوجهات التى تم العدول عنها. ولا ينفصل عن ذلك أهمية إضافة نصوص معينة إلى الدساتير القائمة خصوصا فيما يتعلق ببعض مجالات حقوق الإنسان التى لا يوجد لها سند دستورى فى معظم الدساتير العربية. و لذلك، يلزم تأصيل المفهوم النظرى للدستور بوصفه إطارا سياسياً يحكم عمل الدولة ومنهج النظام وليس إطارا شرعياً كما هو الحال بالنسبة للدين بمعنى أنه ليس من وظائف الدستور أن ينص على أن تكون الشريعة هى مصدر السلطات، فضلاً عن كونها مصدرا رئيسا أو غير ذلك فكون الدين مصدرا للتشريع إنما هو أمر بديهى لا يحتاج إلى نص مكتوب خصوصا ونحن نسعى إلى الصفة المدنية للنظام السياسى والدولة معا. ولابد أن نؤكد هنا على ضرورة فصل السياسى عن الدينى عند التفكير فى العملية السياسية ككل بما فيها الدستور بالطبع.

صحيح أن العبرة ليست بالنصوص دائما وإنما بكيفية إعمالها أو تعطيلها فسواء كانت النصوص مستوفية أو منقوصة يظل التنفيذ هو المحك ومعيار النجاح، لكن ذلك لا يمنع من إعادة النظر فى الدساتير القائمة خاصة تلك التى تحتاج إلى بعض التعديلات والتى يظل المحك فى فاعليتها التنفيذ وواقع العملية السياسية فى الدولة وليس النص المكتوب سواء كان النص صالحا بذاته أو كان غير صالح.

٥ ـ الإصلاح المؤسسى

إن أحقية كل مجتمع فى تطبيق النظام الذى يلائمه ويراعى خصوصياته وتركيبته وظروفه التاريخية والاجتماعية وغيرها مسلمة لا ينقضها أحد. ولكن من الضرورى أن يلبى النظام المتبع شروطا محددة أساسية لا يمكن الحيد عنها، أهمها أن يعكس سيادة الشعب وهيمنته على مصيره بصرف النظر عن الطريقة التى يهيمن بها. ولا يقل عن ذلك فى الأهمية تأكيد إمكان احتفاظ النظم الملكية بوضعها الملكى لكن مع ضمانات دستورية

تكفل المنحنى الديمقراطى للحكم وتكفل ـ فى الوقت نفسه ـ إمكان احتفاظ النظم الجمهورية بطبيعتها لكن بما يعزز شرعيتها فى مجال إعمال مبدأ تداول السلطة. ويعنى ذلك ـ بالطبع ـ تحديد سقف للبقاء فى السلطة داخل النظم الجمهورية فذلك شرط لتحديث النظم الجمهورية وتدوير السلطة فيها الأمر الذى لا يشمل رئيس الدولة فحسب بل يمتد ليشمل كل المناصب العليا وليس الرئاسية وحدها فالتدوير ـ من هذا المنظور ـ علامة على الحيوية وتأكيد لمعنى التبادل وعدم الاحتكار.

٥ / ١ السلطة التشريعية. يستأثر تحديث السلطة التنفيذية والمجتمع المدنى بأغلب الاهتمام فى سياق النقاش حول تحديث المؤسسات وإصلاحها، وهو الأمر الذى يؤدى إلى خفوت صوت المطالبة بإصلاح السلطة التشريعية ومؤسستها. وما دمنا نتحدث عن شمول منظور الإصلاح بمعناه العام أو فى مجالاته الخاصة تحقيقا لفاعلية العلاقة المتبادلة بين جوانبه فإن من الضرورى الاهتمام بالمؤسسة التشريعية. ويبدو أن عدم الاهتمام الكافى بهذا الجانب راجع إلى غلبة الاقتناع بأن المشكلة الأكبر هى فى السلطة التنفيذية أو ـ على الأقل ـ فى عدم مشاركة المجتمع المدنى بالشكل الكافى فيما يشبه التسليم بأن السلطة التشريعية مجرد تحصيل حاصل ومؤسسة شكلية لا طائل من التعويل عليها. وهذا التفسير سليم إلى حد كبير فإصلاح المؤسسة التشريعية لا يمكن أن يتحقق قبل أن يتم إصلاح المؤسسات الأخرى، كما لايمكن أن يتحقق إلا مع تغيير القيم والمفاهيم الحاكمة الراسخة لدى الشعب قبَل النظم.

إن ذلك يعنى مراجعة الأساليب التى يتم بها تكوين المجالس التشريعية وهياكلها كما يعنى مراجعة أسس تحديد وظائفها. فمن المهم أن يتم اختيار أعضاء هذه المجالس من خلال انتخابات حرة نزيهة، انتخابات تخضع لإشراف سلطة محايدة. ومن المهم ـ أيضا ـ أن يكون أعضاء هذه المجالس قادرين (من حيث إمكاناتهم ومهاراتهم وكفاءتهم) على القيام بوظائفهم البرلمانية بشكل كفء وجاد وليس مجرد التمثيل الرمزى أو الشكلى. ويتصل ذلك بالشروط التى تضعها القوانين الوطنية للترشيح إلى المجالس النيابية. ومن المفترض أن تتوافر لدى أعضاء المجالس التشريعية ولجانها الإمكانيات البشرية والمادية التى تتيح لهم حسن الاطلاع على الأداء الحكومى وعلى مراقبته وتوفر لهم القدرة على المناقشة الواعية

لمشروعات القوانين و اقتراحها.

٥ / ٢ السلطة التنفيذية. إذا كان مناط ديمقراطية السلطة التشريعية هو استقلاليتها وحريتها فى وضع التشريعات ومراقبة الأداء الحكومى بكافة عناصره ومقوماته فإن مناط ديمقراطية السلطة التنفيذية هو مدى شفافية عملها وخضوعها للرقابة سواء من قِبَل البرلمان أو من جانب الرأى العام وكذلك مدى كفاءتها فى ممارسة عملها. وأحد الضوابط لذلك ارتباط العمل فى السلطة التنفيذية (خاصة فى مستوياتها القيادية) بفترة زمنية محددة ووضوح المسئولية وانتفاء الظروف التى تتيح الفرصة لظهور مراكز القوى (أى تلك القيادات التى تكتسب بمرور الوقت نفوذا استثنائيا يجنبها الخضوع للرقابة أو المساءلة الفعلية). والخطوة الأولى لتجنب مراكز القوى - فى هذا السياق - هى المطالبة بتحديد سقف زمنى لشغل المناصب العليا فى النظام وذلك إلى جانب التنبيه إلى خطورة الحضور الأمنى فى السلطة التنفيذية الأمر الذى يعنى ضرورة القضاء على الدور السياسى والتنفيذى للمؤسسة الأمنية وأن تقتصر هذه المؤسسة على العمل الأمنى بالمعنى الجنائى التقليدى وليس - كما هو حاصل - بالمعنى السياسي. فمن الملاحظ أن استمرار قيام المؤسسة الأمنية بأدوار سياسية يؤدى إلى إجهاض أى إصلاح أو تطوير مرتقب.

٥ / ٣ السلطة القضائية. لا ديمقراطية بدون قضاء نزيه ومستقل. غير أن الديمقراطية تتأكد أيضا بقدرة هذا القضاء على ممارسة دوره الإيجابى فى ضمان دستورية القوانين وحياد الممارسات الانتخابية. والسلطة القضائية الفاعلة - ديمقراطياً - هى القادرة على التطبيق الفعلى لمبدأ سيادة القانون التى يفترض ألا يستثنى فرد أو سلطة منه. ولذلك، فإن القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسى وتصبح إزالتها أو تقليصها إلى الحد الأدنى أحد المطالب الأساسية للإصلاح الديمقراطي. ويمكن التمييز - فى هذا السياق - بين "قانون" الطوارئ و"حال" الطوارئ. لكن هذا التمييز لا يعنى لا إقرارا ولا قبولا لأيهما وإنما غايته توضيح الفوارق بما لا يؤدى إلى تحايل النظم بالاكتفاء بإنهاء "حال" الطوارئ مع إبقاء قانون الطوارئ ساريا الأمر الذى يجعله قابلا للتفعيل فى أى وقت.

٥ / ٤ الصحافة والإعلام. مؤكد أن الأنظمة التى تتعثر فيها الديمقراطية لا تعرف حرية

الصحافة والإعلام ولا استقلال أى منهما بل تعرف الصحافة الحكومية التى تخدم النظام والإعلام الذى يتحول إلى أبواق دعاية لسلطة الدولة. ولذلك، فإن حرية الصحافة والإعلام (أى الصحافة المكتوبة أو المرئية والمسموعة) هى إحدى دعائم النظم الديمقراطية و أحد التجسيدات الأبرز لحرية التعبير. ولا يمكن الحديث عن الإصلاح الديمقراطى بدون التناول النقدى والجاد لذلك الموضوع. ولا شك أن العالم العربى يعرف أشكالا متباينة لحرية الصحافة من حريات مقيدة إلى الانعدام شبه الكامل لها. وترتبط حرية الصحافة بأوضاع ملكية الصحف والقوانين المنظمة لإصدارها أي: حق إصدار الصحف والقواعد المنظمة لإدارتها وتولى المناصب القيادية فيها ثم بعد ذلك مدى الحرية (القانونية والفعلية) التى يتمتع بها الصحفيون والكتاب ومدى وجود أشكال للرقابة المباشرة أو غير المباشرة عليهم، وطبيعة العقوبات المقررة على جرائم النشر.. إلخ.

ولكى تحقق حرية الصحافة ولكى تؤدى الصحافة دورها الإيجابى فى إطار النظام الديمقراطى لابد أن تقوم الصحافة على الاستقلال فى الملكية والشفافية فى التمويل وعلى قدرة الجماعة الصحفية على تنظيم ذاتها بدون تدخل خارجي. كما ينبغى، من ناحية أخرى، أن تقوم على الخضوع للقانون والمسئولية والالتزام بالأخلاقيات المتعارف عليها فى العمل الصحفى بما فى ذلك مواثيق الشرف الصحفية، وأن يتم هذا كله فعلياً لا شكلياً.

٥/٥ المجتمع المدني. لاشك أن حيوية المجتمع المدنى وفاعليته هى إحدى السمات الأساسية للنظام الديمقراطي. وليس هناك تاريخ موحد للمجتمع المدنى فى العالم العربى ومع ذلك فلا شك أن هناك تراثا وتقاليد قوية للمجتمع المدنى فى كثير من الأقطار العربية خاصة فى مصر وبلاد الشام والعراق وهناك أيضا فى التراث الإسلامى – فى كافة الأقطار العربية – جذور أصيلة للمجتمع المدني.

وهناك عديد من المؤشرات والمعايير التى يمكن من خلالها ضمان قوة وفاعلية مؤسسات المجتمع المدنى أى الجمعيات والنقابات والاتحادات الطوعية..الخ. وفى مقدمة تلك المؤشرات، القانون الذى يحكم تكوين ونشاط تلك المؤسسات ومدى حريتها فى التمويل والحركة. ويجىء فى مقدمة الإشكاليات المرتبطة بحركة المجتمع المدنى فى العالم العربى تلك الإشكاليات المتعلقة بقضية «التمويل الأجنبي». ومع أنه لا يمكن التشكيك فى أى

منظمة للمجتمع المدنى لمجرد تلقيها تمويلا من الخارج. فإنه لابد من العمل بقوة على تشجيع الروح التطوعية فى المجتمعات العربية وذلك باعتبارها عصب المجتمع المدنى وترسيخ التقاليد التى تسمح بالتمويل الوطنى والمحلى بقدر الإمكان ـ خاصة فى الأقطار العربية الغنية ذات المستوى المعيشى المرتفع ـ لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.

إن إشكاليات التمويل فضلا عن إشكاليات الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني، هى فى مقدمة القضايا المرتبطة بالتنظيم الديمقراطى للمجتمع وبتنظيم مشاركة قطاعات واسعة من المواطنين فى الحياة العامة.

ومن هذا المنظور ينبغى التعامل مع قضية التمويل الأجنبى لمؤسسات المجتمع المدنى باحتراس. ولا يجب إدانة التمويل الأجنبى على إطلاقه فالحكومات نفسها تلقى تمويلا وإعانات من الخارج كما أن التمويل الأجنبى لا يعنى التبعية أو العمالة أو الخضوع لشروط مصدر التمويل فالمهم هو الوعى والاستقلال الفعلى لمؤسسات المجتمع المدني. ولذلك، لا فارق حقيقيًا بين التمويل من هذا المصدر أو ذاك ما ظلت العبرة مقرونة بقدرة مؤسسات المجتمع المدنى على الاحتفاظ باستقلاليتها والتعامل مع الجهات المختلفة بقدر من الثقة والحياد والإصرار فى العمل على تحقيق أهدافها التى أنشئت من أجلها. ولا يمنع ذلك من وضع ضوابط مقرونة بشفافية العمل الطوعى والخيرى الذى يتعلق بنواحٍ اجتماعية وثقافية وصحية تمس المجتمعات فى صميم تكوينها ومقومات أمنها. والرقابة المالية ضرورة فى تأكيد شفافية العمل فى الجمعيات الأهلية سواء كان تمويلها من الداخل أو من الخارج.

وفضلا عن الشروط والضوابط اللازمة لتفعيل دور المجتمع المدنى بشكل سليم فإن للمؤسسات الأهلية دورا مهمًا من خلال ما يمكن أن تقوم به فى مجالات الإصلاح على كافة مستوياته. كما أن هناك مسئولية كبرى تقع على تلك المؤسسات فى سبيل الوصول إلى إصلاح حقيقي، وذلك باعتبارها قناة التوصيل الضرورية بين الشعوب والحكام. فهى قادرة على توضيح وتوصيل مطالب واحتياجات الشعوب للحكام. وهى، فى الوقت نفسه لديها الفرصة لمساعدة الحكام على تنفيذ سياساتهم وتخفيف الأعباء الاجتماعية عنهم، وذلك على اعتبار أن الشعوب تهتم بالسياسة ومشكلاتها. لكن هناك بعض الظروف فى الدول الفقيرة تجعل الشعوب بها غير مهتمة بالسياسة، فكل ما يعنيها هو قوت يومها

ومستوى المعيشة المتدنى الذى تعانى منه. ومن المهام الأساسية، تحويل هذا الاهتمام العام لمؤسسات المجتمع المدنى بالحياة اليومية ومتطلباتها إلى مشاركة فعلية وحقيقية فى السياسة والحياة العامة فعلى هذه المؤسسات أن تقنع رجل الشارع الفقير بأن مستوى معيشته مرتبط بذهابه إلى صندوق الانتخاب ليختار مرشحه الذى سيتكلم باسمه مع الحكومة.

ويؤكد أهمية ذلك ما تتعرض له المنطقة العربية حاليًّا من ضغوط وهجمات متنوعة ولأغراض متعددة. ولذلك، فإن الشعوب والحكام معاً بحاجة إلى تبادل الدعم والعطاء، ولابد من التقريب بينهما، ما ظل استنهاض المجتمع وتقدم الدولة مرهونا بهذا التقارب. وعلى المجتمع المدني، تحديدا، يقع الشق الأعظم من عبء عملية التقريب هذه.

٦ ـ إصلاحات إجرائية

٦ / ١ المشاركة. لا معنى لأى إصلاح سياسي، ولا لأى إصلاح فى أى مجال، إلا بمشاركة فعالة. ولا يمكن تحقيق هذا النوع من المشاركة إلا مع توافر المناخ الديمقراطى الذى يتيح فرص المشاركة ويشجع عليها. ومن المؤكد أن عزوف المواطن عن المشاركة ليس ميلا طبيعيا فيه وإنما هو نتيجة الإحساس بعدم جدوى هذه المشاركة وشعوره الغالب بأنه لا وزن له فى العمل العام ولا حتى على مستوى المشاركة فى اختيار ممثليه. ومن الواضح أن المناخ السائد فى المجتمع أدى إلى تعطيل المشاركة الشعبية أو ـ على الأقل ـ تقليص دورها الأمر الذى اقترن بالدور السلبى الذى قامت به أجهزة الأمن فى العمليات السياسية، مثل نحو بث أجواء من الخوف والقهر لدى المواطنين الذين امتنعوا عن المشاركة بكافة أشكالها. وهو أمر لا علاج له إلا باستبعاد أى دور سياسى للمؤسسات الأمنية، ورفع القيود الأمنية على العمل السياسي، فضلا عن تسهيل عمليات التصويت، واللجوء إلى كل ما يشعر المواطن بأهمية مشاركته السياسية وغير السياسية.

٦ / ٢ الانتخابات. إذا كانت الانتخابات هى عصب العملية الديمقراطية ومحكها الحقيقى فإن اشتراك المواطنين فى هذه العملية يأتى على رأس أشكال المشاركة السياسية، ذلك مع وجود قوانين عادلة تحكم العملية الانتخابية وتضمن نزاهتها وسهولة إجرائها، وإلا

فقدت الديمقراطية مصداقيتها وجدواها، وخلت من الشفافية والنزاهة. ومن الضروري، ضمانا لنزاهة الانتخابات وعدالتها تحقيق استقلال العملية الانتخابية عن الحكومة وإمكانات تدخلها، ذلك بواسطة إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات لا تكون تابعة للسلطة التنفيذية بحال على أن تتكون من أعضاء مشهود لهم بالنزاهة والوطنية والكفاءة والحياد.

ولا سبيل، فى هذا المجال، إلى التعلل بأن الانتخابات الديمقراطية قد تأتى بحكومات غير ديمقراطية أو تجلب إلى السلطة قوى دكتاتورية لا تسمح بإجراء الانتخابات مرة أخرى فهو تعلل فاسد يدعو ضمنيًا إلى إغلاق الباب أمام أى تطور ديمقراطى حقيقي.

٦/٣ التعددية التنافسية. والتعددية التنافسية لازمة من لوازم الديمقراطية. وهى تشير إلى حق القوى السياسية المتعددة فى أن تتنافس على قدم المساواة وأن تسعى إلى الوصول للحكم واعتلاء السلطة. ويجب أن يتم ذلك فى وجود إطار تشريعى وتنظيم إجرائى يضمن حق الوجود لكافة القوى السياسية وإلا أصبحت الانتخابات والعملية الديمقراطية برمتها غير ذات معنى.

والمدخل إلى ذلك هو توسيع دائرة الشرعية القانونية لتشمل كافة القوى السياسية القائمة فى الدول وذلك بغض النظر عن خلفياتها أو توجهاتها، فالحكومات لا تملك حق الوصاية على الشعوب أو الحق فى منح الشرعية للقوى السياسية القائمة فعلاً فى الساحة أو منعها عنها. ولا شك أن إتاحة الفرصة أمام مختلف القوى السياسية بالمجتمع يعد واحدا من الشروط الضرورية لتحقيق الإصلاح السياسى الأمر الذى يعنى دمج القوى الإسلامية فى العملية السياسية وذلك من حيث هى قوة موجودة على الساحة ومن حقها أن تحظى بنصيب من المشاركة السياسية ما ظلت ملتزمة بالأصول الديمقراطية فى ممارساتها المتعددة.

٦/٤ تداول السلطة. إن هدف الانتخابات وتعدد وتنافسية القوى السياسية هو ضمان عدم احتكار السلطة وإمكان تداولها فعليًا وبدون ذلك يصبح النظام الديمقراطى فى الحقيقة إطاراً شكلياً لا معنى له ولا جدوى منه. ويصعب - تحت أى مسمى - تفسير ظاهرة احتكار السلطة ومنع التداول الفعلى لها فى البلاد العربية. وفى اللحظة التى تبدأ فيها

النخب الحاكمة بالإعلان عن قبولها الطوعى للتخلى عن مواقعها بناء على انتخابات حرة نزيهة تكون هناك بالفعل إمكانية لحديث جاد عن نظم ديمقراطية عربية وعن قواعد راسخة لتبادل السلطة وتدوير النخب. وهو أمر يقترن بالدعوة إلى الحد من استمرار شغل المناصب العليا لفترات زمنية طويلة، وكذلك بتأكيد أهمية عدم بقاء الحكام دون حد أقصى. وذلك هو المبدأ الذى يمكن تطبيقه حتى فى النظم الملكية من خلال أسلوب الملك الذى لا يحكم حفاظا على استقرار النظم الملكية الوراثية وتوفير مناخ سياسى ومنهج حكم ديمقراطى فى الوقت ذاته.

٦ / ٥ سيادة القانون. لا يجادل أحد فى أهمية البعد القانونى والمؤسسى فى عملية الإصلاح الشامل فسيادة القانون، المقترنة باستقلال القضاء، مظهر من مظاهر العدل فى الدول الحديثة. ولا ينفصل هذا المظهر عن مراعاة حقوق الإنسان التى هى الوجه الآخر من تأكيد حريته فى الأنظمة الديمقراطية. ويعنى ذلك أن سيادة القانون، بكل لوازمها، سمة ملازمة للديمقراطية وعامل من عوامل ترسيخها وتوسيع دوائرها. كما أنها ـ فى الوقت نفسه ـ وسيلة من وسائل تحقيقها وأداة للوصول إليها. فسيادة القانون تضمن ممارسة الحقوق السياسية دون إجبار أو إكراه أو توجيه وتحمى المواطن من تعنت واستبداد القوى المعادية للديمقراطية. وإذا ما أعانت سيادة القانون، المقترن بالضمانات الدستورية، على اكتمال الصفات الديمقراطية للممارسات السياسية وأسهمت فى تأكيد حضور الديمقراطية فى الدولة فإنها تغدو مظهرا للديمقراطية ونتيجة من نتائجها بعد أن كانت سببا لها ذلك لأنه إذا وجد مناخ ديمقراطى وجدت بالتبعية سيادة القانون وانصاع الجميع له دون استثناءات أو تجاوزات.

٦ / ٦ الشفافية ومحاربة الفساد. والشفافية هى إحدى نتائج سيادة القانون ولازمة من لوازمه. فوجودها قرين سيادة القانون التى تقضى على الفساد أو تسهم فى تقليص إمكاناته إلى أقل حد ممكن. ويقترن الفساد بالأعمال اللاشرعية التى تؤدى إلى الاستيلاء على الأموال العامة لتحقيق منافع خاصة مثل الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ فضلا عن المحسوبية والوساطة وتدعيم مراكز القوى بغير حق إلى غير ذلك من ممارسات تزدهر فى

الظلام حين تنعدم الشفافية.

كما أن تأكيد معنى الشفافية، فى علاقتها بمحاربة الفساد، مسألة فى غاية الأهمية خصوصا حين تكثر صور الفساد وتتعدد وتمتد من العمل السياسى إلى العمليات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الأمر الذى يؤدى إلى انهيار المجتمع و إلى انفجاراته الكارثية. وأى حديث عن الإصلاح هو ـ بالضرورة ـ حديث عن الفساد فى أشكاله العديدة . ويدل اقتران الإصلاح بالديمقراطية على أن غياب الديمقراطية هو سبب ونتيجة، فى آن واحد معاً، لانتشار الفساد المقرون بالاستبداد وما يصاحبه من غياب الشفافية.

٦/ ٧ اللامركزية. أصبح هناك إجماع متزايد على أن اللامركزية تتيح فعالية أكبر للنظام الديمقراطى وتفسح المجال أمام إطلاق طاقات وإبداعات المجتمعات المحلية، فضلا عما تضمنه من توزيع إقليمى للقوة السياسية. لكن السمة الغالبة للنظم السياسية العربية هى المركزية. ومن هنا، فإن هناك حاجة ملحة لاستيعاب وترسيخ ثقافة ومفاهيم اللامركزية فى النظم السياسية والمجتمعات العربية.

ولا شك أن المركزية تتزايد بتزايد غياب الديمقراطية وتركز كل السلطات فى نقطة واحدة، وتغدو الإطار المرجعى لكل شيء وفى كل مجال أو اتجاه. ولذلك، فإن الإلحاح على اللامركزية وسيلة لتأكيد حضور الديمقراطية فى مجالاتها المتعددة. والأمر الذى يفرض هذا هو ضرورة أن تشمل اللامركزية كافة مستويات العمل العام والمستويات الإدارية والتنفيذية المختلفة وليس المستويات السياسية العليا فحسب.

٧ـ الثقافة الديمقراطية

إحدى الحجج السائدة فى تفسير ضعف الديمقراطية فى الوطن العربى وهشاشة حضورها هى افتقاد الثقافة الديمقراطية أو ضعفها الشديد الذى يحول بين المواطنين وتمثُّل القيم الديمقراطية الحقيقية التى تظهر آثارها فى السلوك الاجتماعى والممارسة السياسية فى وقت واحد. ويبدو أن الثقافة العربية السائدة لا تعرفين عناصرها قيماً مرتبطة بالديمقراطية، فهى تنبنى على نفور من قيم الاختلاف. إن هذه الحجة صحيحة إلى حد بعيد، ولها

تفسيراتها التاريخية والاجتماعية المرتبطة، سواء فى العالم العربى بوجه عام أو فى تاريخ وتراث كل قطر على حدة. ولاشك أن هناك حاجة لبذل جهد عمدى ومخطط لنشر ثقافة الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بـ:

٧ / ١ قيمة الحرية. إن غرس قيمة الحرية بكافة أبعادها ومعانيها - خاصة لدى النشء والشباب - يساعد على خلق أجيال أكثر تطلعا للديمقراطية وأكثر استعدادا للمشاركة وتحمل المسئولية. والحرية هى القيمة التى تسهم فى تفتح العقول والأذهان وتطلق طاقات الإبداع والتفكير الخلاق. ولكن، لا معنى لقيمة من غير تأكيد حق الاختلاف، وحرية الابتكار والتجريب وذلك فى سياق الممارسات التى لا ينفصل فيها السياسى عن الفكرى أو الاجتماعى أو الدينى وفى مدى الفعل المتحد للحرية التى تبسط حضورها فى كل مجالات المجتمع والدولة وبما يشمل الفرد والجماعة فى آن. ولذلك، فإن غرس قيمة الحرية فى النفوس يحتاج إلى تضافر أنواع التنشئة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، فى آن.

٧ / ٢ قيمة العمل الجماعى والمؤسسية. ترتبط الديمقراطية السليمة بوجود مؤسسات أى منظمات تحكمها قواعد منظمة وثابتة تستهدف تحقيق غايات معروفة ومتفق عليها. وعليه، فإن انعدام ثقافة "المؤسسية" هو أحد أوجه القصور الأساسية فى الثقافة العربية السائدة، التى تغلب عليها النزعة الفردية وتسودها روح الصراع أكثر من روح التعاون والانسجام كما تغلب عليها نزعات التعصب أكثر من نزعات التسامح. وتبدأ هذه القيمة من احترام الفردية من حيث هى تأكيد للحضور الخلاق الذى تتجسد به حرية الإنسان، ولكن بما لا يتناقض بل يؤكد أهمية التعاون والتفاعل بين الأفراد ومن ثم إذكاء روح الفريق فى النفوس والتخلص من العامل الشخصى الذى يقترن به الأنانية والأثرة بدل الإيثار.

٧ / ٣ تجديد الخطاب الديني. تحتل قضية تجديد الخطاب الدينى بوجه عام اهمية أكبر بكثير من الإشارة العابرة إليه خصوصا فى مناخ يشيع فيه التعصب والتطرف ويؤدى فيه الجمود إلى الإرهاب الذى لا نزال نعانى من كوارثه. وإذا كان الإسلام هو دين الأغلبية فإن الخطاب السائد، المقترن به، يؤثر فى عقول هذه الأغلبية خصوصا مع انتشار الأشكال المتعددة من الأمية، ويضيف، فى صموده والحاجة إلى ضرورة الإجماع والطاعة، إلى

العوامل التى تؤدى إلى غياب الديمقراطية. ولذلك، ينبغى أن يقترن تجديد هذا الخطاب بتأكيد العناصر العقلانية وقيمة الحرية وحق الاختلاف وضرورة التسامح وذلك فى السياق الذى يحسم أى تعارض مصطنع بين الإسلام والديمقراطية. ومن هذا المنظور فإن الديمقراطية تصبح أقرب لأن تكون الصورة العصرية للشورى الإسلامية أى أنها تعبر عن مبدأ الشورى وليست مناقضة أو مخالفة له. وما هو أهم من ذلك ضرورة إقصاء مبدأ "السيادة للشعب"، بوصفه مبدأ ينظم الحياة الديمقراطية فى مجتمع بشري، عن أية إيحاءات دينية تحمله أكثر مما يحتمل، وأن يكون هذا المبدأ مقترنا اقترانا واضحا بحضور الدولة المدنية الديمقراطية، التى تتسع لكل الأديان وتحترم كل العقائد، فى عقدها الاجتماعى والسياسي.

ومن الطبيعى ـ فى هذا السياق ـ أن تتم الإشارة إلى البعد الدينى فى الثقافة الديمقراطية، ومن ثم مناقشة العلاقة بين الدين والسياسة. وإذا كانت الثقافة الديمقراطية الحقيقية لا تخلو من بعد روحى له صلة بالقيم السامية التى تؤكد الأديان من مدى الحق والخير، فإن هذا البعد لا يعنى الخلط بين الدين والسياسة، وإنما يعنى الإفادة من القيم الروحية التى تنطوى عليها الأديان، ووضع هذه القيم ضمن منظومة مدنية تنبنى على احترام تعدد الأديان، وعلى حرية الاعتقاد فى الوقت نفسه، منظومة يؤسسها عقد مدني، عماده الدستور والقانون، ومظهره المواطنة الحرة فى اختيارها السياسي، واعتقادها الديني. ويترتب على ذلك التمييز الواضح بين الدينى والسياسى وعدم الخلط بينهما، تأكيدا لحضور الدولة المدنية أولاً واحتراما لاختلاف الأديان ثانيا، وتجنبا لكوارث التعصب الذى قد تشيعه فئة توقع الاتحاد بينها وبين الدين، فتغدو إياه فى التأويل أو يغدو إياها فى الممارسة. ومن الأهمية بمكان ـ فى أهمية رفع الغطاء الدينى والشرعى عن الحياة السياسية بمعنى الحرص على ألا يلبس التوجه الدينى لباسا سياسيًّا أو العكس. فالدولة ـ فى التحليل النهائى ـ هى مؤسسة أو كيان سياسى وليست كيانا دينيًّا يعتمد المعايير الفقهية. وهى كيان يبلور ضرورة التمييز بين الدستور والشريعة، وذلك أن الدستور إطار سياسى يحكم

عمـل الدولـة، بينما الشـريعـة إطـار دينى يحكم علاقة البشر بربهم وببعضهم البعض. والعلمانيـة ـ من هذا المنظـور ـ وفـى تعـريف الكثيريـن لهـا ـ هى فصل الدين عن الدولة، وتأكيـد الحضـور المدنى للدولة، وذلك بالمعنى الذى يفصل الدولة عن المرجعية السياسية للمؤسسات الدينية.

٨ـ العنصر البشرى

يفترض النظام الديمقراطى إطلاق طاقات الأفراد كل الأفراد بصرف النظر عن النوع أو الطبقة أو الدين أو السن، للمشاركة فى الحياة العامة وفى الحياة السياسية وللإبداع فى كافة مناحى الحياة. وأحد المعايير التى تقيس فعالية النظام الديمقراطى هو قدرته على أن يضخ دماء جديدة وشابة فى الحياة العامة وفى النظام السيـاسى بما يمكن من وصول الأكفا والأفضل إلى المواقع القيادية.

وهنا، يمكن الإشارة إلى ضرورة ما يلى :

٨ / ١ مراعاة المدد المحددة لتولى المناصب العامة. الأصل فى تولى المناصب العامة أن يكون لفترة معينة يحددها الدستور أو القوانين المعنية. ويؤدى احترام هذا المبدأ إلى ضمان ضخ دماء جديدة باستمرار فى المواقع القيادية ،ومنع احتكار المناصب العامة والحيلولة دون نشوء مراكز القوي.

٨ / ٢ الشباب. إن إحدى المزايا الهامة لتولى المناصب العامة لمدد محددة هى إتاحة الفرصة ـ بانتظام ـ للعناصر الشابة للترقى .ولاشك أن بعض البلاد العربية ـ ومن بينها مصر ـ تعانى وجود فجوة كبيرة فى بعض المواقع بين القيادات العليا والأجيال التالية لها. وفى المجتمع المصري، الذى أظهرت الإحصاءات فيه أن ٤٠٪ من سكانه (أى حوالى ٢٦ مليون فرد) هم أقل من ١٥ عاما، تكون تلك الظاهرة مثيرة للانتباه.

٨ / ٣ المرأة. بالرغم من اقتحام المرأة العربية لكثير من ميادين العمل وتوليها لمناصب رفيعة فى كثير من البلدان العربية لا تزال هناك حاجة ماسة لزيادة مشاركة المرأة فى كافة

نواحى الحياة العامة بشكل عام وفى الحياة السياسية بشكل خاص. وعلى سبيل المثال لا تزال نسبة النساء العربيات فى المجالس النيابية أقل بكثير مما ينبغى وأقل بكثير حتى مما يسمح به الوضع الحالى للمرأة العاملة فى عديد من البلاد العربية.

وبصفة عامة فإن من الطبيعى أن يستند أى عمل إلى توافر الكفاءة البشرية القادرة على القيام به بالصورة المطلوبة. والسعى إلى إقامة الديمقراطية ليس استثناء من ذلك بل إن الديمقراطية ـ من حيث هى طريقة حياة ـ تحتاج بطبيعتها إلى توافر الكوادر المؤهلة لممارستها والعمل بها. وهناك ورقة مستقلة عن الشباب وأخرى عن المرأة فى هذا الكتاب وذلك تقديرا لأهمية مشاركة الشباب والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.

وإذا تركنا "الشباب" إلى الورقة الخاصة به ومضينا فى الإشارة إلى أهمية حضور المرأة، وجدنا الضرورة ملحة لزيادة مشاركتها فى مختلف مناحى الحياة وبخاصة فى المجالات السياسية منها. وهذا أمر حتمى للمضى فى طريق التقدم والديمقراطية على السواء. والبداية هى ضرورة الاهتمام بالمرأة وتفعيل دورها ومساندتها نظرا للنقص الواضح والحاد فى درجة تواجدها ومشاركتها فى الحياة السياسية. وبالتأكيد، فإن قضية المرأة هى جزء من قضية المشاركة ككل بأكثر من معنى وذلك لأن المرأة هى جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع لا يختلف عن بقية الأجزاء فى كثير أو قليل فهى تعانى من المشكلات التى يعانى منها الرجل ذاته دون فارق يذكر. ولذلك، يجب معالجة قضايا المرأة فى إطار معالجة قضايا المجتمع ككل سواء القضايا السياسية أو الاجتماعية أو غيرها. صحيح أن التعامل مع المرأة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع وعدم إيلاء اهتمام خاص لها أو تمييزها عن بقية فئات المجتمع يعد طرحا جديدا نسبيًّا على الساحة العربية التى تتردد فيها أصداء المناداة بقضية المرأة وتمكينها حتى قبل أن تطرح الأفكار والصيغ المطروحة من الخارج. لكن هذا الطرح الجديد لا يتناقض بحال مع مراعاة أوضاع المرأة العربية وخصوصيتها وذلك بما يؤدى إلى أهمية التحيز الإيجابى لها بما يعدل كفتى الميزان فى علاقتها بالمجتمع فى كل المجالات وتعويضها بها عن تاريخ طويل من المعاناة والتمييز.

٩ ـ الديمقراطية بين القطرى والقومى

لا تنفصل مشاكل الإصلاح الديمقراطى عن مسألة التعارض أو التوافق بين القومية والتوجهات الوحدوية العربية و بين التوجه الديمقراطي. وليس من الضرورى التعرض لهذه المسألة تفصيلا فى هذا السياق لكن من المهم لفت الانتباه إلى حاجتنا إلى التمييز بين القطرى والقومى فيما يتعلق ببعض جوانب الإصلاح. وهو تمييز قد يؤدى بالبعض إلى الدعوة إلى وضع لائحتين لحقوق الإنسان العربي: إحداهما قطرية والأخرى قومية (على المستوى العربي) وذلك فى مقابل الرأى الغالب الذى يرى ضرورة وضع وثيقة لحقوق المواطن العربى بصفة عامة. وغلبة النزعة القومية فى هذا الجانب قرين الدعوة إلى تأكيد إمكانات الدعم السياسى المتبادل بين الدول العربية خصوصا فى مجال التعامل مع التوجهات العالمية الجديدة، مثل العولمة وغيرها وذلك بالتكتل عربيًّا لمواجهة التكتلات الأخرى.

والإشارة مفيدة ـ فى هذا السياق ـ إلى بعض الأعمال الفكرية والبحثية العربية الحديثة التى مثلت اختراقا فكريًّا مهمًّا على الصعيد القومى وذلك مثل التقرير العربى للتنمية الإنسانية الذى يعد سبقا فى التعامل مع المشكلات والقضايا التى طرحها التقرير بمنظور عربى جماعى وليس قطرى فردي. ولولا أهمية هذا التقرير ما اعتمده مشروع "الشرق الأوسط الكبير" والمطروحات الوافدة من خارج المنطقة وذلك بسبب ما جاء فى التقرير من تشخيص للحالة العربية وتحديد لنواقصها.

وبصفة عامة لا ينكر أحد الوضع الجدلى بين القومية والديمقراطية وأن أى تقدم قطرى فى الديمقراطية ينعكس فوراً على الأقطار الأخرى. ومهما تفاوتت درجات التأثر، فإنها تظل مهمة وذلك على أساس من قاعدة أن التقدم معه والتخلف معه فى الوقت نفسه. ولكن أى توجه قومى فى هذا المدى لا يمنع من التسليم بمعنى الوحدة التى تقوم على التنوع بل وتأكيدها ولا ينفى ضرورة مراعاة خصوصيات كل دولة وكل مجتمع أو مجموعة متجانسة على حدة ذلك لأن الاتفاق فى المبادئ والأسس لا يمنع التفاوت والتباين فى التطبيق سواء من حيث طبيعة الإصلاحات المطلوبة أو من حيث توقيتاتها ومعدلها الزمنى.

١٠ ـ مناهج الإصلاح

من الطبيعى أن تسبب هذه المناهج جدلا واسعا يمتد منها ليشمل كل الأساليب المطلوبة لتحقيق الإصلاح السياسى المطلوب عربيًا. ومن الطبيعى أن تتمحور أشكال هذا الجدل حول محاور وثنائيات معينة أولها الاتجاه الذى يتبنى منطق التدرج والمراحل المتتالية فى الإصلاح وثانيها اتجاه التغيير الجذرى الهيكلى المفاجئ وذلك فى موازاة ثنائية الانطلاق إلى الإصلاح اعتمادا على تعبئة الداخل وفق معطياته مقابل استيعاب الخارج وتفهم ما يعرضه من صيغ وأفكار.

١٠ / ١ إشكالية الداخل والخارج. وتنقسم الآراء حول هذه الإشكالية بين مؤيد ومعارض وثالث ينظر إلى الموضوع من منظور مغاير. ويستند المؤيدون لفكرة الإصلاح من الخارج إلى أن ما يرد من الخارج ليس شرًا محضا وأن علينا دراسة ما يفد إلينا بعقل منفتح بدلاً من رفضه مسبقا دون الاطلاع عليه. ويطرح البعض فى هذا الصدد فكرة التمييز بين الهيمنة والعولمة فالهيمنة ترمى إلى سيطرة دولة معينة مثل الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بينما تسير العولمة فى اتجاه مختلف ووفق منطلقات أخرى لا ترمى إلى السيطرة أو التحكم وإنما إلى الانفتاح والتواصل بين مختلف الشعوب والمجتمعات. وهكذا ينبغى النظر إلى المشروعات والأفكار التى يطرحها الآخرون علينا وفقا لهذا التمييز.

أما أصحاب الرأى المعارض، فإن حجتهم أن لكل مجتمع أو مجموعة من المجتمعات المتشابهة خصوصيات وسمات مختلفة. ولذلك، فلا ينبغى تطبيق الإصلاحات بوصفها قالبا جامدا قابلا للتكرار الحرفى بغض النظر عن تلك الفوارق. ويرى هؤلاء أن انطلاق الإصلاح بالاعتماد على ركائز داخلية كفيل بإنجاحه وتوفير الاستقرار والزخم الكافى له خصوصا إذا كان هذا الإصلاح يلبى بالفعل احتياجات المجتمع ويسد الثغرات والنواقص الموجودة لديه. وحذر أصحاب هذا الرأى من نوايا الطروحات الخارجية غير المبررة بأى

معنى من المعانى خصوصا حين تكون هذه الطروحات الخارجية نابعة من نوايا غير طيبة تجاه العرب والمسلمين أو - على الأقل - تهدف إلى تحقيق أهداف مصلحية تخص تلك الأطراف الخارجية بغض النظر عن مصالح الشعوب المستهدفة بتلك الصيغ الإصلاحية المطروحة.

وبين هذا وذاك، يتجه الرأى الغالب إلى عدم الرفض المسبق لكل ما هو آت من الخارج والدعوة إلى التعامل معه دون هواجس أو محاذير شريطة دراسته وقياسه على المصالح العربية الخاصة بكل مجتمع وفق معاييره وظروفه. ويدعو أصحاب هذا الرأى إلى الإقرار بأهمية الإصلاح فى حد ذاته وبغض النظر عن كونه أو عدم كونه هدفا أو مطلبا خارجيا فكونه داخليا أو خارجيا لا ينبغى أن ينتقص من أهميته الفعلية التى يستشعرها كل المواطنين على امتداد العالم العربي.

١٠ / ٢ بين التدرج وحرق المراحل. ويوازى ذلك الرأى الغالب تفضيل منهج التدرج فى الإصلاح. فصحيح أن هناك من يدعو إلى تحقيق إصلاح شامل وجذرى بشكل فورى ودون انتظار باعتبار أن ما فات من وقت طويل لم يعد يترك ما يكفى لإضاعة المزيد من الوقت، لكن جدية هذا الرأى يواجهها الخوف من أن يؤدى التطبيق الفورى إلى مشاكل تزيد الأوضاع تعقيدا. ولذلك، فمن الحكمة عدم التسرع فى تطبيق إصلاحات جذرية أو هيكلية شاملة تجنبا لانفلات الأوضاع أو تحويل الأمور إلى فوضى سياسية، فالشعوب العربية بحاجة إلى تهيئة و إلى مدى زمنى معقول لتستعد سياسيا وثقافيا وفكريا لتقبل الإصلاحات واستيعابها وتطبيقها بنجاح. ولكن لا ينبغى أن تكون الدعوة إلى التدرج على هذا النحو مبررا للتكاسل والتسويف فالأوضاع العربية لم تعد تحتمل المزيد من الإبطاء فى تنفيذ عملية الإصلاح.

١١ - متطلبات ومطالب

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأفكار والمقترحات التى تتصل بجوانب الإصلاح المتنوعة. ويمكن تصنيف هذه الأفكار إلى مجموعتين تتصل أولاهما

بمتطلبات وشروط الإصلاح أو بعبارة أخرى المناهج والمداخل الأساسية التى يمكن من خلالها الولوج إلى الإصلاح. أما المجموعة الثانية، فهى مطالب محددة لابد من تبنيها، تفعيلا لدور منتدى الإصلاح، وسعيا إلى الإصلاح، تلك المطالب التى من شأنها إيجاد آليات عمل ومتابعة لمسيرة الإصلاح التى دشنها مؤتمر الإسكندرية.

١١/١ **متطلبات.** لا بأس فى أن تطالب أطراف خارجية بالإصلاح فى العالم العربى فنحن ـ بدورنا ـ ندعو إلى الإصلاح ونعلن حاجتنا إليه. ولكن من المنطق والعدل أن تسعى هذه الأطراف ـ بدورها ـ إلى إجراء إصلاحات خاصة بمواقفها وذلك تحقيقا لإصلاح الوضع الإقليمى بما يعنيه ذلك من تسوية أو إنهاء الصراعات والمشكلات القائمة. وهو واجب يقع على عاتق الأطراف الخارجية الداعية لإصلاح المنطقة وذلك على أساس أن الخلل فى الوضع الإقليمى يحتاج إلى إصلاح ما ظل سببا مباشرا فى كثير من أوجه الخلل الداخلى الذى أصاب النظم والأوضاع السياسية فى دول المنطقة.

ولا جدال فى أن النظام العالمى كله بحاجة إلى إصلاح وليس النظم العربية وحدها فالعلاقات الدولية لا تزال تتسم بنوع من الخلل وعدم التوازن، وهو ما يبطل كثيرا من حجج الخارج فالمنطقة العربية ـ فى النهاية ـ جزء من العالم ولا يفترض أن تملك سمات غائبة عن بقية العالم فإذا كان العالم غير ديمقراطى فلا مصداقية له فى مطالبة العرب بالديمقراطية.

١١/٢ **مطالب.** تتنوع هذه المطالب بين العام والخاص وهى موجهة إلى الحكومات والقائمين على الإصلاح وإلى الساعين إلى تحقيقه على السواء.

ـ فى سياق المطالب العامة لابد من تأكيد ضرورة التوصل إلى إستراتيجية عربية متكاملة للتعامل مع المستقبل فإذا كان لدى الغرب إستراتيجيات محددة وواضحة لتحقيق أمنهم القومى أو لتعظيم وتحقيق مصالحهم على المديين المتوسط والبعيد فلابد أن يكون للعرب إستراتيجية مقابلة ورؤية واحدة موحدة للتحديات والمصالح والأهداف المشتركة.

– إبرام ميثاق شرف بين الأحزاب والقوى السياسية العربية مع إطلاق حرية إنشاء الأحزاب والتنظيمات السياسية المدنية، جنبا إلى جنب.

– عدم تجاهل التيارات الإسلامية الموجودة على الساحة العربية ما ظلت محترمة الحضور المدنى للدولة معترفة بالديمقراطية أساسا للممارسة السياسية قابلة للتعامل معها بوصفها تنظيمات سياسية.

– تفعيل دور المجتمع المدنى بوصفه الشريك الأساسى فى عملية الإصلاح التى تقوى بقوته وتضعف بضعفه. وغنى عن البيان أن الإصلاح مطلب للمجتمع المدنى أكثر منه مطلباً للحكومة فالمتضرر الفعلى من غياب الإصلاح بكل أنواعه هو فئات المواطنين التى ينبغى أن تتشكل منها مؤسسات المجتمع المدنى للدفاع عن حقوقها المهدرة.

– حقوق الإنسان مطلب عادل لا يقل أهمية - فى مدى المطالبة به - عن سيادة القانون واحترام الدستور، ومن الضرورى - فى هذا المجال - إعمال المبادئ العالمية المقرة لحقوق الإنسان، واحترامها، وعدم تجهلها وإشاعة المعرفة بها ففى ذلك ما يثرى اللاوعى السياسى للمواطنين بحقوقهم وما يؤسس مهادا صالحا لثقافة الديمقراطية التى هى أساس الممارسة السياسية السليمة.

١٢ - خاتمة.

وأخيرا، لابد من تأكيد ما ورد فى "وثيقة الإسكندرية" التى كانت تعبيرا عن القاسم المشترك بين الذين أسهموا فى مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي.. الرؤيا والتنفيذ" خصوصا ما ورد فى المحور السياسى على النحو التالي:

أولا: فى مجال الإصلاح الدستورى والتشريعي:

أ) الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.

ب) تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا طبقا لظروف كل بلد فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نوايًا حسنة.

ج) إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفا زمنيًا لتولى الحكم.

د) إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأى فى كل الأقطار العربية وإطلاق سراح سجناء الرأى الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو لم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

ثانيا: إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

أ) الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة والتحديد الزمنى لفترة قيامها بمسئوليتها وتطبيق فعلى لمبدأ سيادة القانون.

ب) ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها فى بعض البلدان العربية وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها.

ثالثا: إطلاق الحريات:

خصوصا إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية فى إطار الدستور والقانون.

رابعا: التصديق على منظومة **المواثيق الدولية والعربية.**

خامسا: تحرير **الصحافة ووسائل الإعلام** من التأثيرات والهيمنة الحكومية.

سادسا: إطلاق حرية تشكيل مؤسسات **المجتمع المدني.**

سابعا: تشجيع **قياسات الرأى العام** وتحريرها من العوائق.

كذلك الأمر بالنسبة للموقف النهائى من قضية تمكين المرأة وتفعيل دورها سواء كان ذلك الموقف بإقرار هذا التوجه أو تغليب الرأى القائل باعتبار المرأة مجرد جزء من المجتمع يسرى عليها ما ينطبق على المجتمع ككل.

وقد تجنبت الوثيقة الخوض فى بعض الإشكاليات المحيطة بعملية الإصلاح مثل المفاضلة بين التدرج والجذرية ومعضلة الداخل والخارج فضلا عن مطالبة الخارج بتحمل مسؤولياته فى إصلاح جوانب الخلل لديه.

المحور الثانى

الإصلاح الإقتصادى



١ ـ مقـــــدمة

اتفـقت الآراء على أن الأداء الحالى للاقـتـصـاد العـربى لا يرقى إلى إمكانات المنطقـة وطاقاتها الكامنة. وعلى الرغم مما تم إحرازه من تقدم على عدة جبهات خلال نصف القرن الأخير فإن الوتيرة المتسارعة للعولمة تقتضى تغيير الأوضاع القائمة. ومن بين التحديات الرئيسية التى تواجه المنطقة إخفاق الاقتصادات العربية فى إيجاد وظائف كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة التى تدخل أسواق العمل سنويا حيث يبلغ متوسط معدل البطالة فى المنطقة ١٨٪ وهو أعلى معدل فى العالم كما يرتفع هذا المعدل الى الضعف بالنسبة إلى الشباب. ويمثل انخفاض معدلات النمو ووتيرة الاندماج فى الاقتصاد العالمى تحديات أساسية ينبغى مواجهتها عند التطرق لقضايا الإصلاح فى الوطن العربي.

ولابد من تأكيد أن وجود أهداف تتمثل فى رفع معدلات النمو والعمل على دمج اقتصاد المنطقة فى الاقتصاد العالمى لا يعنى بالضرورة أن تلك هى الأهداف العليا للإصلاح، وإنما هى بالفعل أهداف مرحلية تؤدى بدورها لتدعيم أسس الرخاء الاقتصادي. ولذا، لابد أن ينطلق أى إصلاح اقتصادى من إيجاد فرص للعمل ورفع مستويات المعيشة والتنمية الإنسانية فهذه مسألة أساسية لتحقيق التقدم والعدل والاستقرار. وفى الوقت الذى يجرى فيه إعداد تصورات مختلفة للإصلاح فى المنطقة العربية فإن التحدى يتمثل فى صياغة سيناريوهات مستقبلية تنبع من الواقع الملموس الذى نعيشه فى بلادنا. ومن هنا، فقد بدأ المجتمع المدنى يستجيب لهذا التحدى بتقديم هذه الرؤية للإصلاح المرتقب.

٢ـ الإصلاح ضرورة تاريخية

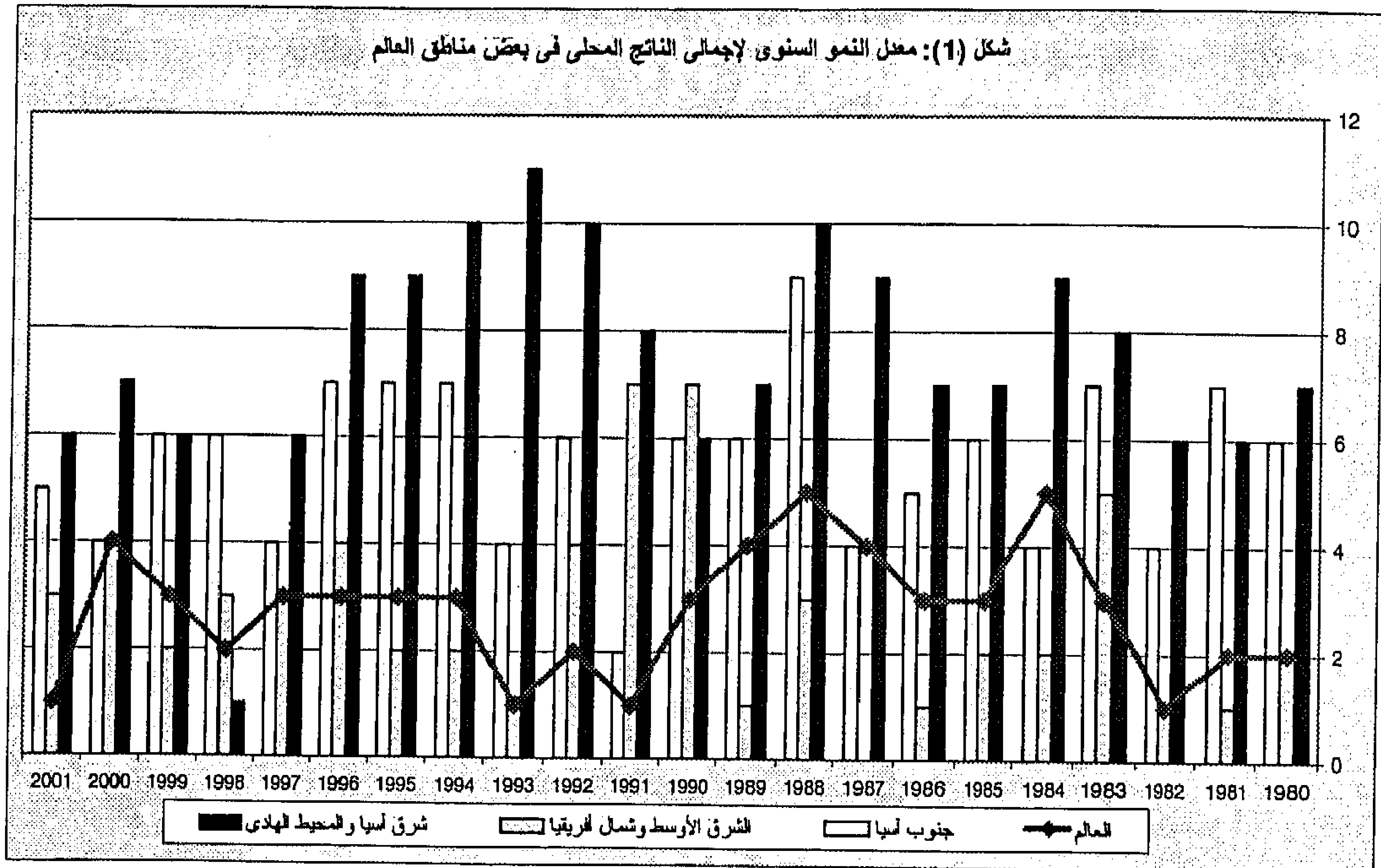
لماذا يعتبر الإصلاح الاقتصادى ضروريا إن الإجابة على هذا السؤال بسيطة، فالمنطقة كلها تعانى من ضعف الأداء والجمود فى عصر يتسم بالتغيرات المتسارعة. ويعضد من تلك الإجابة الكثير من الشواهد التى يتم التطرق إلى جوانبها الاقتصادية تفصيلا فى هذا الجزء . وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الأداء الاقتصادى فى المنطقة العربية لابد أن يجمع بين تحليل الأداء عبر فترات زمنية مختلفة والاستعانة بأدوات التحليل المعيارى Benchmarking وذلك لسببين أساسيين. أولهما، أن الاقتصار على تحليل الأداء التاريخى لن يلقى ضوءا على ما كان يمكن إنجازه كما يتضح من التجارب الناجحة اقتصاديا والمناطق النامية التى تواجه التحديات التى تفرضها عملية العولمة ذاتها. ثانيهما، أنه، بالنظر إلى الإيقاع السريع للتكامل الاقتصادى على الصعيدين الدولى والإقليمى من الضرورى تقييم الأداء العربى فى إطار مقارن لأن ذلك من شأنه تفسير الأسباب الكامنة وراء الموقع شديد التواضع الذى تحتله المنطقة على الخريطة العالمية للاستثمار الأجنبى المباشر بالإضافة إلى مساهمتها الضئيلة فى التجارة العالمية خاصة فى منتجات التكنولوجيا المتطورة والمنتجات ذات الكثافة المعرفية العالية.

وتؤكد أحدث المؤشرات للأداء الاقتصادى فى المنطقة العربية قصور الأداء فى جوانب عديدة. ويرمى هذا القسم إلى تناول قصور هذا الأداء فى خمسة أبعاد: النمو الاقتصادى والاندماج فى الاقتصاد العالمى والتكامل الاقتصادى العربى وخلق فرص العمل وتوفير بيئة مواتية للاستثمار. ويظهر التحليل المقارن الحاجة الماسة إلى الإصلاح الجاد إذا أرادت المنطقة العربية أن تنطلق بخطوات حثيثة نحو الوضع الذى يليق بها ضمن التجارب الإنمائية الناجحة. ويرى الكثيرون أن الوقت قد حان لاستغلال الطاقات، والقدرات الكامنة فى هذه المنطقة لتصحيح التصور الشائع عنها بأنها غنية فى الموارد الطبيعية والبشرية ولكنها فقيرة فى الأداء.

١/٢ تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي

ضعف النمو فى المنطقة العربية يمكن أن يتجلى فى أبعاد ثلاثة :

أولا : بلغ متوسط المعدل السنوى لنمو الناتج المحلى الإجمالى ٢,٨٪ فى الفترة ١٩٨٠ ٢٠٠١ بالمقارنة بمعدل قدره ٧,٤٪ فى شرق آسيا والمحيط الهادى و ٥,٥٪ فى جنوب آسيا و ٢,٤٪ فى أمريكا اللاتينية. وهذا الأداء أعلى بدرجة طفيفة من المتوسط العالمى فى الفترة ذاتها. ومع ذلك تعرضت معدلات النمو السنوى فى المنطقة لتقلبات كثيرة (الشكل ١) نتجت فى المقام الأول عن التعرض لمتغيرات خارجية من مثل تقلب أسعار النفط[1] وعدم الاستقرار السياسي.



المصدر: World Bank, World Development Indicators CD-ROM (2003)

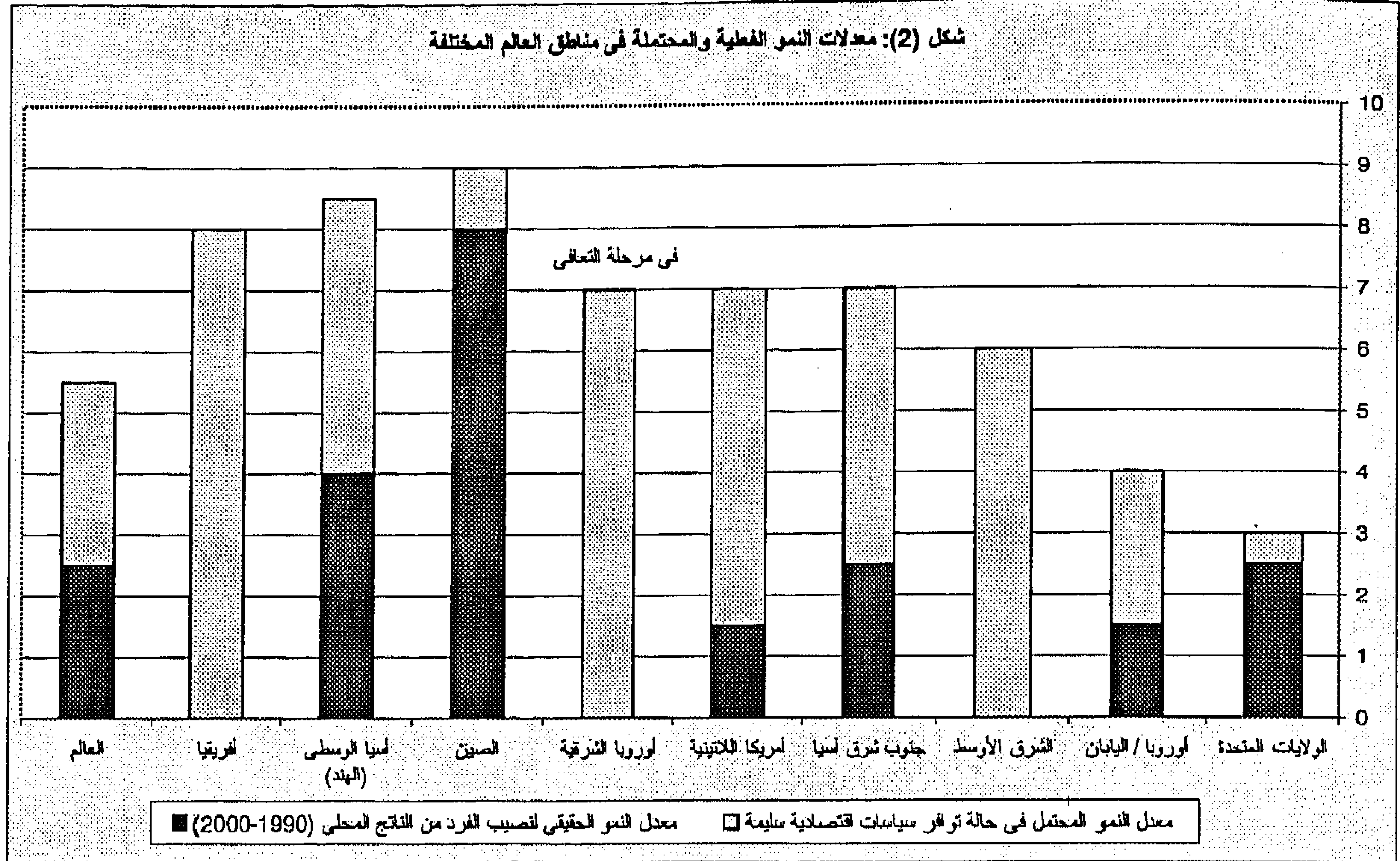
(١) جدير بالذكر أن تقلب أسعار النفط يتزايد منذ بداية عقد التسعينيات (صندوق النقد الدولى ٢٠٠٣) مما يعنى أنه من المرجح حدوث مزيد من التقلبات فى النمو الاقتصادى فى الاقتصادات التى تعتمد على النفط فى المستقبل القريب.

ثانيا: فيما يتعلق بالنصيب الحقيقى للفرد من نمو الناتج المحلى الإجمالى كان الأداء خلال العقدين الماضيين أضعف مما كان عليه فى مناطق البلدان النامية الأخرى حيث لم يطرأ تغيير على النصيب الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى دول المنطقة وذلك بالمقارنة بمتوسط النمو السنوى البالغ ٦٫٣٪ فى شرق آسيا و١٫٣٪ فى سائر البلدان النامية (صندوق النقد الدولى ٢٠٠٣). ويحجب هذا الأداء المتقاعس أوجه التباين فى اقتصادات المنطقة: فقد شهدت الاقتصادات المنتجة للنفط هبوطا فى النصيب الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى عقد الثمانينيات من القرن الماضى ونموا لا يعتد به فى عقد التسعينيات بينما حققت الاقتصادات غير النفطية معدلات نمو مماثلة فى المتوسط للمناطق النامية الأخرى (باستثناء شرق آسيا).

ويندرج معظم بلدان المنطقة فى فئة البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل دون المتوسط باستثناء لبنان وليبيا وعمان والمملكة العربية السعودية التى تنتمى إلى فئة الدخل فوق المتوسط وكذلك البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة التى تنتمى إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل(٢). وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٢٤٣٠ دولارا فى عام ٢٠٠٢ ولكن مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى تقل عن هذا المتوسط لأكثر من ٨٠٪ من السكان العرب.

ثالثا: يتناقض أداء المنطقة إلى حد كبير مع إمكانياتها وطاقاتها الكامنة. ويوضح الشكل (٢) الأداء الإقليمى فيما يتعلق بمتوسط النمو الفعلى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى تسعينيات القرن الماضى بالمقارنة بالنمو المحتمل فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لو اتبعت سياسات اقتصادية فعالة ومتسقة فى كل منطقة. ويتضح أن منطقة الشرق الأوسط لم تحقق نموا يذكر بالمقارنة بالمعدل المحتمل البالغ ٦٪. ويبدو أن هناك مجالا فسيحا لإصلاح السياسات حتى يتسنى تحقيق إمكانات لم تستغل حتى الآن.

(٢) طبقا لتصنيف البنك الدولى.



المصـــــــدر : Klein (2004) نقلا عن Mckinsey Global Institute -EIU

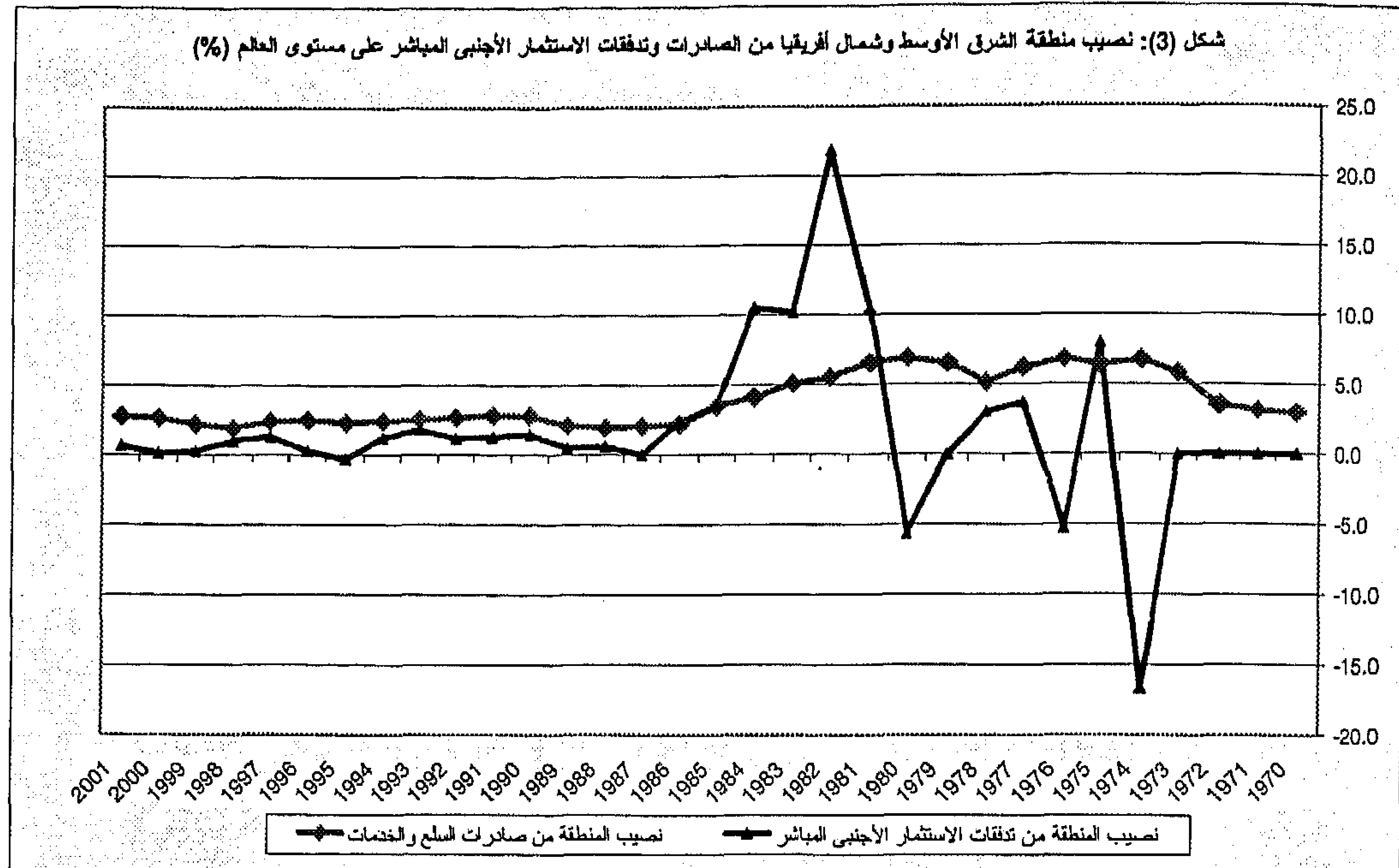
٢/٢ بطء وتيرة الاندماج فى الاقتصاد العالمي

والسبب الثانى للإصلاح هو بطء وتيرة الاندماج فى الاقتصاد العالمي. وقد تجلت الموجة الأخيرة للعولمة فى التكامل المتزايد بصورة واضحة بين الاقتصادات المختلفة وبلغت حركة التجارة الدولية وتدفقات رأس المال مستويات غير مسبوقة. ففى عام ١٩٧٠ بلغت التجارة العالمية فى السلع والخدمات ــ من حيث هى نسبة من الناتج المحلى الإجمالى العالمى ــ نحو ٢٧٪. وفى عام ٢٠٠١ ، زادت هذه النسبة بأكثر من الضعف إذ بلغت ٥٨٪. وكانت لهذه التطورات آثار بعيدة المدى سواء على البلدان المتقدمة أو النامية. وأضافت الأنماط

المتغيرة للتجارة والاستثمار وصعود صناعات معينة وهبوطها عبر الأقطار والمناطق والتقدم المذهل فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أبعادا جديدة إلى مفهوم القدرة التنافسية وهو مفهوم دائب التطور والتغير.

وطرحت هذه العملية تحديات هائلة مثلما أتاحت فرصا كبيرة للبلدان النامية. ومع ذلك، فقد تمثلت أهم التحديات فى التحول من أنماط النمو والتنمية القائمة على الصناعات الاستخراجية المرتكزة على الموارد الطبيعية إلى أنماط النمو المستندة إلى الإنتاجية المتزايدة والابتكار والتجديد من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والمهارات الإدارية والتنظيمية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

ويمكن التعرف على مدى اندماج العالم العربى فى الاقتصاد العالمى من خلال الوقوف على اتجاهات حصص البلدان العربية من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبى المباشر فى العقود الثلاثة الماضية. ويتضح من الشكل رقم (٣) أن حصة المنطقة من الصادرات العالمية كانت ضئيلة لا تكاد تذكر كما شهدت اتجاها هبوطيا منذ ثمانينيات القرن الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نصيب المنطقة من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر قد اتسم بالتواضع خاصة منذ منتصف الثمانينيات لكنه تعرض لتقلبات أقل حدة حيث استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر حول معدل يتراوح بين ١٪ و٢٪ من إجمالى التدفقات العالمية.



المصدر : World Bank, World Development Indicators CD-ROM (2003)

وقد أظهرت بعض الدراسات وجود قصور ملموس فى التجارة مع سائر دول العالم بالنسبة إلى ما لدى هذه المنطقة من إمكانات وقدرات كامنة (صندوق النقد الدولى ٢٠٠٤) [٤] وسيتضح أيضا من التحليل فى القسم التالى أن هذا القصور يشمل التجارة البينية على مستوى المنطقة. وفيما يتعلق بالحجم ظلت عائدات الصادرات (من السلع والخدمات) متواضعة بالنسبة إلى شرق آسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية إذ بلغت قيمتها ٢٠٠ مليار دولار (فى ٢٠٠١) وهو ما يعادل ثلث صادرات شرق آسيا وحوالى نصف صادرات كل من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. وتشكل صادرات النفط القسط الأعظم من صادرات المنطقة إذ بلغت ٦٠٪ من متوسط

(٤) يعتمد هذا الاستنتاج على نتائج «نموذج جاذبية التجارة» Trade Gravity Model الذى يقيس التجارة المحتملة على أساس حجم اقتصادات المنطقة، ثم مقارنة التجارة الفعلية مع تلك المحددات المعيارية.

صادرات السلع فى ٢٠٠٢ .

ويضاف إلى ذلك أن الصادرات لا تزال تميل إلى التركز حول سلعة أو سلعتين من السلع القائمة على الموارد الطبيعية. ولا يزال مؤشر تركيز الصادرات (٥) فى بعض البلدان العربية مرتفعا بالنظر إلى الوضع المهيمن لمنتجات النفط والسلع المرتبطة به فى هيكل الصادرات. وتتراوح هذه النسب بين ١٢٤ر٠ فى لبنان و ٧٩٢ر٠ فى عمان. وتتضح أخطار تركيز الصادرات فى تقلب شروط التبادل التجارى Terms of Trade وكذلك الدخل القومى مع تزايد فى حدة هذا التأثير إذا كانت الصادرات تتركز فى سلع تتسم بتقلب شديد فى الأسعار مثل النفط (Jansen 2003).

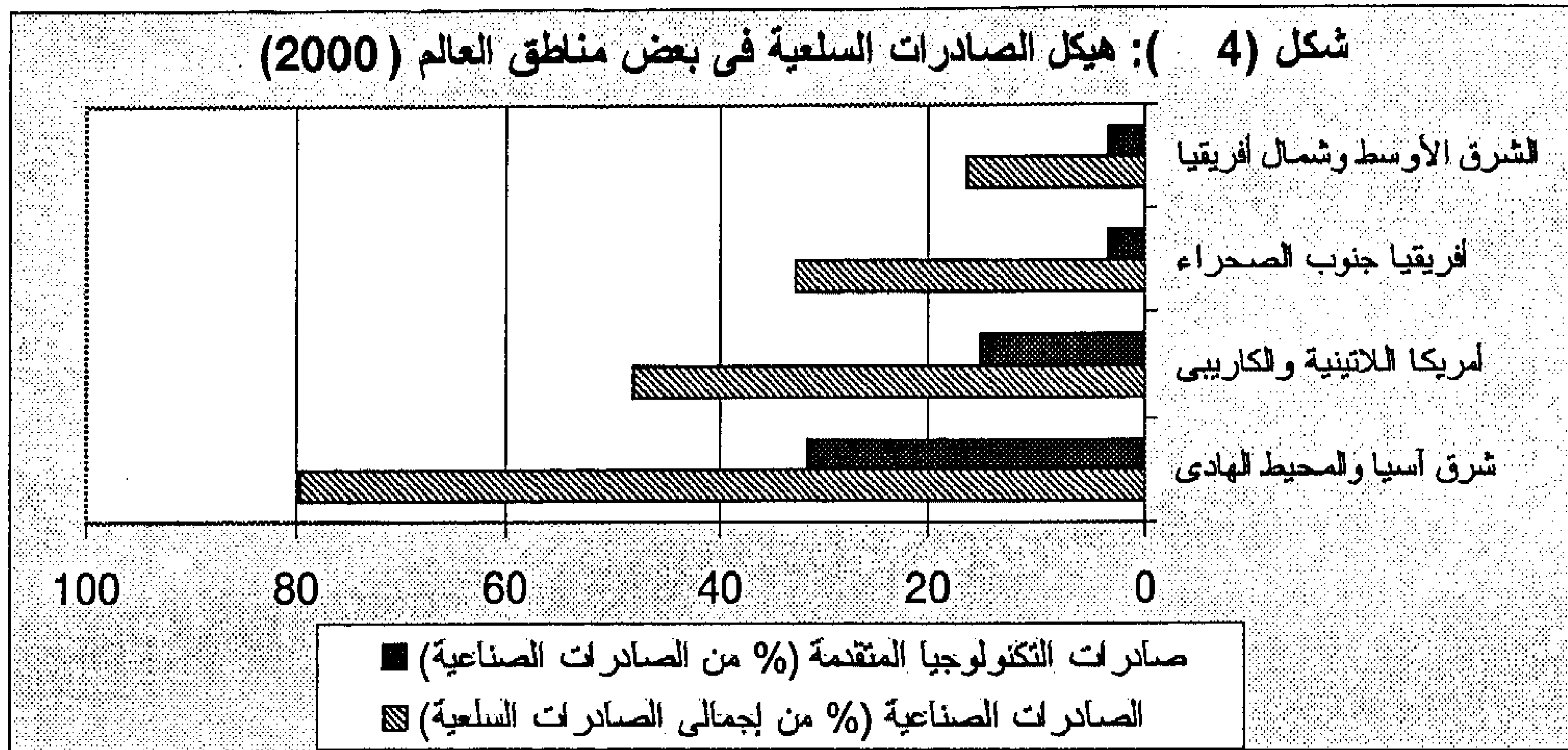
وجدير بالملاحظة أن تركيز الصادرات فى معظم الاقتصادات العربية يحد كثيرا من قدرتها على اتباع سياسة مالية معاكسة للتقلبات الدورية. وعلى سبيل المثال إذا واجه اقتصاد ما صدمة سلبية بسبب هبوط فى أسعار النفط فإن إيرادات الحكومة تنخفض بصورة حادة نظرا للاعتماد القوى على إيرادات النفط وهذا يحد من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق لتقليل أثر الصدمة وإنعاش النشاط الاقتصادي.

والواقع أن إيرادات النفط فى ٢٠٠٢ تجاوزت ٧٥٪ من إجمالى الإيرادات الحكومية كمتوسط لبلدان مجلس التعاون الخليجي. واقتربت نفس النسبة نفسها من ٩٠٪ فى الجزائر واليمن. وباستثناء إيرادات النفط فإن عجز الميزانية الحكومية عادةً مايبلغ نسبة تتراوح بين خمس وثلث الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول .(Okugo 2003) وتشير هذه النقطة إلى أهمية العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية، الأمر الذى له أثر إيجابى على تدعيم قدرة تلك الاقتصادات على مواجهة الصدمات الخارجية وفى نفس الوقت تنويع مصادر الإيرادات الحكومية بما يقلل من تقلبات عجز الموازنة ويدعم قدرة السياسات المالية

(٥) تم حسابه على أساس مؤشر Herfindahl - Hirschman الذى تم تعديله للحصول على قيم تتراوح من صفر إلى واحد ، حيث تشير القيم التى تقترب من واحد إلى تركيز أعلى.

على مواجهة الاختلالات الاقتصادية.

وإذا ما انتقلنا إلى نقطة أخر، ولكنها ذات صلة نجد أن هيكل الصادرات يعكس مظهرا من مظاهر الضعف فى المنطقة وقد يعرقل اندماجها الناجح فى الاقتصاد العالمي. فالاعتماد على صادرات السلع الأولية والمنتجات ذات القيمة التقنية المنخفضة لابد أن يفضى إلى تدهور عام فى شروط التبادل التجارى على مستوى المنطقة. ففى عام ٢٠٠٠ كانت الصادرات الصناعية تمثل حوالى ١٧٪ من إجمالى صادرات السلع فى المنطقة وهو أدنى معدل على الإطلاق بين جميع مناطق العالم (بما فى ذلك إفريقيا جنوب الصحراء). وبالإضافة إلى ذلك فإن حصة الصادرات ذات القيمة التقنية العالية من إجمالى الصادرات الصناعية هى أقل نسبة أيضا بين مناطق العالم إذ كانت تبلغ ٣٫٦٪ (شكل ٤).



المصـــدر: World Bank, World Development Indicators CD-ROM (2003)

إن التركيبة التكنولوجية غير المواتية لصادرات البلدان العربية ماهى إلا انعكاس للأداء الصناعى فى المنطقة الذى يقتضى تقييم السياسات الاقتصادية السائدة من حيث عدم كفاءتها. وعلى أى حال، فإن حصة صادرات التكنولوجيا المتطورة فى هيكل الصادرات

فى المنطقة متدنية بشكل ملحوظ. ويمكن استثناء الأردن الذى تفوق فى الأداء ليس على كثير من البلدان العربية فحسب ولكن على بولندا وتركيا وشيلى أيضا إذ بلغت نسبة صادرات التكنولوجيا المتطورة ١٢٪ من إجمالى الصادرات الصناعية فى عام ٢٠٠٠ر أما فيما يتعلق بسائر البلدان العربية، فإن نسب صادرات التكنولوجيا المتطورة تقل عن ٤٪ من إجمالى الصادرات الصناعية وحتى أقل من ٠ر٥٪ فى الكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا .(Lall and Albaladejo, 2003)

وعلى صعيد آخر يتميز أداء المنطقة بالتواضع الشديد فى اجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر. وتميل تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى التقلب الشديد من عام إلى آخر تبعا لتطورات أسعار النفط والاستقرار السياسى وتوجهات الخصخصة فى بعض البلدان العربية. وفى عقد التسعينيات، كان نصيب المنطقة من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية يقل عن ٨٪ وعلاوة على ذلك كان هذا المعدل يتقلب حول اتجاه هبوطي. وبالمثل، هبط الرصيد القائم للاستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة من ١٢٪ من الرصيد القائم فى جميع الدول النامية فى عام ١٩٨٥ إلى أقل من ٥٪ فى عام ٢٠٠٢ر

ويوجد لدى المملكة العربية السعودية أكبر رصيد للاستثمار الأجنبى المباشر ومعظمه مرتبط بالنفط ويصل إلى ٢٦ مليار دولار وتأتى مصر فى المرتبة الثانية برصيد قدره ٧ر٢٠ مليار دولار بعد أداء اقتصادى إيجابى استمر طوال أكثر من عقد من الزمان (UNCTAD 2003) .كما أن تونس والمغرب بسبيلهما لأن يصبحا ضمن البلدان الهامة المستضيفة للاستثمار الأجنبي. ومع ذلك فإن، بلدانا كثيرة فى المنطقة لاتزال تتلقى استثمارات محدودة نظرا لضيق أسواقها الداخلية كما اتضح من عدة دراسات أجريت فى الآونة الأخيرة.

ولكى يتسنى تقييم التأثير الاقتصادى للاستثمار الأجنبى المباشر ينبغى النظر فى حجم التدفقات بالنسبة إلى حجم البلد المستضيف بالإضافة إلى إسهامه فى تكوين رأس المال (أى زيادة رأس المال الإنتاجي). وكما يتضح من أحدث المؤشرات فإن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالى تعد من أدنى النسب فى العالم إذ بلغت ١٪ فى ٢٠٠١ر وكذلك فإن إسهام تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى تكوين

رأس المال الإجمالى إنما يدل أيضا على أداء متواضع حيث سجل ٤٫٥٪ فى ٢٠٠١ بالمقارنة بنسبة ٩٪ فى شرق آسيا و ١٣٫٨٪ فى أوروبا الشرقية و ١٨٫٩٪ فى أمريكا اللاتينية.

٢/٣ بطء وتيرة التكامل الاقتصادى العربي

هناك سمات هامة فى العالم العربى تعد بمثابة رواسخ قوية لتدعيم جهود التكامل الاقتصادى العربى الذى وضعت نواته الأولى فى عام ١٩٥٣ قبل اتفاقية روما التى تعد بمثابة حجر الأساس لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي. وتتلخص هذه العوامل فى التجاور الجغرافي، ووجود أسواق محلية كبيرة فى بعض البلدان العربية والتنوع النسبى فى الموارد الطبيعية والقدرات الإنتاجية بالإضافة إلى الروابط التاريخية والثقافية. وللأسف، لم تفض تلك العوامل إلى وجود نمط متسق وفعال للتكامل بين الاقتصادات العربية. وهناك شبه اتفاق فى الآراء اليوم بأن هذه النتيجة تعزى فى المقام الأول إلى عدم وجود رؤية واضحة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية لكل قطر عربي.

جدول (١): مصفوفة التبادل التجارى بين مناطق العالم المختلفة (عام ٢٠٠٢)

	الجهة							
المنشأ	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الغربية	وسط وشرق أوروبا*	أفريقيا	الشرق الأوسط	آسيا	العالم
أمريكا الشمالية	40.3	16.1	17.9	0.7	1.2	2.1	21.5	100.0
أمريكا اللاتينية	61.3	15.4	12.6	1.0	1.2	1.3	6.7	100.0
أوروبا الغربية	10.2	2.1	67.3	6.3	2.5	2.6	7.8	100.0
وسط وشرق أوروبا*	4.5	1.9	56.2	25.5	1.2	2.4	7.7	100.0
أفريقيا	17.0	3.3	50.9	0.7	8.1	2.3	16.8	100.0
الشرق الأوسط	15.5	1.4	16.4	0.8	3.8	7.1	47.4	100.0
آسيا	24.3	2.4	16.0	1.3	1.6	3.0	48.9	100.0
العالم	21.3	5.0	40.6	4.5	2.1	2.7	22.2	100.0

* متضمنة كومنولث الدول المستقلة.

المصدر: (World Trade Organization, International Trade Statistics (2003)

تمثل أحجام التجارة البينية للبلدان العربية أدنى المستويات بين سائر مناطق العالم. وكما يتضح فى الجدول رقم (١)، فإن الصادرات البينية بلغت حوالى ١٧ مليار دولار فى ٢٠٠٢ وهذا يمثل حوالى ١ر٧٪ من الحجم الإجمالى لصادرات المنطقة. ومن ثم، فإن أكثر من ٩٠٪ من الصادرات يذهب إلى أسواق غير عربية. وهذا يتضح بالمقارنة مع أحجام الصادرات البينية فى كل من أمريكا الشمالية (٣ر٤٠٪) وأمريكا اللاتينية (٤ر١٥٪) وأوروبا الغربية (٣ر٦٧٪) وآسيا (٩ر٤٨٪).

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على هيكل الصادرات البينية فى المنطقة العربية، تتضح لنا سمة هامة. فعلى الرغم من أن الصادرات الإجمالية البينية (باستثناء النفط) شهدت اتجاها تصاعديا منذ بداية السبعينيات إلا أن التجارة البينية غير النفطية تنزع نحو الانخفاض. (Fawzy, 2003)

وجدير بالذكر أنه توجد فى كثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حواجز جمركية تفوق ما هو قائم فى معظم بلدان العالم. ويبلغ المتوسط غير المرجح للتعريفة الجمركية فى المنطقة حوالى ١٩٪ بينما تبلغ التعريفة المرجحة المطبقة على التجارة ١٥٪ فقط. وعلى الرغم من الاتجاه الهبوطى للتعريفة الجمركية فى المنطقة إلا أن ذلك يحدث وفقا لإيقاع شديد البطء إذا ما قورن بما يحدث فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وتوجد اختلافات واضحة فى هياكل التعريفة الجمركية من بلد إلى آخر. والتعريفة الجمركية مرتفعة نسبيا فى مصر وتونس والمغرب وتفوق معدلاتها المعدلات المطبقة فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية. بينما يلاحظ انخفاض هذه التعريفة نسبيا فى معظم البلدان المصدرة للنفط باستثناء المملكة العربية السعودية (Konan 2003).

والبلدان العربية التى لها صادرات كبيرة إلى البلدان العربية الأخرى (أكثر من مليار دولار) وهى عمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة جميعها مصدرة للنفط. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات البينية لأى بلد من هذه البلدان لا تشكل أكثر من ١٠٪ من صادراته الإجمالية. وفى حالة عمان والإمارات العربية المتحدة، تشكل الصادرات إلى

المنطقة العربية ما يعادل ٧٪ إلى ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى وتتجاوز النفط ومشتقاته مما يوحى بإمكانية وجود مساندة قوية للتكامل الاقتصادى العربى فى هذين البلدين. والبلدان التى توجه جزءا كبيرا من إجمالى صادراتها إلى البلدان العربية، مثل الأردن ولبنان وسوريا لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالى التجارة البينية العربية (٣٪ و ٢٪ و ٥٪ على التوالي) مما يعنى أن تأثيرها المحتمل على عملية التجارة الإقليمية قد يكون محدودا (Hoekman & Messerlin 2002).

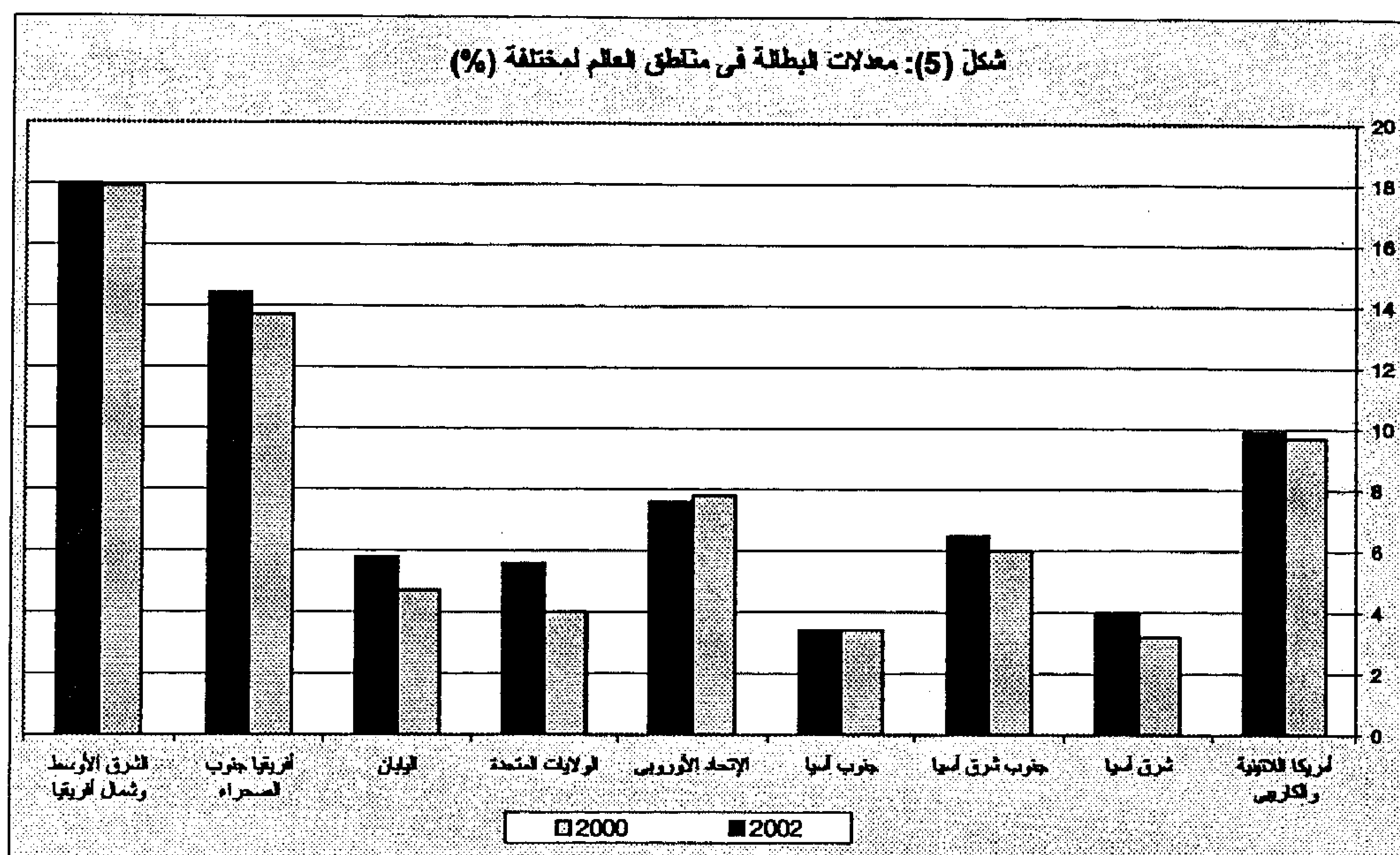
ويقدم مجلس التعاون الخليجى نموذجا جيدا للتكامل العربي. ويعتبر مثالا ممتازا فى منطقة لم تشهد من قبل نموذجا فعالا للتكامل الاقتصادي. وبالنظر إلى خصوصية منطقة الخليج وما تتميز به من تجانس وثراء أمكن إلغاء الحواجز أمام حركة السلع والعمال ورؤوس الأموال ويعامل جميع المستثمرين فى جميع بلدان مجلس التعاون الخليجى على قدم المساواة طبقا للتشريعات الوطنية. وابتداء من يناير ٢٠٠٣ أقيم اتحاد جمركى وحددت رسوم جمركية خارجية موحدة ومن المتوقع أن تنشأ سوق مشتركة لمجلس التعاون الخليجى بحلول ٢٠٠٧ طبقا للخطة الموضوعة. كذلك ترمى الخطة الحالية إلى إقامة اتحاد نقدى بحلول ٢٠١٠ ـ انظر الإطار رقم (٥) " التكامل الاقتصادى فى بلدان مجلس التعاون الخليجى: نقطة بداية".

ومن المعروف أنه لا يوجد فى اتفاق ١٩٨١ لتسهيل وتشجيع التجارة البينية العربية أو اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية [٦] أية آليات فعالة لتعويض الذين قد يتكبدون بعض الخسائر من جراء التكامل وهى حقيقة دفعت بعض البلدان إلى الإحجام عن تحرير التجارة. وتوجد أدلة على حالات مشابهة من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى فقد انهارت رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وميثاق الانديز، فى نهاية المطاف، بسبب الاختلافات فيما يتعلق بطريقة تقاسم تكاليف الاندماج وعوائده (Fawzy 2003). وكما ذكر آنفا فإن محاولات التكامل العربى تعود إلى عام ١٩٥٣ حتى قبل محاولات الاتحاد الأوروبى إلا أن الإنجازات فى هذه الحالة تعتبر متواضعة للغاية إذا ما قورنت بما حققه الاتحاد الأوروبي.

(٦) أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من يناير ١٩٩٨ عندما صدق عليها ١٩ بلدا عربيا، لتكوين منطقة التجارة الحرة العربية بحلول عام ٢٠٠٧، لسوق عربية كبيرة بلغ عدد سكانها ٢٩٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠١. وتشمل الاتفاقية جميع البدان العربية باستثناء الجزائر وجيبوتى وجزر القمر.

٤/٢ القصور فى خلق فرص العمل

ومن أهم ما يمكن ملاحظته على الأداء الاقتصادى فى المنطقة الإخفاق فى توليد وظائف كافية لاستيعاب الداخلين الجدد فى سوق العمل فضلا عن الحد من تزايد معدلات البطالة. وتشهد المنطقة، العربية أعلى نسب للبطالة فى العالم. ونتيجة للنمو غير الكافى فى المنطقة وأوجه القصور فى سياسات سوق العمل فى بعض الاقتصادات لا يزال وضع البطالة مدعاة للقلق. فقد بلغ متوسط معدل البطالة فى المنطقة ١٨٪ فى ٢٠٠٢ وهو أعلى معدل فى مناطق العالم كله (شكل رقم ٥) وتتراوح معدلات البطالة بين أقل من ١٪ فى الكويت إلى أكثر من ٢٥٪ فى الجزائر والضفة الغربية وقطاع غزة.



المصـــــدر: ILO, Global Employment Trends (2002)

وظلت معدلات نمو القوى العاملة عند مستوى ٣٫٣٪ خلال السنوات العشر الأخيرة. ومن المتوقع أن تنمو القوى العاملة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٢٫٦٪ سنويا فى الفترة ٢٠٠٣– ٢٠١٥ وهذا يعنى دخول حوالى ٤ ملايين سنويا من العمال الجدد إلى سوق العمل. وقد بلغ معدل التشغيل ٢٫٢٪ فى عقد التسعينيات وهو معدل يقل كثيرا عن نمو القوى العاملة. ووصل معدل البطالة إلى ١٨٪ فى عام ٢٠٠٢ (بحسب بيانات منظمة العمل الدولية) كما تشير بيانات البنك الدولى إلى أن معظم العاطلين متواجدون فى دول شمال إفريقيا. وبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٢٫٩٪ فى التسعينيات ومعدل نمو الإنتاجية ٠٫٧٪. وتراوحت نسبة العاملين الفقراء فى مجموع العاملين بين ٢٪ و٣٪ فى ١٩٩٨ وهو معدل يقل كثيرا عن المتوسط العام لبلدان العالم الثالث حيث يمثل العمال الفقراء ربع القوى العاملة فى بلدان العالم الثالث ويبلغ عددهم أكثر من نصف مليار عامل من مجموع السكان الفقراء الذى يصل إلى ١٫٢ مليار يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد يوميا فى ٢٠٠١/ ٢٠٠٠ (منظمة العمل الدولية ٢٠٠١).

وأخيرا، فإن آفاق التشغيل للعقد القادم لا تدعو للتفاؤل. فإذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هى عليه فسوف يرتفع معدل البطالة إلى ١٩٫٥٪ وسيبلغ عدد العاطلين ٣١٫٥ مليون خلال العقد القادم. وتتجلى ضخامة المشكلة فى حقيقة مفادها أنه يتعين إيجاد ٥٠ مليون وظيفة فى المنطقة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وإذا ما أريد تخفيض المعدلات الحالية للبطالة فلابد من إيجاد ٦٠ مليون وظيفة أو ٦ ملايين وظيفة سنويا. وهذه المهمة تتطلب تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإقليمى يبلغ فى المتوسط ٦٪ والحفاظ على هذا المعدل من الآن وحتى ٢٠١٠ر

١/٤/٢ البطالة وإنتاجية القوى العاملة

القوى العاملة العربية تنمو بمعدلات تفوق مثيلاتها فى سائر مناطق العالم. ويلاحظ فى الوقت نفسه أن نمو هذه القوى العاملة لا يكاد يقابله نمو اقتصادى مماثل. ويمكن للنمو المرتفع فى القوى العاملة أن يسهم فى ارتفاع نمو الناتج المحلى الإجمالى كما حدث فى شرق آسيا أثناء السنوات التى شهدت نموا ملحوظا إلا أن نمو القوى العاملة فى الدول العربية لم يقترن إلا بنمو هامشى فى الإنتاج الحقيقي.

وقد زادت إنتاجية العمالة بوجه عام فى هذه المنطقة. ولكن هذه الزيادة لا تزال متواضعة وفقا للمعايير الدولية. ففى خلال عقد التسعينيات من القرن الماضى كان إسهام العامل فى نمو الناتج المحلى الإجمالى فى المنطقة أقل منه فى أى منطقة أخرى من العالم إذ كان يبلغ فى المتوسط ٨ر٠٪ (جدول ٢). والواقع أن الإنتاجية انخفضت فى عقد التسعينيات فى كل من الجزائر والكويت وعمان . (Keller & Nabli 2002) وزاد نمو إسهام العامل فى الإنتاج فى المنطقة بمعدل سنوى لا يتجاوز ٦ر٠٪ فى المتوسط بينما شهد هذا الإسهام انخفاضا فى الجزائر والأردن والمغرب واليمن والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتمكنت أربعة بلدان فقط هى مصر وإيران ولبنان وتونس من تحقيق معدل زيادة يتجاوز ٥ر١٪ سنويا.(Keller & Nabli, 2002)

جدول (٢): نمو العمالة والإنتاجية فى التسعينيات (٪)

الدولة	الفترة	نمو الناتج المحلى	نمو العمالة	نمو الانتاجية	مرونة العمالة
الجزائر	1989-1997	0.9	3.2	-2.2	3.6
مصر	1988-1998	4.4	2.7	1.6	0.6
المغرب	1993-1999	3.3	2.7	1.1	0.8
تونس	1989-1997	5	3	1.9	0.6
البحرين	1987-1994	5.9	4.3	1.5	0.7
الكويت	1992-1997	7.5	8.3	-0.7	1.1
عمان	1991-1997	4.6	5.1	-0.4	1.1
الشرق الاوسط و شمال افريقيا		3.4	2.6	0.8	1.1

المصدر: Keller& Nabli, 2002.

٢/٤/٢ بطالة الشباب: قنبلة موقوتة

إن بطالة الشباب مشكلة تواجه كافة الاقتصادات العربية وهى تعكس فى المقام الأول خاصية ديموغرافية مشتركة تتمثل فى معدل للنمو السكانى يعتبر من أعلى المعدلات فى العالم، مما أدى إلى تركيبة سكانية يسودها صغار السن وزيادة سريعة فى نمو القوى العاملة تصل إلى ٣٫٣٪ سنويا (Radwan 2003).

والشباب هو الذى يعانى فى المقام الأول من البطالة فى المنطقة حيث يبلغ معدل بطالة الشباب فى المنطقة حوالى ٢٥٪ وهو المعدل الأعلى فى المناطق النامية كلها (جدول ٣). وتتراوح نسبة بطالة الشباب من ٣٧٪ من إجمالى البطالة فى المغرب إلى ٧٣٪ فى سوريا مع متوسط يبلغ حوالى ٥٣٪ لجميع البلدان التى تتوافر بيانات عنها (شكل ٦). وباستثناء الأردن ولبنان يشكل الباحثون عن عمل للمرة الأولى أكثر من ٥٠٪ من العاطلين فى جميع البلدان التى تتوافر بيانات بشأنها مما يؤكد أن البطالة فى هذه المنطقة إنما تتمثل أساسا فى ظاهرة الإخفاق فى دمج الشباب فى سوق العمل .(World Bank 2003)

جدول (٣) : معدلات البطالة بين الشباب بحسب المناطق الجغرافية والنوع (٪)

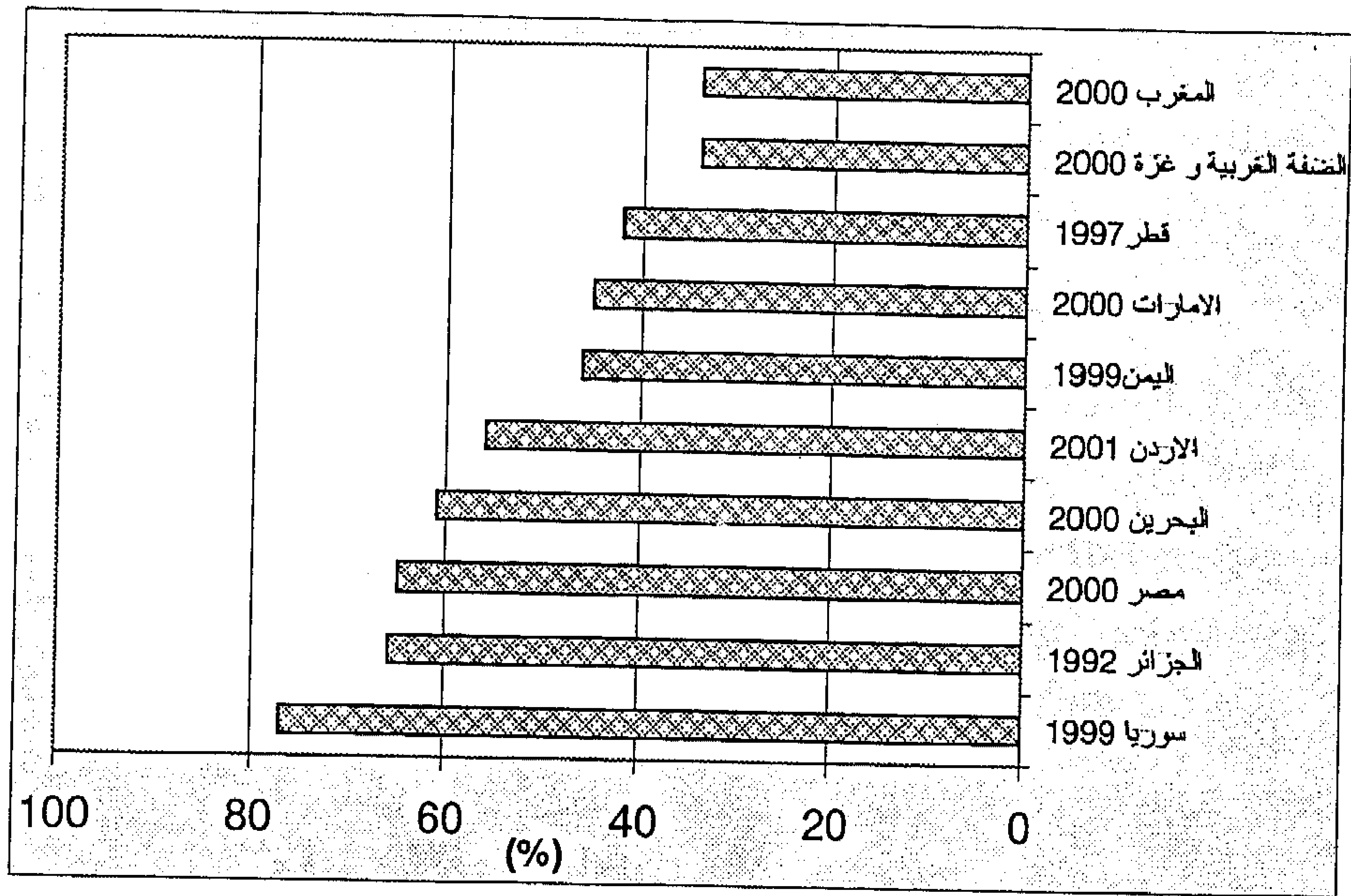
	1997			2001			2002			2003		
	ذكر	أنثى	الإجمالي	ذكر	أنثى	الإجمالي	ذكر	أنثى	الإجمالي	ذكر	أنثى	الإجمالي
العالم	13.1	12.6	12.9	14	13.7	13.9	14.5	14.1	14.3	14.5	14.2	14.4
الاقتصاديات الصناعية	13.9	14.6	14.2	12.7	11.8	12.3	14.1	12.5	13.4	14.1	12.5	13.4
الاقتصاديات الصاعدة	17.6	18.3	17.9	19.6	19.4	19.5	19.4	19.2	19.3	19.1	19.2	18.6
شرق اسيا	7.4	5.3	6.4	8.2	5.8	7.1	7.8	5.6	6.8	8.1	5.8	7
جنوب شرق اسيا	9.4	10.6	9.9	13.6	15.6	14.4	15.5	17.6	16.4	15.5	17.6	16.4
جنوب اسيا	12.4	14.6	13.1	12.3	15.4	13.2	12.7	15.7	13.6	13	15.9	13.9
امريكا اللاتينية و الكاريبى	12.2	18.5	14.6	13.9	20.8	16.6	14.4	21.5	17.2	14	20.8	15.6
الشرق الاوسط و شمال افريقيا	23.4	31.9	26	22.6	31.6	25.4	22.7	31.6	25.5	22.7	31.7	25.6
افريقيا جنوب الصحراء	22.9	17.9	20.7	22.7	17.8	20.6	23.2	18.4	21.1	23.1	18.4	21

المصدر: ILO, 2004.

وهناك مشكلة أخرى ترتبط بالبطالة ألا وهى الفقر المتفشى فى أجزاء من المنطقة. وعلى الرغم من أن متوسط معدلات الفقر يعتبر أكثر انخفاضا بالمقارنة ببلدان نامية أخرى إلا أن

هذا المتوسط يحجب اختلافات صارخة. ويتضح هذا من أن المنطقة تضم بعض أفقر بلدان العالم وبعض أكثر البلدان ثراء. والدليل على ذلك أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى قطر يبلغ ٢٩٩٤٨ دولارا بينما يبلغ فى السودان ٤٤٣ دولارا وبين هذا وذاك هناك مصر التى يصل نصيب الفرد فيها إلى ١٦٦١ دولارا (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٢).

شكل (٦): معدلات البطالة بين الشباب فى بعض الدول العربية (٪)



المصدر: World Bank, 2003

٥/٢ بيئة غير مواتية للنشاط الاقتصادي

ويرتبط القصور فى خلق الوظائف ارتباطا وثيقا بضعف معدلات استثمار القطاع الخاص، وهو ما يعزى بدوره إلى عدم وجود بيئة استثمارية مشجعة لهذا الاستثمار.

والواقع أن النظم والقوانين المتعلقة بالاستثمار تؤثر بصورة مباشرة على قرارات المستثمر حيث يتجلى الطابع الأمثل للنظم والقوانين فى قدرتها على التوفيق بين هدف تعظيم الرفاهية وهدف إيجاد بيئة تنافسية للأنشطة الاقتصادية من شأنها تحفيز الاستثمار .

وإذا ما أجرينا تقييما للنظم والقوانين المطبقة فى البلدان العربية ومدى تنافسيتها ـ بالمقارنة بالأمثلة الناجحة فى دول العالم النامى ـ نجد أنه لا يزال هناك مجال فسيح للإصلاح وتحسين الأداء(٧) . وتشير بيانات عام ٢٠٠٢ إلى أن المدة اللازمة للتسجيل الرسمى لأى مشروع تشير بوجه عام إلى طول الإجراءات المتبعة فى معظم البلدان العربية لاسيما الأردن والمملكة العربية السعودية واليمن. وعلى الرغم من أن متوسط المدة اللازمة لتسجيل المشاريع فى الدول العربية أقل من المتوسط لجميع دول العالم إلا أن المنافسة الشديدة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر تقتضى تقليص المدة إلى أقل حد ممكن لتتماشى مع الممارسات الناجحة فى بعض الدول النامية (شيلى وجامايكا وماليزيا على سبيل المثال) التى نجحت فى جذب استثمارات أجنبية كبيرة على مر السنوات الماضية .

(٧) ترتكز البيانات فى هذا القسم أساسا على قاعدة بيانات"DOING BUSINESS DATABASE" صادرة عن البنك الدولى. انظر البنك الدولى (٢٠٠٣a).

جدول (٤): بيئة الأعمال فى الاقتصادات العربية

	الوقت اللازم لترخيص المنشأة (أيام)	الوقت اللازم لتسوية نزاع قضائى (أيام)	الوقت اللازم لإنهاء إجراءات الإفلاس (سنوات)	الاقتصاد غير الرسمى (% من الدخل القومى)
الدول العربية	52	308	3.9	28.9
الجزائر	29	387	3.5	34.1
مصر	43	202	4.3	35.1
الأردن	98	147	4.3	19.4
الكويت	34	195	4.2	--
لبنان	46	721	4.0	34.1
المغرب	36	192	1.9	36.4
عمان	34	250	7.0	--
المملكة العربية السعودية	95	195	3.0	18.4
سوريا	42	596	4.1	19.3
تونس	46	7	2.5	38.4
الإمارات العربية المتحدة	29	559	5.0	26.4
اليمن	96	240	2.4	27.4
دول المقارنة				
تشيلى	28	200	5.8	19.8
الصين	46	180	2.6	13.1
جمهورية التشيك	88	270	9.2	19.1
هونج كونج	11	180	1.0	16.6
جامايكا	31	202	1.1	36.4
ماليزيا	31	270	2.2	31.1
سنغافورة	8	50	0.7	13.1
جنوب أفريقيا	38	207	2.0	28.4
تركيا	38	105	1.8	32.1
حد أدنى*	2	7	0.4	67.3
حد أقصى*	215	1460	11.3	3.0
المتوسط *	57	307	3.2	32.5

المصدر: World Bank2003،
* لـ 133 دولة شملتهم الدراسة.

وفيما يتعلق بتنفيذ العقود التجارية فإن المدة اللازمة لذلك فى العالم العربى تعتبر مرتفعة بالمقارنة بباقى مناطق العالم. ويرجع ذلك إلى العقبات المؤسسية المختلفة التى تواجه الأنشطة الاقتصادية مثل بطء وتعقيد إجراءات التقاضى والمنازعات التجارية وكذلك ارتفاع تكلفتها. وهناك تفاوت واضح فى البلدان العربية بين المتوسط البالغ ٣٠٨ أيام والرقم فى لبنان الذى يصل إلى ٧٢١ يوما فى حين أن الرقم المسجل فى تونس هو ٧ أيام فقط. والواقع أن تونس من الدول التى حققت أفضل الممارسات فى هذا المجال وسجلت

أقل عدد من الأيام لتنفيذ العقود ضمن ١٣٣ دولة كانت محلا للدراسة.

وبالنظر إلى أن المصادر القانونية (Legal Origin) المطبقة فى بلد ما تؤثر على عمق النظم والقوانين ونطاقها فإن من المسلم به أن البلدان التى تطبق تقاليد القانون الإنجليزى عادةً ما تتبع إجراءات أقل تعقيدا بينما تتسم تقاليد القانون الفرنسى بنزوعها إلى شدة التقييد والتنظيم (البنك الدولى (2003a). ومع ذلك فإذا أجرينا مقارنة بين تونس ومصر (وكلاهما يستند إلى أصول قانونية فرنسية) فيما يتعلق بالمدة اللازمة لتسوية أى نزاع متعلق بالأعمال يتضح أن هناك حاجة إلى إجراء إصلاح مؤسسى جاد. وهو ما يمكن أن يحقق نتائج طيبة.

ويتضح قصور الأداء فى المنطقة العربية فى مجال الإجراءات الخاصة بالخروج من السوق أى إجراءات الإفلاس. فقد لوحظ أن متوسط الوقت اللازم لشركة لكى تخرج من السوق وتعلن إفلاسها فى بعض الاقتصادات العربية المختارة (٣٫٩ سنة). وهو متوسط أعلى من المتوسط العالمى (٣٫٢ سنة). وإذا أجرينا مقارنة مع دول أخرى، سنجد أن هناك فجوة واضحة لاسيما بالمقارنة مع هونغ كونغ وسنغافورة وتركيا.

هناك قضية أخرى تتعلق بأضرار فرض قيود صارمة على المشروعات ومنها ما قد يؤدى فى نهاية الأمر إلى انتشار الأنشطة غير الرسمية. وتشير بيانات ٢٠٠١ إلى أن الاقتصاد غير الرسمى يشكل بين خمس وثلث الناتج المحلى الإجمالى فى الاقتصادات العربية وهذه نسب مرتفعة إذا ما قورنت بالبلدان النامية التى يوجد بها بيئة تنافسية للاستثمار وحيث يتم تطبيق نظم تتسم بالكفاءة والشفافية.

ومن العوامل التى تعرقل استفادة المنطقة من كل إمكانياتها، فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر؛ عدم الاستقرار السياسى والنظم المقيدة فى مجال الأعمال والاستثمار وقصور آليات تسوية المنازعات وجمود قوانين العمل. وفى هذا المجال فقد

لوحظ أن إيقاع إصلاح الإطار التشريعى ونظم الاستثمار كان أبطأ كثيرا بالمقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى _مثل ركود النمو فى دخل الفرد مما يعكس ركودا فى نمو الطلب الداخلي- لا تشجع الاستثمار الأجنبى المباشر لاسيما أن الاستثمار الأجنبى المباشر الذى انجذب إلى المنطقة كان يتسم أساسا بالرغبة فى القفز فوق الحواجز الجمركية والسعى للنفاذ إلى الأسواق. ويعتبر هذا نتيجة مباشرة للإطار الحالى لسياسة الاستثمار فى المنطقة الذى أدى إلى نوع من التحيز ضد التصدير وإقامة نظام للحوافز من شأنه تحبيذ الحماية والإنتاج الموجه للسوق الداخلية (Sadik and Bolbol 2000).

٣ - أهداف الإصلاح

يتضح مما سبق أن هناك اتفاقا عاما على أن الإصلاح الاقتصادى أصبح ذا أهمية قصوى كما أن الإحجام عنه أو التباطؤ فيه من شأنه أن يزيد الفجوة القائمة بين الدول العربية والكثير من البلدان النامية. ويختلف منظور الإصلاح الاقتصادى فى أى دولة باختلاف الأهداف المرجوة من الإصلاح وكذلك باختلاف البعد الزمنى اللازم لتنفيذ هذا الإصلاح. ويوجد توافق واضح بين تيارات الفكر الاقتصادى المختلفة حول الأهداف المرجوة من الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية حيث يتبلور حول تحسين مستويات المعيشة وتقليص حجم التفاوت فى الدخول والفرص الاقتصادية من خلال تحقيق نمو اقتصادى مستدام وعادل. ولتحقيق هذا الهدف الأسمى ينبغى تحديد أهداف مرحلية يتم تحقيقها من خلال السياسات الاقتصادية باختلاف أنواعها وكذلك أبعادها الزمنية بين الأجل القصير والأجل الطويل. وهنا تظهر بوضوح أوجه الاختلاف بين التيارات الفكرية

الاقتصادية المختلفة فى تحديد الأهداف المرحلية وكذا السياسات التى يجب اتباعها لتحقيق تلك الأهداف المرحلية فى الأجل الطويل.

وهنا يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة فى بعض المناطق النامية وعلى الأخص تجربة دول جنوب شرق آسيا، مع الحفاظ على خصوصية دول المنطقة[١]. ومن هنا يتبين لنا أن التفعيل الحقيقى لآليات اقتصاد السوق هو مفتاح الحل. ولكن ذلك لا يعنى عدم وجود دور هام للدولة فى هذا السياق وإنما يعنى تغيير مفهوم دور الدولة فى إطار هذا التوجه الاقتصادي. فمن التجارب الناجحة لبعض الدول النامية وكذلك تجارب الدول المتقدمة نتبين أهمية تحول دور الدولة من شريك فى النشاط الاقتصادى إلى دور المراقب والمنظم والمحفز للأنشطة الاقتصادية التى تخدم أهدافها التنموية. ولذلك، فإن الدولة يتحتم عليها القيام بمناهضة أوجه الخلل الاقتصادى (والمتوقع فى نطاق عملية التحول إلى اقتصاد السوق الحر) التى قد تتمثل فى ازدياد الفجوة بين دخول الأفراد وفى عدم عدالة توزيع الخدمات الاجتماعية اللازمة لتوفير حياة كريمة للمواطن العربي. ويؤكد ذلك أن الدور التنموى للدولة لابد أن يكون ذا طابع محورى وذلك للتغلب على المشاكل الناجمة عن عملية التحول دون إحداث تغيير جوهرى فى دفة التوجه الاقتصادى العام.

وتتمثل عناصر الإصلاح التى نقترحها هنا فى كيفية إرساء أسس الاقتصاد الحر من خلال مقترحات يمكن تفعيلها فى الأجل القصير والمتوسط دون التطرق إلى الدور التنموى للدولة حيث أن خصوصية تطور هذا الدور تنبع من المشاكل التى قد تنتج عن عملية التحول الاقتصادى والتى يصعب التنبؤ بها وإنما تظل أهمية هذا الدور قائمة من خلال وجود هدف أسمى للإصلاح وهو تحسين مستوى معيشة المواطن العربى الأمر الذى يحتم على الدولة العمل على حل المشاكل المحتملة على شرط أن لايخل ذلك بالتوجه العام نحو اقتصاد السوق.

(١) والتى لاتشير إلى وجود تعارض مع آليات الاقتصاد الحر كما يستنبط من التاريخ الحديث للمنطقة.

ومما تقدم، فإن هذا الجزء من الورقة يتناول الخطوط العريضة لاستراتيجية الإصلاح المنشود التى تدور حول ثلاثة أهداف أساسية: (أ) زيادة معدلات النمو الاقتصادي. (ب) تفعيل التكامل العربى الإقليمى ودمج الدول العربية فى الاقتصاد العالمي. (ج) التركيز على حل مشكلة البطالة.

ومن الواضح أن الهدفين الأول والثانى لهما تأثير واضح على حل مشكلة البطالة من خلال زيادة قدرة الاقتصادات العربية على خلق فرص عمل منتجة ومستدامة. ولذلك، فإن الهدف الثالث المقترن بتحقيق خطوات إيجابية فى كل من المدى القصير والطويل لابد أن يكون رهنا بتحقيق الأهداف السابقة، وذلك فى إطار الإيمان بأن مشكلة البطالة تمثل أكبر تحد فى الوقت الحاضر للاقتصادات العربية. ونتناول فيما يلي بعض المقترحات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

٣/١ زيادة معدلات النمو الاقتصادي

ثمة اتفاق فى الآراء مفاده أن العقبات أمام النمو فى المنطقة هى عقبات هيكلية بطبيعتها. وأشار العديد من الدراسات إلى أسباب شتى لتدنى أداء النمو على رأسها المعوقات التى تعترض نمو التجارة والاستثمار والاعتماد على النفط بشكل كبير فى بعض البلدان العربية وسيطرة القطاع العام ووجود عقبات مؤسسية أمام المشاركة الفعالة للقطاع الخاص وضعف البنيان المؤسسى وما يرتبط به من مؤشرات الحكومة. ولذلك، فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى دول المنطقة يجب أن ترتكز على إجراءات شاملة للإصلاح الهيكلى وذلك على ثلاثة محاور متزامنة ومترابطة بعضها بالبعض وهي: تحسين مناخ

الاستثمار وتطوير البنيان المؤسسى وتنويع مصادر النمو والصادرات.

وكما ذكرنا آنفا فإن ضعف معدلات الاستثمار (خاصة استثمارات القطاع الخاص المحلى والأجنبي) يرجع بصفة أساسية إلى قصور مناخ الاستثمار، الأمر الذى أدى إلى وجود بيئة عامة غير جاذبة لاستثمار القطاع الخاص (على الرغم من وجود بعض الاستثناءات الإيجابية).

وتهدف المقترحات التالية إلى إزالة العوائق التى تعترض طريق الاستثمار الخاص و إلى النهوض بجاذبية المناخ الاستثمارى فى الدول العربية ليقارب المستويات التى تحققت فى الدول النامية ذات التجارب الناجحة:

* إعادة النظر في اللوائح والقوانين المنظمة للاستثمار والتبادل التجاري، مع تعديل النصوص بهدف تبسيط الإجراءات وتأكيد مواءمتها للمتعارف عليه دوليا.

* الاستفادة من تجارب المنطقة الناجحة فى إصلاح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالاستثمار والتجارة. وعلى سبيل المثال ففى مسألة تبسيط إجراءات تسجيل الاستثمار يغدو نظام one stop shop المطبق فى المغرب ومنطقة جبل على الحرة فى الإمارات مثالا يحتذى به لخلق بيئة جاذبة للاستثمار.

إطار (١): قصة نجاح: منطقة جبل على الحرة

تقع هذه المنطقة عند ملتقى الشرق والغرب، وتعتبر قصة نجاح فى دبى بالمعايير الدولية. وقد أنشئت فى ١٩٨٥ وساعد مستوى الاستثمار الذى اجتذب إلى هذه المنطقة، ومستوى الصادرات والنقد الأجنبى بالإضافة إلى الروابط الخلفية والأمامية مع الاقتصاد المحلى على أن تصبح هذه المنطقة من أكبر المناطق الحرة فى العالم وأكثرها ازدهارا.

وبلغت تكاليف الميناء وحده ٣ مليارات دولار. ومع ذلك فقد جذبت هذه المنطقة فى

خلال عقد واحد نحو ٢٢٠٠ شركة تبلغ نسبة الشركات الصناعية فيها ٢٢٪. وتشير التقديرات إلى أن ٣٠ إلى ٤٠٪ من إيرادات دبى تأتى من هذه المنطقة. وعلاوة على ذلك. فإن ١٧٪ من الشركات التى تتخذ من هذه المنطقة مقرا لها هى شركات وطنية، وهو مايشير إلى ثقة أصحاب المشاريع المحلية فى الاستثمار فى هذه المنطقة الحرة.

وسر النجاح هو رؤية طويلة الأجل تستند إلى بنية تحتية مادية ورقمية فائقة التطور بالإضافة إلى بيئة استثمارية جذابة لا تعرف الرسوم الجمركية أو الحواجز التجارية وتتميز الإدارة فيها بالبساطة والسلاسة.

المصدر : World Bank (2003c).

* إزالة جميع الحواجز التى تعترض دخول الشركات وخروجها من السوق مع العمل على تخفيض تكلفة المعاملات بما يدعم من قدراتها التنافسية. ويعد الإصلاح المؤسسى والتشريعى حجر الأساس لتحقيق ذلك من خلال وجود رؤية واضحة للهدف من الإصلاح وهو توفير بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص.

* تعتبر كفاءة المؤسسات وسهولة الإجراءات من العوامل الهامة فى جذب الاستثمار. ولذلك، يجب التغلب على أوجه القصور فى أداء الجهات الحكومية خاصة الضرائب والجمارك، لما لها من أثر مباشر على أداء القطاع الخاص وبالتالى على جاذبية الاستثمار.

* إعادة النظر فى نظام الإعفاءات الضريبية والحوافز الاستثمارية حيث تؤكد الأبحاث واستطلاعات الرأى أنها ليست الدافع الرئيسى وراء توجه الاستثمارات إلى بلد معين.

* فى ظل انفتاح الأسواق العربية للاستثمارات الأجنبية لابد من وضع قوانين لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والقضاء التدريجى على الاحتكارات الحكومية خاصة فى بعض القطاعات الخدمية (النقل والموانئ على سبيل المثال) التى أثبتت تجارب الدول الأخرى أن القطاع الخاص أكثر كفاءة فى تقديمها.

إطار (٢) : تحديث الصناعة : البرنامج التأهيلي في تونس

اتبعت الحكومة التونسية إستراتيجية لإعادة هيكلة الشركات الصناعية في تونس وتعزيز قدرتها التنافسية في إطار تحرير الاقتصاد بموجب اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي. وقد أبرمت اتفاقيات مماثلة مع مصر والمغرب والأردن. وقد اعتمد برنامج التحديث الصناعي في ١٩٩٦ بغية تسهيل نقل التكنولوجيا والتدريب المهني وإعادة التدريب ونشر المعرفة عن التكنولوجيات وأسواق التصدير. ويعمل هذا البرنامج على مستوى الشركة والمجمع الصناعي والبيئة المؤسسية العامة.

ويوجد في إطار هذا المشروع برنامج ينفذ على مستوى المنشآت ويهدف إلى تعزيز التدريب المهني والارتقاء بخدمات التشغيل كما يرمي إلى تحسين مهارات القوى العاملة الوطنية.

ويدل على تأثير هذا البرنامج أن الشركات التي تطبقه تمكنت من زيادة التشغيل والإنتاجية بنسبة ١٥٪ و١٠٪ على التوالي .(ERF Trends 2000)

* تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع البنية التحتية والخدمات لتحسين مستوى هذه الخدمات التي لها تأثير مباشر على تنافسية المنتج العربي.

* لابد من إدراك أن إنشاء بيئة مواتية للاستثمار والتصدير لا ينحصر فقط في تخفيض التعريفة الجمركية ومعدلات الضرائب وإنما يجب التطرق إلى القيود غير الجمركية والمتمثلة في تصاريح الاستيراد والاشتراطات الصحية والفنية وكافة الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بعمليات التصدير والاستيراد. ولذلك، يجب العمل على ضمان اتساق تلك المعايير والاشتراطات والإجراءات مع المتعارف عليه عالميًا والأمر الذي من شأنه أن يسهل من عملية دمج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي.

* إيجاد الحوافز المناسبة لتشجيع الابتكار الفني في أنشطة القطاع الخاص حيث يلعب ذلك دورا شديد الأهمية في تحقيق التنافسية في الأسواق العالمية.

* الإسراع فى برامج الخصخصة وتحسين قدرة النظم المالية العربية على مواءمة التطورات الخارجية حيث يلعب القطاع المالى دورا هاماً فى مساندة الأنشطة الاستثمارية والتجارية.

إطار (٣): ارتياد المسار السريع لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات: القرية الذكية فى مصر

أخيرا أصبحت القرية الذكية المصرية حقيقة ملموسة وبدأت تمارس نشاطها العملي. فبعد عامين من إطلاق هذا المشروع يضم مجمع التكنولوجيا الآن عددا من الشركات ويتيح للمستثمرين فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنية حديثة متطورة وموقعا جغرافيا ممتازا.

وتساند الحكومة مشروع هذه القرية التى تبلغ مساحتها ٤٥٠ فدانا ومن المقرر أن يعمل هذا المشروع بكامل طاقته بحلول عام ٢٠٠٧، وعندما يستكمل هذا المجمع التكنولوجي، فإنه سيتيح حوالى ٣٠,٠٠٠ فرصة عمل. وسيحظى المستثمرون الذين يريدون إقامة شركات لهم فى المجمع بآخر ما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مبتكرات وتسهيلات فضلا عن إعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات ومزايا إضافية للشركات التى تقوم بالتصدير.

وقد أنشئت شركة القرية الذكية فى عام ٢٠٠١ باستثمارات تبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى وتمتلك مجموعة من شركات القطاع الخاص ٨٠٪ من هذه القرية وتتولى تشغيل حصتها فيها. وتمتلك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العشرين فى المائة الباقية وذلك بتقديمها الأرض التى أقيم عليها المشروع. والغرض من إنشاء القرية الذكية هو تمكين مصر من أن تصبح مركزا تكنولوجيا إقليميا لاسيما فى المجالات التى تتمتع فيها بمزايا نسبية مثل تطوير المحتوى المعرفى واستحداث البرمجيات وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، مثل التدريب وتنمية البنية التحتية والشخصنة، أى تعديل المنتج لكى يلبى حاجات المستعملين.

وشركة مايكروسوفت من بين الشركات التى أعلنت عن التزامها بالاستثمار فى مصر فقد أشاد رئيسها بيل جيتس بهذا المشروع وأعلن أن شركته تعتزم نقل بعض موظفيها للعمل به وقال «أمام هذا المشروع فرصة لكى يصبح نجما ساطعا للتكنولوجيا فى الشرق الأوسط وإفريقيا».

وكان من شأن مساندة الحكومة للمشروع تشجيع الشركات على البحث عن موقع لها فى المجمع الذى يقع فى مدينة السادس من أكتوبر خارج القاهرة. وقد أعلن الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (فى ذلك الوقت) أن حوالى ٦٥ شركة تقوم بالتفاوض حاليا من أجل إقامة مقر لها فى القرية الذكية. ويوجد فى هذه القرية أيضا المركز الهندسى لشهادات البرمجيات وهو عبارة عن مبادرة ترمى إلى تقديم التدريب إلى شركات البرمجيات المحلية.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

http://www.mcit.gov.eg/app.asp?article_no = 610

وفى الوقت نفسه يجب وجود إصلاح مؤسسى يتوافق مع خلق مناخ جاذب للاستثمار ويدعم اتجاه الاقتصادات العربية نحو اقتصاد السوق والتدرج فى التخلى عن سياسات إحلال الواردات الموروثة من عهود سابقة. وتتمثل أهم تحديات الإصلاح المؤسسى المنشود (من المنظور الاقتصادي) فى تحقيق ما يلي :

* نظر لأن رسم السياسات والتوجهات الاقتصادية من ركائز الدور الحكومى والخطوة الأولى فى إيجاد إستراتيجيات قابلة للتنفيذ فإنه يجب العمل على خلق أو تفعيل كيانات محددة (سواء وزارات أو مجموعات عمل وزارية) تكون هى المنوطة بوضع الخطوط العامة للتوجه الاقتصادى وذلك بما يتماشى مع متطلبات وأهداف كل دولة عربية. ويجب أن تتوافر لدى تلك الكيانات السلطة اللازمة والقدرة التنسيقية بين الجهات الحكومية المختلفة لتنفيذ السياسات المرسومة مع وجود أسس واضحة تقوم من خلالها منظمات المجتمع المدنى

بمحاسبة المسئولين عن أى قصور أو خلل ينتج من خلال تلك الآلية. ويجب كذلك خلق آليات تضمن وجود تشاور مستمر بين منظمات القطاع الخاص وصانعى القرار عند وضع السياسات الاقتصادية.

* ومادمنا نعنى بالإطار المؤسسى __ فى هذا السياق __ المفهوم الشامل الذى يتعدى مؤسسات الدولة الإدارية والرقابية ويشمل الإطار التشريعى الحاكم للنشاط الاقتصادى فلابد من مراجعة وتعديل كافة القوانين والتشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادى لضمان اتساقها ومواءمتها للأهداف المستقبلية لكل قطر عربي.

* إعادة تعريف دور الدولة فى مواجهة التدخل المتزايد للدولة فى شؤون الاقتصاد والبيروقراطية المتشعبة والانتقال من الصيغة التى تكون فيها الدولة الطرف الفاعل الرئيسى والمسيطر إلى الصيغة التى تؤدى فيها الدولة دور المنظم والمحفز للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

* إيجاد صيغة فعالة للإصلاح الهيكلى فى الأجهزة الحكومية ليصبح أكثر قدرة على التصدى لتحديات النمو وعلى الاستجابة لمتطلبات المجتمع. وهنا يأتى تقليص البيروقراطية بوصفه مطلبا أول لأى إصلاح مؤسسى يتسم بالجدية كما ينبغى الانتباه إلى ضرورة زيادة كفاءة الهيئات والمؤسسات الحكومية فى مجال تشجيع التصدير والاستثمار من خلال تقوية الدور المعلوماتى لتلك الجهات ووجوب التنسيق بينها.

* زيادة الشفافية فى صنع القرار الاقتصادى وإتاحة كافة البيانات والمعلومات اللازمة للقطاع الخاص لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

* توفير الحماية الكاملة لحقوق الملكية بما يؤدى إلى تحقيق أثر إيجابى على جذب الاستثمارات الأجنبية.

* بالنسبة إلى تأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية تعد التجربة التونسية فى إصلاح آلية تسوية المنازعات مثالا يحتذى. ويمكن أن يكون إنشاء محاكم

متخصصة فى فض المنازعات التجارية والاستثمارية من الخطوات الهامة التى تؤتى بثمار أكيدة فى الأجل القصير.

وأخيراً، وليس آخرا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى المنطقة(٢) يتطلب تنويع مصادر النمو وخلق قاعدة تصديرية لسلع ذات قيمة مضافة عالية وذلك بما يعزز من الطاقات الإنتاجية للمنطقة وبالتالى يجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية وأكثر قدرة على خلق فرص عمل فى مجالات عالية الإنتاجية. ولتحقيق ذلك يجب:

إطار (٤): النفاذ إلى الأسواق: مناطق التأهيل الصناعى فى الأردن

نبعت فكرة هذه المناطق من اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن التى دخلت حيز التنفيذ فى ٢٠٠١، وتشهد هذه المناطق ازدهارا الآن إذ بلغ عددها ١٣ منطقة وتعتبر نقطة جذب للشركات متعددة الجنسيات ولصغار المستثمرين والمتوسطين منهم. وتندرج فى قائمة الشركات متعددة الجنسيات التى تستثمر فى الأردن شركة يوسكان الدولية التى تتخذ من هونج كونج مقرا لها وشركة نيشو إيوا اليابانية وشركة صناعات ماست التى تتخذ من بوسطن مقرا لها.

وتمنح البضائع المنتجة فى هذه المناطق إعفاء تاما من الرسوم الجمركية ولا تخضع لنظام الحصص فيما يتعلق بالنفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة شريطة أن يشكل المحتوى المحلى ٣٥٪ على الأقل من قيمة السلع المصدرة. ولابد أن يكون ٧ر١١٪ من المحتوى المحلى من الأردن و ٧ إلى ٨٪

من إسرائيل أما الباقى (للوفاء باشتراط القيمة المضافة بنسبة ٣٥٪) فيمكن أن يأتى من الولايات المتحدة أو الأردن أو إسرائيل أو الضفة الغربية وغزة. وقد اجتذبت هذه المناطق فى المقام الأول صناع الملابس الذين يستفيدون من نفاذ بضائعهم إلى الولايات المتحدة بدون رسوم جمركية.

(٢) وكذا حمايتها من التقلب الشديد فى حالة الدول المعتمدة على النفط.

ولهذه المناطق تأثير هام في الاقتصاد الأردني. وبفضل هذه المناطق، ازدادت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة إلى حد كبير وهي زيادة تتجاوز ٢٠٠٪ وبلغت ٤٠٠ مليون دولار في ٢٠٠٢ (البنك الدولي ٢٠٠٣). وفي نهاية ٢٠٠٣، بلغ إجمالي الاستثمار ١٨١,٩ مليون دولار في هذه المناطق التي اجتذبت ٥١ شركة وأتاحت فرص عمل لـ٢٦٥٥٣ شخصا.

المصدر: Kardoosh 2004

* تعديل هيكل حوافز الاستثمار المباشرة وغير المباشرة لكل دولة بهدف توجيه الاستثمارات بطرق غير مباشرة إلى قطاعات جديدة ذات ميزة تنافسية مستقبلية مع وجود رؤية لتقليل الاعتماد على قطاع النفط والمنتجات النفطية.

* خلق آليات جديدة لاستهداف الاستثمار الأجنبي في قطاعات محددة والعمل على إقامة تحالفات إقليمية ودولية لنقل التكنولوجيا والخبرات اللازمة والعمل على خلق قواعد تصديرية تستفيد من اتفاقيات الشراكة الأوروبية والاتفاقيات الإقليمية الأخرى التي تتميز فيها صادرات المنطقة بمعاملة تفضيلية.

* إيجاد إستراتيجية محددة لتطوير قطاع خدمات يلعب بالفعل دورا مهما في اقتصادات معظم الدول العربية ويمكن تعظيم العائد الاقتصادي منه بواسطة التكامل الأفقي بين الدول العربية في مجالات السياحة والنقل بأنواعه والخدمات التجارية الأخرى.

* محاربة التحيز ضد النشاط التصديري المتأصل في بعض النظم التجارية في البلدان العربية، وذلك من خلال تحديث النظم الجمركية ومعالجة التشوهات في هيكل التعريفة الجمركية واتباع سياسات أسعار الصرف بشكل أكثر مرونة يزيد من جاذبية النشاط التصديري ويقلل من الأثر السلبي للمبالغة في تحديد سعر الصرف بالنسبة للعملات المحلية وإيجاد مؤسسات حكومية قادرة على إمداد المصدرين

بالمعلومات اللازمة خلال المراحل المختلفة للنشاط التصديري.

ومن الواضح وجود ارتباط قوي بين الآليات المقترحة للإصلاح، سواء في مناخ الاستثمار أو في الإصلاح المؤسسي أو تنويع مصادر النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد أهمية توافر رؤى شاملة للإصلاح على كافة المستويات خصوصا إذا أردنا إحداث طفرة حقيقية في قدرة الاقتصاد العربي على النمو والازدهار.

٢/٣ تفعيل التكامل العربي الإقليمي ودمج الدول العربية في الاقتصاد العالمي

اكتسب التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي أهمية كبرى خلال عقد التسعينيات. ويعد حاليا من السمات الواضحة في عملية العولمة التي تشهدها وتتأثر بها جميع مناطق العالم. وكما ذكرنا آنفا فإنه على الرغم من بدء نواة التكامل الاقتصادي العربي في الخمسينيات (أنظر جدول ٥) أي قبل اتفاقية روما (حجر الأساس للاتحاد الأوروبي) لم يتم تفعيل معظم الاتفاقيات التي تم إبرامها على هذا الصعيد بالشكل المطلوب.

جدول (٥): الجهود العربية من أجل التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي

١٩٣٥ اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم تجارة العبور
١٩٤٥ اتفاقية توحيد التعريفة الجمركية
١٩٥٣ اتفاقية الوحدة الاقتصادية
١٩٦٤ اتفاقية السوق العربية المشتركة
١٩٨١ تسهيل وتشجيع التجارة البينية العربية.
١٩٩٧ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المصدر: ELWazny 2003

ويعد اتفاق منطقة التجارة العربية الحرة من ركائز التكامل الاقتصادي العربي حيث من المنتظر أن يأتي بثمار اقتصادية تحفز الدول العربية على تفعيل التكامل على مستويات أعلى. ولكن لا تزال هناك بعض العوائق قائمة أمام وجود تفعيل حقيقي لتلك الاتفاقية وأهمها: الحواجز غير الجمركية وتنفيذ آليات المتابعة وقواعد المنشأ والتوافق مع الاتفاقيات الثنائية القائمة بين بعض الدول العربية. وفيما يلي مجموعة من المقترحات الرامية إلى تذليل العقبات الحالية.

أولا: مسألة الحواجز غير الجمركية (المتواجدة بشكل ملحوظ في النظم التجارية العربية) مسألة معقدة نظرا لعدم وجود طرق للتقدير الكمي للحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال تلك الحواجز. ولذلك، فقد يكون من المجدي أن تستبدل بالحواجز غير الجمركية القائمة معدلات تعريفة تماثل نفس درجة الحماية(٣) حيث يمكن لمعدلات التعريفة الجمركية أن يسهل خفضها مستقبلا وفقا لجداول محددة. وسيكون من الأيسر التعامل مع جدول يتضمن تعريفة كمية بدلا من الحواجز المختلفة التي يتعذر قياسها. وفي هذه الحالة، يمكن وضع جدول آخر للتخفيضات يبدأ من ٢٠٠٧ لفترة محددة وسيضع ذلك نهاية لكل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية. لكن تنفيذ ذلك يتطلب التزاما مؤسسيا قويا وشفافية من جانب الدول الأعضاء.

ثانيا: يتعين على كل دولة عضو ــ فيما تبذله من جهود لإقامة آليات المتابعة ــ أن تقدم تقارير منتظمة لكي تبين بطريقة شفافة ما أحرز من تقدم حتى الآن في التنفيذ مع التأكيد بصفة خاصة على أوضاع الحواجز غير الجمركية وتنسيق وتبسيط الإجراءات الجمركية.

ثالثا: بعد مرور خمس سنوات على بداية تنفيذ الاتفاقية لا توجد قواعد محددة

(٣) وهو ما يعرف بـ Tarrification للحواجز غير الجمركية.

بشأن المنشأ تكفل تمتع السلع العربية فقط بالمعاملة التفضيلية في النفاذ إلى المنطقة العربية. والواقع أن وضع قواعد للمنشأ كان ينبغي أن يسبق التصديق على الاتفاق ذاته. ومن الأهمية بمكان _في هذا السياق _تحديد تاريخ ملزم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قواعد للمنشأ تحظى بقبول جميع الأطراف.

رابعا: بالنظر إلى أن دولا عربية كثيرة أبرمت عددا من الاتفاقيات الثنائية لتسريع التكامل التجاري العربي يجب إجراء مراجعة شاملة لجميع الاتفاقات الثنائية لضمان توافقها مع اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية من حيث قواعد المنشأ والمعاملة الجمركية وغير الجمركية وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وما إلى ذلك.

إطار (٥): التكامل الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي :نقطة بداية

بذلت بلدان مجلس التعاون الخليجي محاولة لتحقيق التكامل الاقتصادي. وترمي الخطة الحالية إلى إطلاق اتحاد نقدي بحلول ٢٠١٠. وتتمتع بلدان المجلس بمعدل منخفض للتضخم، وأسعار صرف اسمية ثنائية مستقرة ومستويات مماثلة لأسعار الفائدة بالإضافة إلى نظم للمدفوعات والتجارة لاتكاد تخضع لأية تقييدات كما تتشاطر هذه البلدان درجة عالية من التجانس الثقافي والسياسي .(Fasano 2003) وعلى الرغم من بعض الاختلافات بين أعضاء المجلس فإن الأرضية، ممهدة لإحراز المزيد من التقدم. وينبغي تناول مجالات أربعة في الفترة القادمة:

– الحفاظ على وضع مالي قوي، واعتماد سياسات مالية متسقة تتألف من معايير التقارب المالي وإطار محاسبي مشترك للحسابات العامة وإجراءات ملائمة للميزانية. وهذه مسألة لابد أن تحظى بأولوية قصوى قبل تطبيق العملة الموحدة..(Fasano 2003)

-يمكن إعادة النظر مستقبلا في النظام الحالي لأسعار الصرف الذي يربط العملة الموحدة بالدولار. وثمة خيارات بديلة، مثل ربط العملة الموحدة بسلة من العملات واعتماد نظام للصرف أكثر مرونة. وبطبيعة الحال، فإن أي خيار ينطوي على متضمنات سياسية

ومتطلبات عملية. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لاختيار الأسعار التي يمكن على أساسها تثبيت الأسعار الثنائية على نحو لا رجعة فيه.

- إنشاء قواعد ومؤسسات قادرة على مساندة اتحاد نقدي بما في ذلك بنك مركزي مشترك يكلف باتخاذ قرارات السياسة النقدية والإشراف على نظم المدفوعات، وتنسيق الجهود نحو التكامل المالي، وحزمة واحدة من آليات السياسة النقدية.

- تحسين نوعية البيانات ووضع معايير مشتركة للبيانات لتسهيل قياس عملية التقارب. ومن المرجح أن إطارا مشتركا للبيانات في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستكون له قيمة لا تقدر بثمن في تحديد السياسات الاقتصادية على مستوى الاتحاد. (صندوق النقد الدولي٢٠٠٣).

وقد شهد عقد الثمانينيات بزوغ إستراتيجية للتكامل الاقتصادي بين بعض الدول العربية؛ فقد نشأ مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي. ورجح بعض المراقبين أن يحقق التعاون على المستوى دون الإقليمي نجاحا لأنه يشمل عددا محدودا من البلدان. وينبغي للبلدان العربية أن تستوعب الدروس المستفادة من خبرات التكامل الإقليمي والعالمي حتى تحقق أعظم الفوائد لاقتصاداتها (جدول رقم ٦). وقد تمكنت بعض البلدان العربية من اكتساب خبرة في هذا المجال ومع ذلك ينبغي لباقي البلدان العربية أن تنخرط في هذه العملية حتى تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولإسراع وتيرة اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي تجدر الإشارة إلى أن المقترحات سالفة الذكر من شأنها أن تدعم هذا الاندماج وتساعد الدول العربية على أن تكون أكثر تنافسية فتستفيد من الفرص التي يتيحها هذا الاندماج مع التقليل من الأخطار المتعلقة به. وإسهاما في تحقيق هذا الهدف نضيف - إلى جانب ما تقدم - بعض المقترحات المحددة التي من شأنها أن تضمن توافق الأطر العربية مع الممارسات العالمية وتدعم علمية الاندماج في الاقتصاد العالمي:

- مراجعة نظم وقوانين الاستثمار والتجارة والمنافسة وحقوق الملكية للتأكد من

مواءمتها للمتعارف عليه من أفضل الممارسات العالمية وبما لا يتعارض مع خصوصية كل دولة.

– تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي العربي، لأن ذلك من شأنه أن يزيد الرصيد السياسي العربي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف مما يزيد من احتمال تحقيق نتائج مواتية لهم.

– من الضروري بناء القدرات الفنية والتفاوضية للمفاوضين العرب لتمكينهم من المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية والخروج بأفضل النتائج التي تتماشى مع المصالح العربية ويكتسب التعاون العربي والتنسيق في هذا المجال أهمية قصوى.

– تسهيل حركة الأشخاص الطبيعيين داخل المنطقة العربية (الركن الرابع من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS) من شأنه أن يشجع تكامل أسواق العمل العربية بحيث يمكن للاقتصادات العربية ذات الفائض في العمالة تلبية احتياجات البلدان العربية التي تفتقر إلى الأيدي العاملة بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمهارات وهو ما يعد من ركائز التكامل الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة تنافسية المنطقة العربية على الصعيد الدولي.

– من المرجح أن تكون المفاوضات بشأن التجارة والاستثمار في جولة المفاوضات التجارية الحالية (جولة الدوحة) حلبة صراع بين حق الحكومات في تنظيم الاستثمار وحق الشركات متعددة الجنسيات في حرية النشاط .(Abdel-Fattah 2003) وهكذا ينبغي للبلدان العربية أن ترمي إلى إدراج أحكام تكفل للحكومات مجالا للحرية في وضع نظم الاستثمار وفقا لما تقتضيه خصوصية الاحتياجات والأهداف في كل بلد.

– في المفاوضات الخاصة بالتجارة والمنافسة، تكون البلدان العربية فى حاجة أيضاً إلى العمل على تأمين الانتقال التدريجي لتأهيل الشركات المحلية للتنافس مع الشركات متعددة الجنسيات. ومن المهم أيضا سرعة إدخال قوانين المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على المستوى المحلي لزيادة المنافسة وكذلك التوفيق بين كل من الممارسات المحلية والدولية.

جدول (٦) تحديات العولمة التي تواجه البلدان العربية : مصفوفة تعظيم الفوائد

البلدان التى يمكن أن تحقق فوائد	البلدان ذات الخبرة	نوع المبادرة
يمكن أن تستفيد البلدان العربية الاثنا عشر الباقية من المفاوضات وقوائم السلع وفترة السماح وتخفيضات الرسوم الجمركية والمعاملة التفضيلية.	الأردن – البحرين– جيبوتي– قطر– المغرب– الإمارات العربية المتحدة– تونس– عمان– مصر	منظمة التجارة العالمية
يمكن أن تستفيد البلدان الأربعة عشرة الباقية من المفاوضات وقوائم السلع وفترة السماح وتخفيضات الرسوم الجمركية والمعاملة التفضيلية.	الأردن– تونس– الجزائر– السلطة الفلسطينية – مصر– المغرب– لبنان	الاتفاق الأوروبى المتوسطى
يمكن أن تستفيد البلدان العربية الباقية من تنفيذ مثل هذه الاتفاقات على نحو يخدم اتفاقية منظمة التجارة العالمية وقواعد المنشأ.	المملكة العربية السعودية– البحرين– الكويت– قطر– الإمارات العربية المتحدة	اتفاق إقليمي (مجلس التعاون الخليجي) والاتحادات الجمركية
يمكن أن تستفيد البلدان العربية العشرون الباقية من المفاوضات وقوائم السلع وفترة السماح وتخفيض الرسوم الجمركية والمعاملة التفضيلية.	الأردن	اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة
يمكن للبلدان العربية الثمانية عشرة الباقية أن تستفيد من هذه التجربة.	أظهر تقرير القدرة التنافسية أن عددا من البلدان العربية منها الأردن والمغرب وتونس يتمتع بقدرة تنافسية في المجالات التالية: – حماية حقوق الملكية الفكرية. – إزالة العقبات أمام التجارة. – القوانين التى تنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	القدرة التنافسية العالمية

المصدر : ELWazny 2003

٣/٣ التركيز على حل مشكلة البطالة

لا مراء أن المسألة الرئيسية التي تواجه صانعي السياسات في المنطقة في الأجل القصير والمتوسط إنما تتمثل في تسريع النمو الاقتصادي لاستيعاب العدد المتزايد من الداخلين إلى سوق العمل كما تتمثل فى الحاجة إلى معدلات للنمو أكثر ارتفاعا لخفض البطالة الحالية التي وصلت إلى مستويات تعد الأكثر ارتفاعا بين جميع مناطق العالم. ومع ذلك فإن آفاق النمو المستقبلي في المنطقة (في الأجل القصير والمتوسط) لا تزال رهنا إلى حد كبير بأوضاع أمنية هشة (بالنسبة إلى بلدان المشرق) وبتطورات أسعار النفط (بالنسبة إلى الاقتصادات المنتجة للنفط)[٤]. ولذلك، فإن تفعيل إمكانات النمو في الأجل الطويل يقتضي إجراء إصلاحات هيكلية تسمح باستغلال الطاقات الكامنة.

ونظرا لتزايد معدلات البطالة في الدول العربية في السنوات الأخيرة يجب التركيز على بعض السياسات التي من شأنها تحسين الأوضاع القائمة وتعد استكمالا للمقترحات السابقة والتي تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمل على تفعيل التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي. ويتضح من توصيف مشكلة البطالة في العالم العربي أنه لا يوجد حل فريد لجميع الحالات، ولذلك ينبغي لكل بلد أن يسعى لوضع إستراتيجية لتشغيل الشباب تستجيب لاحتياجاته الخاصة. ولا توجد حلول سريعة كما يتضح من التجارب الدولية.

(٤) حيث يتوقع خبراء سوق النفط انخفاض أسعار النفط فى الأجل المتوسط (صندوق النقد الدولى ٢٠٠٣).

وإذا أخذنا مصر باعتبارها أوضح وأقوى مثال للاقتصادات المتنوعة التي تتميز بفائض من العمالة نجد أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن نسبة البطالة بلغت ١٠,٣٪ في عام ١٩٩٥ بوجه عام إلا أنها كانت ٣٤,٤٪ للنساء والرجال الذين تراوحت أعمارهم بين ١٥عاماً و٢٤ عاما (ERF 2002) وأظهرت دراسة عن الطلب على العمل حتى عام ٢٠٠٥ أنه ليس من المرجح أن يحصل خريجو التعليم المتوسط الذين يشكلون السواد الأعظم من العاطلين (٥٥٪ من العدد الإجمالي) على وظائف وذلك نظرا لتدني مستوى مهاراتهم. ونتيجة لذلك، يسعى الشباب للهجرة أو للانخراط في القطاع غير الرسمي منخفض الإنتاجية. وفي مثل هذه الأوضاع يتعين انتهاجإستراتيجية ذات شقين لا بديل عنها : (١) سياسة اقتصادية كلية ترمي إلى تحقيق نمو قائم على تكثيف التشغيل وزيادة العمالة وهو ما يتطلب بدوره تعديل هيكل الحوافز Incentive Structure بما يجعل الأنشطة كثيفة العمالة أكثر ربحية وبالتالي أكثر جاذبية. (٢) إصلاح جوهري في السياسات التعليمية للعمل على مواءمة مخرجات النظم التعليمية مع متطلبات أسواق العمل.

أما بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإنها تواجه مشكلة مختلفة فيما يتعلق بتشغيل الشباب. ففي هذه الاقتصادات لا تتعلق المشكلة بضعف الطلب على الأيدي العاملة كما هو الحال في الاقتصادات العربية الأخرى. والواقع أنه على الرغم من الكساد الذي شهدته الاقتصادات العالمية في الآونة الأخيرة واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي اجتذاب أعداد هائلة من العمال الأجانب. ومن ثم، فإن الطلب على العمل لا يطرح مشكلة إذ تولِّد اقتصادات هذه البلدان عددا من الوظائف لا

يمكن للمواطنين المحليين شغلها. وتكمن المشكلة في كيفية تشجيع مواطني هذه البلدان على ولوج سوق العمل ومن ثم تخفيض الاعتماد على العمال الوافدين. وتوجد حاليا سياسة نشطة لتوطين القوى العاملة. والخيار السياسي المتاح الآن لهذه البلدان هو أن تكثف جهودها من أجل تزويد العاملين بالمهارات اللازمة على أن تبدأ بالشرائح العليا من سوق العمل حيث لا تشكل المنافسة من الوافدين تحديا خطيرا.

إن وضع اتفاق إطاري متعدد الأطراف ينظم حركة العمال داخل المنطقة العربية ويراعي مصالح البلدان المرسلة والمستقبلة معا ربما يكون خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تكامل إقليمي حقيقي حيث من المهم إرساء قواعد واضحة لتنظيم حركة العمالة وضمان دقة المعلومات حول مهارات ومؤهلات العمالة المرسلة بما يضمن وجود تبادل خبرات وتكامل حقيقي في أسواق العمل العربية. وأخيرا يجب أن تتكاتف البلدان العربية لمواجهة مشكلة الفقر في المنطقة لما له من آثار اجتماعية خطيرة وكذلك لما له من أثر سلبي على قدرات ومهارات العمالة العربية.

٤ ـ خاتمة

يجدر بنا أن نؤكد أن المقترحات المقدمة في هذه الورقة لا تمثل استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي في الأجل الطويل وإنما هي بمثابة متطلبات رئيسية لإعادة توجيه دفة التوجه الاقتصادي نحو اقتصاد السوق في إطار اجتماعي متوازن وهو ما نعتبره الاتجاه الصحيح للبلدان العربية ولا يتعارض مع الخصوصية التاريخية والثقافية لدول المنطقة. ومن شأن تلك المقترحات أن تحرك دول المنطقة بخطوات واسعة للحاق بركب الدول النامية ذات التجارب التنموية الناجحة.

ولحسم الجدل الثائر حول البعد الزمني للإصلاح ومراحله المختلفة يجب التنويه أنه لا يوجد ما يتعارض مع تفعيل معظم تلك المقترحات في الأمد القصير والمتوسط. وإن كانت بعض الآراء المعارضة لإسراع وتيرة الإصلاح الاقتصادي تؤكد احتمال حدوث آثار سلبية تهدد الاستقرار في المنطقة فلابد من تأكيد أن التقاعس عن اتخاذ خطوات حثيثة في طريق الإصلاح يمكن أن يهدد ـ بدوره ـ الاستقرار في المنطقة خصوصا في ظل التزايد المستمر في معدلات البطالة والتواضع الشديد في أداء النمو الاقتصادي.

ولأنه يوجد حالياً رغبة حقيقية في الإصلاح على عدة مستويات فإن من الأهمية بمكان أن تتكامل عناصر الإصلاح الاقتصادي مع عناصر الإصلاح في كل من المجال

السياسي والاجتماعي والثقافي وذلك للخروج برؤية موحدة للإصلاح في العالم العربي حيث يؤدي التكامل والتجانس بين العناصر المختلفة للإصلاح إلى تعظيم الفوائد وتقليص الأضرار إلى أقصى حد ممكن.

٥ ـ مصادر يمكن الرجوع إليها

AFESD. 2002 & .2003 Arab Unified Economic Report. League of Arab States. Kuwait: AFSED.

AHDR. .2003 "Arab Human Development Report: Building a Knowledge Society " New York: UNDP.

Abdel-Fatah, Maamoun. .2003 . "How Should the Arab Countries Proceed? ", in A. Ghoneim (ed.), Moving Ahead from Doha to Cancun: The Formulation of the Arab Countries' Negotiating Position. Cairo: Center for Economic and Financial Research and Studies.

Berger, S.; Harasty, C. 2002. "World and regional employment prospects: Halving the world's working poor by 2010". Employment Paper 2002/38. Geneva, ILO.

Cornelius, Peter K. and Warner, Andrew. 2003. "Engines of Growth for the Arab World." The Arab World Competitiveness Report 2002-.2003 World Economic Forum: Geneva.

Dasupta, Dipak., Keller, Jennifer and Srinivasan T.G. 2002. "Reform and Elusive Growth in the Middle-East: What Has Happened in the 1990s?". Working Paper .25 World Bank, Washington D.C .

Economic Research Forum (ERF). 2000. "The Competitive Potential of the Arab Industrial Structure", in S. Makdisi (ed.), The Role of the Private Sector in Arab Economies (in Arabic), Kuwait: Arab Fund for Economic and Social Development.

__________. 2000. Economic Trends in the MENA Region. Cairo: ERF.

__________. 2003."Forum". Vol. 10 Spring.

ELWazny, K. 2003. "Arab Economic Common Cooperation: A Look toward the Future", paper presented at the Brain Storming Meeting organized by the League of Arab States, 13-14 December 2003.

Evenett, Simon J. 2003. "The Failure of the WTO Ministerial Meeting in Cancun: What Implications for Future Research on the World Trading System?" Center for Economic Policy Research.

Fasano, U. 2003, "Monetary Union Among Member Countries of the Gulf Cooperation Council."
Fawzy, Samiha. 2003. "The Economics and Politics of Arab Economic Integration", in A. Galal and B. Hoekman (eds.), Arab Economic Integration: Between Hope and Reality. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.
FEMISE. 2003. "The Impact of the EU Enlargement on the Mediterranean Partners." FEMISE Contribution to the 7th Annual Meeting of Experts on Economic Transition in the South Mediterranean Countries. April 23-24.
Handoussa, H. and Abou Shnief, H. 2003 . "The Middle East in the Light of Change: Challenges and Opportunities of Globalization" Paper presented at the Conference on The Future of Globalization: Explorations in. the Light of the Recent Turbulence. Connecticut,10-11 October.
Hoekman B. & Messerlin P. (2002), "Initial Conditions And Incentives For Arab Economic Integration: Can The European Community's Success Be Emulated?, Policy Research Working Paper 2921, World Bank.
International Labor Office (ILO). 2001, International Labor Review, Vol. 140 (2001), No. 3.
----------. .2004. Global Employment Trends .2004. Geneva: ILO.
International Monetary Fund (IMF). .2002 World Economic Outlook, September 2002.
---------- . .2003. World Economic Outlook, September .2003.
Jansen, Marion. .2003. "Income Volatility in Small and Developing Economies: Export Concentration Matters". Discussion Paper No. 3, World Trade Organization (Geneva).
Kardoosh, M. .2004 . "Qualifying Industrial Zones and the Quest for Sustainable Development: A Jordanian Perspective." Working Paper Series. Jordan Center for Policy Analysis, Jordan.
Konan, D. .2003. "Alternative Paths to Prosperity: Economic Integration Among Arab Countries." Working Paper No. 77, Egyptian Center for Economic Studies, Cairo.
Lall, Sanjaya, and Manuel Albaladejo. .2003. "Mapping Saudi Competitive Performance in Industry", Background Paper for World Bank Study on Saudi Arabian Competitiveness, September .2003.

Michael U. Klein 2004, "Investment Climate Reform: What Works and What Doesn't",
Presentation at the Private Sector Round Table at the Egyptian Center for Economic Studies (ECES) February 11, .2004
Okogu, Bright E. 2003. "The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market" . Mimeo, International Monetary Fund (Washington D.C.) .
Page, J. 2003 . "Structural Reforms in the Middle East and North Africa" . The Arab World Competitiveness Report 2002-.2003 World Economic Forum: Geneva.
Sadik, A. and A.A. Bolbol, 2000, "Mobilizing Capital for Arab Economic development, With Special Reference to the Role of FDI". Paper presented at the ESCWA Regional Meeting on Finance for Development. Beirut, 23-24 November 2000.
United Nations Conference for Trade and Development (UNCTAD). .2002 UNCTAD Handbook of Statistics. New York: United Nations.
--------------- . .2003 UNCTAD Handbook of Statistics. New York: United Nations.
Wilson, J. .2002 . "Trade Facilitation and Customs Reform: The Post Doha Agenda." Paper presented at the Trade Policy Issues Workshop. Singapore, 25 Feb-1 March.

World Bank. 2003a. Doing Business in 2004: Understanding Regulation. Washington D.C.: The World Bank.
World Bank. 2003b. "Progress for All: Visions for the Future."Proceedings of the Fourth Mediterranean Development Forum.
World Bank. 2003c. Trade, Investment, and Development in the Middle east and North Africa: Engaging with the World. Washington D.C.: The World Bank.
World Bank. 2003d. World Development Indicators CD-ROM.

المحور الثالث

الإصــلاح الثقافى



١ ـ مقــــــدمة

إذا كانت الثقافة تشمل أنماط الإنتاج الفكرى والإبداعى للمجتمع فى كافة أشكاله المعنوية والمادية وذلك بما يجعلها تجسد رؤيته للعالم وتمثل خلاصة ذاكرته الجماعية عبر تراثه الذى ما زال حيا، ويشكل منظومة قيمه ورؤيته للكون فإن فكرة إصلاح الثقافة تبدو عسيرة وشاقة. لكن هذه الفكرة ليست ، فى الوقت ذاته، جديدة أو مستحيلة فكل التحولات التى طرأت على المجتمع العربى منذ بداية النهضة ليست سوى حلقات متتالية فى مشروع الإصلاح الثقافى الذى يستهدف تغيير الواقع، بتحريك العقل الذى يدبر أموره، وتحديد الأهداف الجديدة التى يتوخاها. والنظرة الكلية إلى حصاد الإنتاج الثقافى اليوم، فى مستوياته الإبداعية والمادية بالوطن العربي، تكشف عن اختلافه الجذرى عما كان عليه الوضع فى أوائل القرن الماضي، حتى وإن كان لا يستجيب بقوة لكل الآمال المعقودة عليه ويستشعر كثيرا من الإحباط لمخالفة التوقعات. ويبدو أن السبب الجوهرى لذلك هو طبيعة البطء فى الحراك العقلى والقيمى نتيجة الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية وعدم تجاوب هذه الشروط أو تعادلها فى كل الأقطار العربية، نتيجة الظروف التاريخية لكل قطر الأمر الذى أدّى من ناحية أخرى إلى التفاوت بين الأقطار

العربية فى إيقاع المسيرة الثقافية .

وقد يكون الأجدر أن نجعل عنوان هذا المحور "إصلاح الخطاب الثقافي" كى يكون العنوان أكثر اتساقا مع معطيات الإصلاح المقصود والمقدور عليه فى المدى المنظور مع شموله لمفهوم الإنتاج الثقافى أيضا والإستراتيجية المتبعة ذلك لأن الخطاب يتضمن الرسالة وأطراف التواصل فى آن غير أن المضى فى نسق الاصطلاح المطروح على المستويات الأخرى يفرض علينا الإبقاء على العنوان المذكور دون تعديل حاسم.

٢ ـ أهمية التغيير الثقافي

ولأن التغيير الثقافى لابد أن ينبثق فى قلب حركة المجتمع وأبنائه من مراجعة الذات ونقدها وإعادة النظر فى مفاهيمها وطموحاتها وفى ضوء التحديات التى تواجهها لضرورة إشباع حاجاتها والتكيف مع الآخرين فإنه لا يمكن أن يفرض من الخارج دون اقتناع داخلى تؤكده ضرورة ملحة. ولاشك أن أية محاولة فوقية للتغيير الثقافى أو للتغيير بالعنف عن طريق الغزو العسكرى مثلا تؤدى إلى نتيجة عكسية خصوصا فى عالم اليوم الذى انتهى فيه عصر الانغلاق ومحو الهويات وتغيير الأديان واللغات بالقسر والتسلط وفرضت فيه منظومة القيم الإنسانية بحقوقها ومؤسساتها نهجا جديدا فى احترام التعدد وقبول الاختلاف ورفض القهر والتبعية من منظور حضارى فعال. والملاحظ الآن أن السياسات الممارسة فى العالم كانت – فى الأصل – نظريات سياسية تطورت وتم اختبارها فى مراكز دراسات إستراتيجية يعمل بها مثقفون ومفكرون الأمر الذى يؤكد أن العالم الحديث نشأ انطلاقا من النظريات

البسيطة التى مرت بمراحل معقدة من التجريب والاختبار والتطويع إلى أن استقرت.

ويكمن هذا التغيير المنشود لإطلاق قوى التقدم والإصلاح وتحرير الطاقات العقلية الإيجابية فى جذر الإصلاح السياسى والاقتصادى ويمثل المحرك الأساسى للتحولات الاجتماعية. ولذلك، فإن العناية بالبعد الثقافى مع الشجاعة فى توصيف أوضاعه ونقد مكوناته وتحديد نواقصه، تصبح عملا ضروريا يمثل الضمانة الحقيقية لنجاح مشروعات الإصلاح كافة إذ يمكن وضع أفضل الدساتير الديمقراطية مثلا لكن النجاح فى تطبيقها وتمثل روحها الفاعل يتوقف على اقتناع المحكومين بضرورة المشاركة فى اتخاذ القرار وتداول السلطة وجدارتهم بذلك. وإذا فرضنا الدستور على مجتمع قبلى فى بنيته وتكوينه وأفقه وعلاقاته لظل هذا الدستور حبرا على ورق ولظلت علاقات المجتمع أسيرة القوى التقليدية والقيم المألوفة فلا معنى للديمقراطية عند شعب لا يرى نفسه جديرا بتولى أمره ويتقبل راضيا الوصاية عليه. وإذا كان العصر الحديث لا يتسع لمثل هذا الافتراض اليوم فإنه يكفى المرء أن يرى على شاشات التليفزيون عمليات الاقتراع ولوازمها فى الديمقراطيات العريقة كى يستيقظ فيه حس الطموح ووعى التقدم وشهوة الإصلاح السياسي.

وربما كان تحريك منظومة القيم الثقافية وترتيب أولوياتها من أدق وأصعب عمليات الإصلاح، ذلك لأن القوى المضادة للتغيير صاحبة المصلحة المباشرة فى بقاء الأوضاع الراهنة، قادرة ومدربة على إلباس المفاهيم وتضييع الحقائق وتمويه الأوضاع. فكم تم تكريس الظلم الاجتماعى ونظم الحكم الشمولية بحجة التوافق مع الأعراف والتقاليد واحترام خصوصيات الشعوب وكأن بقاءنا قُصّراً نحتاج إلى ولاة يسودون حياتنا ويسلبون حريتنا أصبح من مكونات الشخصية الثقافية السائدة فى الفاعلية

والحيوية والتأثير. وقد شهدت بلادنا هذه العملية لهدفين متناقضين فى مرحلتين مختلفتين:

* كان الهدف الأول هو التحرر من سطوة الأجنبى المحتل إبان فترة المد الاستعمارى فأصبح الاستقلال جهادا نبيلا كما أصبح إصلاح الأمور السياسية والاجتماعية على أيدى زعماء الإصلاح ـ ابتداء من مدرسة الشيخ جمال الدين الأفغانى وتلميذه محمد عبده ـ جزءا من حركة التنوير الدينية الداعية إلى بناء أوطان متحررة قوية وتخليص الثقافة من الجمود وتطويرها بالعقلانية والإبداع والاجتهاد الحر.

* وعندما أوشك هدف التحرر على التحقق، ظهرت جماعات دينية تبغى السلطة وتعمل على أن تقفز إلى مواقع الحكم فقامت بتوظيف المفاهيم الدينية بطريقة مغايرة تدعو إلى نقض ما صنعته الحركة الأولى ودعت إلى تشجع أكثر الاتجاهات بعدا عن العقل والتنوير مرتدة فى حركة تحرير المرأة وفى غيرها من الحركات الاجتماعية والفكرية الواعدة. لكن الأحوال السياسية المتدهورة أتاحت لهذه الجماعات الصعود فى موازاة للأزمات الاقتصادية الطاحنة التى تزايدت فى عدد من الدول العربية التى أنهكتها معارك التحرر ومقاومة الخطر الصهيونى فلم تنتبه إلى انتشار الفساد الداخلى فى أبنيتها الأمر الذى أدى إلى هزيمة العام السابع والستين المدوية. وكان من آثار هذه الهزيمة سقوط أو خلخلة أنظمة "المشروع القومي" وإفساح السبيل أمام دعاوى الدولة الدينية التى ازدادت قوة بسقوط نظام شاه إيران سنة ١٩٧٩ وقيام دولة دينية (شيعية) فى إيران ، تلك الدولة التى أصبحت نموذجا ممكنا لغيرها. واقترن ذلك بأوضاع عربية موازية لم تنفصل عن الآثار السلبية للبترو

دولار الذى وصل إلى ذروة تأثيره بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ واقترن بمشروعات مؤازرة لدعاوى الدولة الدينية التى شجعت أطراف عديدة، منذ أواخر الثمانينيات، قيامها فى أفغانستان، فى مواجهة النفوذ الشيوعى وللقضاء على مده وذلك بمساعدة أمريكية ذات صبغة دينية كان لها أثرها الحاسم فى حسم المعركة التى اقتلعت الوجود السوفيتى من هذه المنطقة.

وقد اقترنت المتغيرات الأخيرة – فى سياقها المتصاعد – بانتشار مفاهيم التطرف الدينى وتكون جماعات موازية للدولة المدنية ومعادية لها ساعية بالعنف إلى إحلال دولة دينية محل دولة مدنية لم تنجح فى حل مشكلات الجماهير أو المواجهة الحاسمة للأزمات الاقتصادية التى اقترنت بمظاهر عديدة من التخلف والفساد اللذين اقترنا بغياب الديمقراطية فى غير قطر عربي.

وقد انقضت هذه الجماعات على التجارب الديمقراطية البازغة فى الوطن العربى لتجهضها وعلى كل فكر تجديدى لتقمعه، وأصبح خطرها المتعدد ذريعة لأنصار الحكم الشمولى لتعويق تطورنا الديمقراطي، وذلك بحجة مواجهة الأثر المدمر لهذه الجماعات التى توهمت أنها تحسن صنعا باستخدام العنف والقتل وترويع الآمنين باسم الدين البريء من الدماء والأفكار المنحرفة.

فالتغييرات السياسية والاجتماعية التى شهدتها أوطاننا هى، فى حقيقة الأمر، نتيجة تفاعل أفكار محددة أسهمت فى صوغ اتجاهات فى الرأى والحركة وأدت إلى نشأة أوضاع جديدة تتبلور حول المحاور المتدرجة على النسق الموضح أدناه.

١/٢ نقد الوضع الثقافى العربي

هناك عدد من المفاهيم الحاكمة تحتاج إلى مراجعة وتقويم لإقرار المسلم منها ولإعادة النظر فى مكوناتها فى ضوء المتغيرات الراهنة، من أبرزها مفهوم الثقافة وتفاعله مع مستويات الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى وعلاقة ثقافة النخبة بوعى الجماهير ومدى قدرة الخطاب الثقافى على التغلغل فيها والتعبير عنها ورصد حركتها. وكذلك مفهوم الهوية الوطنية والعربية فى طبيعته المركبة والمتنامية الأمر الذى يتطلب وضعه موضع التساؤل النقدي، بحيث نتجاوز أشكال التناقض المفتعل والاستقطاب الحاد بين الطرفين ونمتص بيسر خلاصة التجربة التاريخية لنتطلع لأفق مستقبلى يحترم الخصوصية القطرية وهو يسعى لتأصيل الروابط القومية وذلك بشكل يؤدى إلى الاعتراف بالاختلاف الخلاق والتعدد الثرى وقبول التغاير أساسا للتوافق. والمفهوم الثالث الذى يتعين مراجعة تفاعله مع مفاهيم الثقافة والهوية هو علاقة الدين بالمواطنة ودور المعتقدات المختلفة فى تشكيل النسيج الوطنى والقومى على أساس من الحرية والاحترام والتعايش السلمى الصحيح والإفادة من الخبرات التاريخية دون الخضوع لنموذجها القديم.

كما يتطلب نقد الوضع الثقافى إخضاع المؤسسات الثقافية القائمة العملية لإعادة هيكلة فى ضوء التجربة الراهنة لرفع وصاية الدولة عن عمليات الإبداع وتنشيط وظائفها فى توسيع آليات توزيعه وتشجيعه دون تدخل فى نوعيته. وكذلك إطلاق حرية تأسيس المنظمات الثقافية المدنية دون قيود أو شروط. والواقع أن السلطة فى مختلف الأقطار العربية تحتكر الإشراف الرقابى على هذه المبادرات التى يقوم بها المجتمع المدنى لسد منافذ الأنشطة السياسية المشروعة، ولا تولى الجوانب الثقافية

حقها من الرعاية والتمويل والتشجيع فلا هى بالساعية إلى تحريك السوق الثقافى فى العرض والطلب بقوانينه ولا هى راغبة فى ترك آلياته الحرة وذلك خشية بروز الاتجاهات التى تكشف أوضاعها. ويلاحظ أن المؤسسات البنكية والمصرفية تلعب دورا هاما فى دعم الأنشطة الثقافية سواء من حيث تمويل الجوائز والمعارض أو احتضان مشروعات الإنتاج الإبداعى فى كثير من أقطار العالم. ولكنها فى الوطن العربى لا تتجه إلى هذه الأنشطة إما لقصور فى نظم الضرائب عليها وإما لمحدودية ثقافة القائمين على أمرها فما تنفقه هذه المؤسسات على الرعاية الثقافية والفنية يخصم من وعاء ضرائبها فى الدول المتقدمة وذلك فى نوع من العون غير المباشر من الدولة مع ترك الحرية لكل مؤسسة كى تتخذ زمام المبادرة فى الميدان الذى تفضله فبعضها يتجه للفنون التشكيلية وبعضها الآخر يتجه للسينما أو الكتاب أو غير ذلك من الأدوات الثقافية. وقد نصت بعض التشريعات لدينا على إعطاء تسهيلات للأنشطة الدينية فحسب دون بقية وجوه الإنفاق الثقافى مما حصر مجال المبادرات على إقامة الزوايا الصغيرة التى انتشرت دون ضرورة ملحة لأن أصالة الجانب الدينى لدى شعوبنا تجعله في غير حاجة لمثل هذا الإنفاق مما جعله من قبيل الاحتيال والتظاهر. وأولى بالتشريع أن يفسح المجال لمبادرات المجتمع المدنى فى كل فروع الثقافة حتى يزدهر العمل الثقافى الملائم لحاجة المجتمع إلى التغيير والتحديث والتنمية الموسيقية والتشكيلية والأدبية والمعلوماتية.

ومن بين المشكلات التى يعانى منها العالم العربى منع الكتب وطرد المثقفين من مجتمعاتهم وإجبارهم على الذهاب إلى مجتمعات أخرى لكى يستطيعوا التعبير عن أنفسهم. والمثقفون العرب يشكلون حلقة ضعيفة فى المجتمع مقارنة برجال السياسة ورجال الأعمال ورجال الدين. وكذلك فى علاقتهم بالسلطة نوع من الخلل فالعلاقة

متأزمة بين السياسى أو السلطة وبين المثقف وهناك مسافة ضرورية جدا للمثقف ينبغى أن يأخذها باستمرار من السلطة لأن موقفه دائما موقف الباحث الناقد الذى يحاول أن يفكر ويعبر بحرية.

ويتم إسناد المسئوليات الثقافية إلى أشخاص لا يملكون المؤهل الثقافى وفى معظم الأحيان يستجيبون إلى مصالح فئوية أو قبلية أو سياسية ضيقة وينبغى تجاوز هذا الخلل ومواجهته ليصبح المثقفون هم الذين يقترحون من يتولى المسئولية عن المؤسسات الثقافية وليس رجال السياسة. وكذلك أيضاً مسألة النشر الأكاديمى وعلاقتها بالترقيات ففى بعض الأحيان لا توجد أسس علمية أكاديمية لمسألة الترقيات بل اعتبارات شخصية لا علاقة لها بأى أسس علمية، وهناك الضعف ملحوظ فى المجلات العلمية المحلية.

على أن أسوأ ما تعانيه الثقافة فى مجتمعاتنا هو التهميش فى نظمنا التعليمية وخاصة تهميش دور الجامعة والضعف الملحوظ فى البحث العلمى وضعف مستوى الأداء فى الجامعات العربية كلها ـ والأمة لن تنهض إلا بنهضة باحثيها. وقد أدى تردى النظم التعليمية فى بلادنا ، بدعوى الانتشار الأفقي، إلى استمرار عار الأمية الذى يطارد قرابة نصف السكان. وطغى الجانب التقليدى على مناهجنا التعليمية فلم تتحرك لاحتواء المضامين الثقافية الملائمة للعصر الحديث فأصبح الخريجون أنصاف متعلمين لجهلهم بالتربية السياسية والفكر الحر الأمر الذى يتطلب إعادة النظر جذريا فى مناهجنا التعليمية لتقدم على أسس من تنمية روح الابتكار والإبداع بدلا من التلقين ولتؤسس عقلية علمية فى المقام الأول قادرة على النقد واختراع الحلول الجديدة للمشكلات القائمة ولتكف عن حشو الأذهان بمعلومات معظمها مكذوب

لخدمة السلطة وتوجهاتها التى سيطرت على التعليم ومناهجه وبرامجه ومؤسساته مما قضى على ديمقراطية التعليم.

كما أن أوضاع الإعلام الذليل التابع لحكوماتنا تحتاج إلى تغيير شامل حتى يتمشى مع حاجات الإصلاح فى الداخل وتصحيح الصورة فى الخارج فرؤساء تحرير الصحف ينبغى انتخابهم من العاملين فيها دون تدخل الدولة، ويجب إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء الإذاعات ومحطات التلفزة، مع اقتصار دور الدولة على تطبيق القوانين الضامنة لحسن الأداء دون تدخل فى آليات التنفيذ. ويعتبر تحرير الإعلام من قبضة السلطة الحاكمة وضمان استقلالية أجهزته الخاصة أبرز مظاهر التحرير السياسى والديمقراطية ففى اليوم الذى يعاد فيه ترتيب نشرات الأخبار ومانشتات الصحف والمجلات بحيث لا تكون صور الحكام وتحركاتهم هى المادة الأساسية المكرسة والمقدسة وإنما يترك لسيل الأخبار أن يتدفق وينهمر دون أولويات، سوى ما تفرضه المهنة واهتمامات الناس ورعاية مصالحها وحاجاتها فى هذا اليوم فقط نستطيع أن نسجل ارتفاع مستوى الأداء الإعلامى الحر عندنا وتفاوته فى أن يعكس الثقافة التى تنبثق من ضمير أبنائه دون فرض أو وصاية عليه.

وإذا كان التعليم والإعلام بهذه الخطورة فى تشكيل اتجاهات الثقافة السائدة، فإن المنابر الدينية لا تقل عنهما أهمية ولا ينبغى أن تظل حكرا على الدعاة بنزعاتهم المختلفة بل يشترط فيمن يتولى الدعوة بها أن يكون عالما متخصصا لا هاويا، مثل بقية المهن كالطب والهندسة والتدريس وغيرها لأن الهواة الجهلة هم الذين ينساقون إلى إشباع الرأى العام بالخرافات والأساطير والدعاوى المضللة المتعصبة أما العلماء المتخصصون فهم عادة أشد حذرا وأكثر حكمة فى خطابهم الديني. وينبغى لأجهزة

الدولة أن تكف عن استغلال الجانب الديني لصالحها وأن تضمن له أكبر قدر من الكفاءة في الأداء والحرية في الممارسة وأن تكف عن الهيمنة على الخطاب الديني وعن توظيف العلماء من أجل منطلقات سياسية وتترك للمجتمع المدنى أن يحدد نوع الثقافة الدينية التى يحتاجها دون وصاية من السلطة، وأن تترك للاتجاهات العلمانية المناهضة للتيار الدينى أن تمارس عملها بحرية حتى يتم تطوير المفاهيم الدينية بالجدل الخصب بين التيارات المختلفة وحتى يقود الخطاب الدينى إلى حوار الثقافات بدلا من صدام الثقافات.

ويلاحظ أن كثيرا من المجتمعات العربية تشهد انتشارا لنوع خاص من ميراث التأويلات الدينية الجامدة المتخلفة عن إيقاع العصر والمضادة لروح العلم،وهى تأويلات أثمرت مفاهيم ضارة وأفكارا خاطئة لابد من مقاومتها تعليميا وإعلاميا وذلك بالحوار المستنير الذى يستبعد التدخلات الأمنية العنيفة التى تنتج تعاطفا فى الشارع العربى مع الاتجاه المقموع. فتنقية الاتجاهات السلفية من مظاهر التعصب والانغلاق والخرافة لا يتم إلا بمشروع نهضة شاملة فى أبعادها التنويرية تتبناه أجهزة التعليم والإعلام بعيدا عن القمع السلطوى والملاحقة الأمنية. فالدولة المدنية التى لا ترفع شعار الجماعات الدينية وتنمو فيها الاتجاهات الحديثة فى الإدارة والسياسة وتيارات الثقافة المعاصرة كفيلة بتذويب مظاهر التشنج وأعراض التعصب والبرء منها بسلاسة تشبع الطموح المستقبلي. وإذا كانت الثقافة الدينية هى المنطقة الحساسة فى بنية مجتمعاتنا المعرفية ، فإن تركها للتفاعل الحر مع الثقافات المدنية العلمية والعقلانية فى فضاء إعلامى مفتوح على التنوع الثقافى الخلاق – يقصر دورها على الجانب العقائدى الإيجابى دون أن تصبح عائقا فى التطور الاجتماعى الصحيح الذى

يعيد صياغة مفاهيمها لتغدو ملائمة لحركة التقدم ودافعا إليه.

ولابد أن تتنوع وتتعدد الثقافات العربية، وذلك بما يقضى على سلبيات المركز والهوامش أو القلب والأطراف ومن ثم تحقيق وضع ثقافى متكافئ وفعال ما بين دول المشرق والمغرب العربيين أو دول الشمال والجنوب فالتعدد الثقافى واضح المعالم وهذا راجع إلى الأسباب الجغرافية التى تجعل من المغرب العربى ـ مثلا ـ بابا للقارة الإفريقية وكذلك باباً للقارة الأوروبية. وهناك احتمالات هوة عن المشرق تدعمها النزعات الفرانكفونية وذلك بما يؤدى إلى الخطر نفسه الذى ينتج عن النزعات الأنجلوفونية المتطرفة. وهو الأمر الذى يؤدى إلى استغلال عامل التعدد الثقافى لتفكيك الصرح العربى بدلا من الإفادة منه بوصفه عامل غنى وقوة.

٢/٢ أولويات الإصلاح الثقافي

نتيجة لهذه الأوضاع السائدة فى الوطن العربي، تبرز مجموعة من الأولويات التى تحدد مسار الاتجاه المستقبلى فى منظومة الإصلاح المرجوة وذلك طبقا للمحددات الآتية:

* ضرورة الاهتمام بالتنمية الثقافية بوصفها الأصل فيما يسمى بالتنمية الإنسانية المستديمة التى كان التركيز فيها غالبا على التنمية الاقتصادية والتنمية العلمية والتقنية.

* العمل بانتظام ـ وفى جميع المجالات ـ على سيادة التفكير العقلانى العلمى وتجاوز المرجعيات الخرافية والأسطورية وحصرها فى المجال الفلكلورى الذى يمكن التحكم فيه. فالعقلانية والعلم هما الأساس، وحضورهما قرين القوى

لمجتمع المعرفة الواعد ومفتاح التحول الحضارى والتنمية البشرية أو الإنسانية فى الوقت نفسه. وذلك بتشجيع مؤسسات البحث العلمى وإطلاق حريات المجتمع المدنى فى تنميتها والتنسيق بين الهيئات التى تشكل الرأى العام للالتزام الدقيق بمعطيات هذه العقلانية فى مناهج التعليم وبرامج الإعلام وأشكال الدعوة الدينية مع تقليص جانب الغيبيات وحصره فى المسائل العقائدية فحسب أما بقية جوانب الحياة فينبغى إخضاعها الصارم لقانون السببية وإعادة توجيه العقل الجمعى لهذا المسار التنويرى الحاسم بحيث تلتزم الدولة بأجهزتها المختلفة بهذه السياسية الثقافية العامة دون تهاون أو خضوع لضغط الجماعات المستفيدة من سيادة الجهل والخرافة وعقلية التقليد تلك السيادة التى تقلص مساحة التفكير العلمى وتنقض حرية الاتجاهات العقلانية التى تساعد على بناء فرد عربى يحمل منظومة قيم تساعده على الإحساس بالمسئولية.

* من ناحية أخرى، فإن الإنتاج العلمى والتكنولوجى والمعلوماتى يعتبر خيارا ضروريا فى الحياة المعاصرة خيارا يرتبط بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وبالمشاركة السياسية الفاعلة والمقترنة بمناخ ثقافى يسوده التسامح وتدعمه روح التجريب والمغامرة وحق الاجتهاد الحر المقرون بحق الخطأ. ولكى يتحقق ذلك كله، لابد من رصد الميزانيات الضخمة الملائمة ودعوة مؤسسات المجتمع المدنى للإسهام النشط فى تنمية الإنتاج العلمى والمعلوماتى وتشجيعه وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار حجم هذا الإنفاق بالنسبة للدخل القومى من ناحية وترشيد توزيعه على المشروعات البحثية بمستوياتها المتعددة من ناحية أخرى. وإذا كانت الثورة الصناعية قد فاتتنا فى الفترات الماضية، فإن عصر المعلومات والثورة الرقمية ما زال إزاءنا ويتعين علينا أن نبذل كل الطاقات للمشاركة

الفعالة فيه والإفادة من ملايين الشباب العاطل فى التدريب والتعليم والمشاركة المعلوماتية وذلك سعيا لاستكمال مقومات مجتمع يعتمد على الشباب ويجد طاقته المتجددة فى الفورة العقليـة التى تمتص طاقة الأجيال الجديدة وتنمى قدراتها وتحيلها إلى قوة منتجة هائلة.

* تجديد مفاهيمنا التى تتعلق بقراءة العالم الآخر والاسترشاد بالتجارب الثقافية فى الفورة العقلية هى التى تمتص طاقة الأجيال الجديدة وتنمى قدراتها وتحيلها الكوكب الأرضى الفسيح مستفيدين من تجارب الأمم المشابهة لنا والتى سبقتنا مع أننا سبقنا بعضها فى ابتداء النهضة ومن مصلحتنا والأمر كذلك أن نفيد من تجارب دول الشرق، كالهند وباكستان وماليزيا والصين واليابان وإيران فهى دول بدأت من مشاكل مشتركة وكانت من تجارب مشابهة.

* ولاشك أن تشجيع التبادل الثقافى مع هذه الأمم والإفادة من تجاربها الناجحة يضيف إلى إفادتنا من دول الغرب، التى تدعم الاعتماد المتبادل وتؤمن بالتعاون الخلاق فى كل مجال ولا تعادى التنوع الثقافى الذى يحافظ على الهويات الحضارية والخصائص الثقافية لكل أمة. يدفعنا إلى تأكيد ذلك أن الثقافة العربية تشتكى من التقادم وسيطرة النظرة الأحادية وتعانى من بقايا انغلاق يحول بينها وبين الإفادة من الآخرين، وتقبلهم باقتناع وبدون مضض وبعيدا عن منطق التقليد الذى يجعل من عمليات التحديث نسخا مطابقة للأصل عند الأمم الأخرى التى فيها إلى جانب القيم الإنسانية العالية أوجه من الانحرافات التى لا تلائم الثقافة العربية.

* ويترتب على ذلك ضرورة أن يكون تعاملنا مع الثقافات العالمية على امتداد

الكرة الأرضية مفتوحا على كل الثقافات والحضارات دون تحيز لرقعة جغرافية بعينها أو وقوع فى أسر الاتباع لثقافة غالبة. ونحن يحكمنا مبادئ أساسية تنطلق من الإيمان بأن وحدة ثقافة الكوكب الأرضى هى وحدة تنوع بين ثقافات متساوية فى الأهمية والمكانة حسب قربها أو بعدها عن الإنسانية فى كل مكان بعيدا عن شروط الضرورة المقترنة بالانغلاق الذى لم يعد له معنى مع تحول الكوكب الأرضى - بفعل ثورة الاتصالات إلى قرية كونية متجاوبة الأطراف وبعيدا عن التعصب والتطرف اللذين اقترنا بالقمع والإرهاب، وأديا إلى الدمار الذى عانى منه العالم كله. ولايقترن مبدأ التنوع الثقافى باحترام الخصوصيات الثقافية والهويات الحضارية فحسب وإنما يجاوز ذلك إلى تأكيد التكافؤ بين الثقافات والتفاعل الإيجابى بينها تأكيدا للمشترك من القيم وتجسيدا للأحلام الواعدة التى تحرر البشرية بأسرها من شروط الضرورة. وكما يعنى ذلك رفض ما تفرضه العولمة من تنميط ثقافى وإجبار الجميع على الدخول فى قالب ثقافى دون غيره فإنه يعنى أيضاً تأسيس العلاقة بثقافات العالم على أساس من الندية التى تتميز بها الذات الوطنية والقومية الواعية بحضورها فى التاريخ وبالتاريخ والتى تراجع وعيها باستمرار كى تضمن تحرره من أوهام الإيديولوجيا الزائفة ولا تكف عن مساءلة واقعها وعلاقتها به، وعلاقتها بثقافات الآخرين التى تخضعها للمبدأ نفسه بعيدا عن منطق الاتباع الذى هو الوجه الآخر من منطق التبعية.

* ويلزم ذلك ،التركيز على قضية الهوية فى علاقتها بالخصوصية الثقافية فلدى العرب تراث غنى هائل رحب، ينتظر أن نخضعه للدراسة والتحليل بمنظومته المعرفية بخطاباته بقيمه بتعاليمه وذلك لتحويله من معرفة ميتة إلى معرفة حية.

المشكلة تتمثل فى تجديد هذه الثقافة التراثية بالإضافة إلى إقامة علاقات جديدة نامية متطورة بحيث تكون الثقافة العربية غير منعزلة عما يجرى فى العالم فعصرنا – بما فيه من ثورة المعلومات والاتصالات والإنترنت والستالايت.. .الخ – أتاح فرصة غير مسبوقة للتفاعل الثقافى بين الشعوب ولحوار إيجابى بين الحضارات وذلك تحقيقا لأهداف إنسانية جليلة. وهى أهداف لا يزال لها أعداؤها الذين يسعون إلى تحويل الإيجابى فى حوار الحضارات إلى سلبى يقترن بصراع شامل للثقافات والحضارات والأديان. ولذلك، ينبغى بذل المزيد من الجهود لتوضيح الصورة الحقيقية للعالم العربى أمام الآخر وذلك انطلاقا من مراجعة صورة العرب عن أنفسهم وصورة الآخر أو الآخرين عندهم.

* قراءة الواقع الثقافى العربى قراءة عميقة ودراسة سوسيولوجيات المجتمعات العربية. ونحن نحتاج إلى إعادة النظر فى عاداتنا وفى رؤيتنا لكى نتمكن من تحليل الوقائع ولا يمكن النهوض بمشروع عربى ثقافى حضارى واعد نحو المستقبل بدون كتابة التاريخ والاعتراف بجهود وإنجازات ومشاركة بقية المؤسسين للتجربة الحضارية العربية، على مستوى الأقليات العرقية أو الدينية، وبدون ذلك يتعذر توصيف التحديات الثقافية التى يواجهها العالم العربي.
* التركيز على اللغة العربية بوصفها مفهوما أساسيًّا للهوية الثقافية. وهناك، الآن، محو للكلمة العربية وخاصة فى لافتات المحلات. وإذا كانت اليابان، تدرس العلوم كلها باللغة اليابانية فإن هذا يعتبر دافعا للعرب للنهوض باللغة العربية باعتبار إمكان ذلك بالنسبة لها. ونحن لا نزال ، بعد قرنين من الزمان،

ندرس العلوم إما باللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية وأصبحت اللغة العربية لغة العبادة والأدب فقط . ولا يمكن النهوض بالأمة العربية بدون النهوض بلغتها، كما أن الهجوم على اللغة العربية يعد مقوما أساسيا للقضاء على الشخصية العربية ، ولذلك لابد أن تبذل المحاولات لترقية اللغة العربية حتى تصير لغة عالمية وحاملة لقيم الانفتاح وصالحة لجميع معطيات العصر الحديث .

* العمل على إيقاف الإرهاب الثقافي، وإلغاء الرقابة، والاهتمام بحرية الإبداع وإعطاء مساحة كافية للمفكر بإعطائه مساحة كافية لإبداء الرأى المختلف واحترامه . ولا يصح أبدا أن يسجن مثقف لأنه قدم رأيا صائبا أو خاطئا ولذا ينبغى إطلاق سراح جميع سجناء الرأى فى العالم العربى على اختلاف أيديولوجيتهم وكذلك الاهتمام بكرامة المثقف ووضعه المعيشى فلا يمكن للمثقف أن ينهض بدوره المنوط به بدون إصلاح الأوضاع المحيطة به . ويعتبر نشر جميع ما يكتبه الكاتب وما يريده مساهمة واضحة فى التطوير الثقافى للمجتمع كما أن التعددية الفكرية هى أساس التعددية السياسية المنوطة وأن تكون هذه التعددية مطلقة ومتحررة من أى نوع من أنواع الإسفاف والإرهاب .

* ضرورة إبراز جهد المثقفين المعادين للهيمنة الاستعمارية وبقاياها فى العالم وكذلك جهد دعاة الإصلاح ورموزه في العالم كله وتخصيص مشروع داخل الجامعة العربية بعنوان « ثقافة المقاومة والإصلاح » يتضمن نشرات ودعوات وترجمة لكبار مثقفى المقاومة والإصلاح فى العالم وعدم الارتكان إلى جهود دور النشر العربية الخاصة وحدها لأنها لا تستطيع ذلك .

* خلق محفزات للإبداع بمختلف أنواعه وترويج المنتوج الثقافى من خلال

المبدعين وجمعيات المجتمع المدنى داخل المجتمع العربى وخارجه. ودعوة المثقفين العرب إلى تطوير فكر عربى جديد أو عروبة جديدة لا تلغى الفرد لحساب الوطن أو الأمة ولا تطمس الأقليات والخصوصيات الثقافية والقطرية بحجة الوحدة.

* الاهتمام بقضية البحث العلمى والدعوة إلى تخصيص ميزانية معقولة له ففى معظم البلاد العربية لا تتجاوز الميزانية المخصصة له ١٪ فقط فالباحث العلمى يعانى من قلة الموارد المتاحة ولا يحصل على التمويل اللازم لمساعدته على البحث. ولكن لا ينبغى دوام التعلل بعدم توافر الإمكانات المادية ، فهى ليست وحدها المسئولة عن تردى أوضاع البحث العلمي؛ فهناك عدد من الأثرياء العرب مستعدون لتقديم الدعم المادي، وهناك مجالس بحث علمى تؤيد وتدعم فهل تكون المشكلة عدم وجود باحثين عرب؟!!

* إشراك رجال الثقافة فى البرمجة والتخطيط للشأن الثقافى وتدبيره وترشيده وذلك على أرضية تحقيق ثقافة وطنية تعكس تطلعات الأمة العربية.

* التركيز على بناء الشخصية الثقافية للنشء والجامعيين وإعطاء الحرية للجامعيين للتعبير عن آرائهم كعنصر أساسى فى الحياة الثقافية.

* الاهتمام بتقديم الثقافة الجنسية الصحيحة الواعية للأطفال والشباب والمرأة والرجل بشكل علمى تربوى سليم لمواجهة جهل حقيقى وعميق بهذا الجانب فى المجتمعات العربية ومثال على ذلك سكوت الكتاب والروائيين العرب عن مناقشة ظاهرة "عمليات ترقيع العذرية" على الرغم من الأموال الطائلة التى تنفق فى العالم العربى عليها.

* التركيز على الخطاب الإعلامي لما له من أهمية بارزة في تشكيل الرأى العام فبإمكان الإعلام أن يهمش أية محاولات للنهوض الثقافي، ويقترن بذلك تأكيد العلاقة المتبادلة بين الإعلام والثقافة. فالإعلام يسهم في توصيل الثقافة وإشاعة محتوياتها ويؤثر في الاستجابات الجماهيرية عن طريق التركيز على أنماط ثقافية بعينها و تهميش الثقافة الجادة بالقياس إلى ثقافة التسلية. وبقدر تأثير الإعلام في ثقافة الأمة دعما أو إشاعة أو تهميشا، فإنه يتأثر بالثقافة السائدة التي ينبغي أن يتحرر من تياراتها السلبية ليسهم في تأكيد التيارات الإيجابية التي ترتقي بوعي الجماهير وذوقهم الجمعي.

* تشجيع حركة الإصلاح الديني واسترجاع طابعها الحضاري التنويري منذ مدرسة الإمام محمد عبده والكواكبي باعتبارهما من دعاة النهضة والحرية والتقدم مما يعني إطلاق الحريات الدينية لمقاومة تيارات التعصب الجاهل والنزعات التي تتبناها الأقليات المحبطة وتذويب طموحات الجماعات التي تلوذ بالدين في مشروعات مدنية حرة تستقطب جهدها وتفتح الباب أمامها للتحقق السياسي والاجتماعي دون حاجة إلى التستر خلف القناع الديني وإعادة قراءة النصوص الدينية الإسلامية والمسيحية قراءة جديدة تستجيب للشرعية النصية وللمصداقية المعرفية.

* ويتصل بذلك إصلاح الخطاب الديني ليكون متسقا مع روح العلم وحكم العقل، ومتناغما مع الخطاب الإبداعي دون عداوات وصدامات فالمفاهيم الثقافية التراثية تتسع للتأويل وإعادة الصياغة بحيث لا تتناقض مع ضرورات الانخراط في مجتمع المعرفة الجديد بعقليته العلمية ومهاراته التقنية وطموحاته

المستقبلية. وفى هذا الصدد فإن على من يمثلون هذا الخطاب المؤثر أن يلتزموا بالمنهج العقلى المستنير، وأن يكفوا عن اعتبار محاولة إعادة إنتاج الماضى بمنظومة قيمه التى لا تتلاءم مع مقتضيات التطور رسالة مقدسة فالشرائع السماوية كلها تسعى لإسعاد الإنسان وتعمير الكون ودفع عجلة التقدم الحضارى للبشرية. وإذا كانت ضرورات العصر تتطلب إعادة الاجتهاد وتحقيق مطالب الأمة فى الأخذ بأسباب القوة، فإن العلم والمعلومات هما مصدر القوة فى العصر الحديث مما يتطلب إعادة جدولة أوليات الدعاة الدينيين طبقا لأهمية القضايا التى يطرحونها ونبذ كل دعوات التعصب والانغلاق والعودة للوراء.

* وربما كان الإصرار على المضى قدما فى تحرير المرأة وحل مشكلاتها الثقافية والقانونية بالمساواة العادلة من أهم مرتكزات الإصلاح الديني، الحقيقي، فتكريس الظلم والتخلف باسم الدين عبر قرون عديدة جعل اكتشاف الجوانب الإيجابية فى الخطاب الدينى وتأويلها لصالح التحرير والتقدم والوعى النوعي، من أبرز مظاهر التجديد الإصلاحى فيه دون انتكاسات. ولكن تحرير المرأة ليس مسألة دينية فحسب وإنما هو قضية اجتماعية فى المقام الأول. وليس من مصلحة أى مجتمع تقييد نصفه الذى يمكنه - عندما يتحرر - أن يدفع بعجلة التنمية إلى ضعف سرعتها المعتادة فى الدول التى تحجر على المرأة وتبقى على كل أشكال التمييز ضدها.

* ولأن هدف التطوير الديمقراطى وتحقيق تبادل السلطة سلميا هو محور الإصلاح الرئيسي، فإن تهيئة المناخ الثقافى لذلك يصبح أمرا ضروريا؛ فإشاعة

ثقافة الديمقراطية فى مناهج التعليم والإعلام، ومقاومة نزعات الهيمنة الذكورية فى مجتمعاتنا الأبوية، وتغيير أساليب التربية التى تعتمد على القمع والقهر، تعتبر منطلقات أساسية لتحرير طاقة الطفل والشاب والرجل والمرأة لتشجيع المبادرات الخلاقة وتنمية الفكر الإبداعى الحر. ولا شك أن تحريك ثقافة الديمقراطية سوف يصطدم ببعض العوائق الاجتماعية الراسخة فى منظومة القيم منذ عهود طويلة فتساوى المواطنين فى الحقوق والواجبات يسلب ميزات التقدم فى السن أو الوجاهة الاجتماعية ويعطى الأولوية للفكر الشاب المبدع الجديد. ويتعين على المثقفين أن يأخذوا على عاتقهم مهمة إشاعة هذا الخطاب الديمقراطى فى مستويات أدائهم الفكرى والإبداعي؛ فقضية أن يكف الكبار عن فرض وصايتهم على الأجيال الجديدة، وأن تعتبر النزعة الأبوية للحكام عيبا ينبغى التخلص منه، إنما هى من التوجهات المحدثة التى تتطلب مراسا وتدريبا وتغييرا فى العقلية السائدة.

* ويرتبط بثقافة الديمقراطية وضع الإنتاج الثقافى الرفيع فى متناول الطبقات الشعبية وإتاحة الفرصة لها للتذوق الموسيقى وممارسة الفنون التشكيلية والاستمتاع بثمارها فى مظاهر الحياة المختلفة وهو ما يتطلب العمل على رفع مستوى الذوق العام، والارتقاء بأشكال الإنتاج الثقافى من كتب وموسيقى ومجلات وكسر احتكار الأقليات القادرة له أى جعل المنتج الثقافى فى متناول الجميع ، الأمر الذى يعزز ثقة المواطن فى ذاته ويضاعف قدرته على المشاركة ويسفر فى نهاية الأمر عن شيوع منظومة جديدة من القيم التى تقرب بين ممثلى الفئات المختلفة من رجال ونساء بغض النظر عن المستوى الاقتصادى لهم وربما كان محو الأمية الثقافية هدفا أساسيا لابد أن تلتزم بأدائه وسائل الإعلام على

وجه الخصوص فى المرحلة القادمة.

* القبول بمبدأ التعددية المعرفية، على أن تكون مبنية على احترام الآخر بدون فقدان الهوية. وبالنسبة لرجال الدين الإسلامى والمسيحي، نجد أن جيل الشباب منهم لا يحصل على مساحة كافية ليتعرف فيها على الآخر فالمسيحى يعرف الإسلام من مسيحى مثله وكذلك المسلم وهكذا فإن المعرفة تسير فى خط واحد.

* كسر ثنائية المعرفة العلمية والعامية بكسر ثنائية النخبة والجمهور أو العامة والخاصة والتعامل مع الجمهور بوصفهم منتجين وأصحاب اختصاص بوصفهم فاعلين بما فيهم العاطل عن العمل، فهو فاعل بطريقة أو بأخرى فى مجتمعه وقد ثبت وجود قطيعة بين الجمهور من جانب والمثقف من جانب آخر والعامة ملأوا الشوارع وأصبحت لهم مواقف خاصة كما أن العلاقة بين الجمهور ورجال الدين علاقة وثيقة بعكس علاقتهم مع المثقفين.

* الشفافية وقبول النقد الذاتى فليس عيبا أن نشعر بأن لدينا عيبا لأن الذى يحدث الآن أن غيرنا يقول ذلك لنا ولأننا لدينا ثقافة الرفض فإننا نرفض دون محاولة للإصلاح.

٣ـ الاعتماد المتبادل فى الثقافة العربية

* إذا كنا قد أشرنا إلى ظاهرة التفاوت الثقافى بين الأقطار العربية نتيجة لتاريخها القريب فإن جملة القواسم المشتركة التى تجمعها تخفف من حدة هذا التفاوت

وتجعل تذويبه ضمن نطاق التعددية المشروعة فى الحاضر والمستقبل أمرا مقدورا عليه . وربما كاد التراث الماضى بمذخوره المعرفى والدينى والعلمى والأدبى أن يكون قوام هذه القواسم لغويا وفكريا وهنا ينبغى أن ننتبه إلى ضرورة إعمال النقد الفعال فى هذا التراث لإسقاط الجوانب السلبية المعوقة منه واستصفاء العناصر الإيجابية البناءة لأن الإصرار على إبقاء الخلايا الميتة فى ثقافة نامية يشل حركتها ويعوق تطورها . ولابد من التواصل بأكبر مساحة ممكنة اجتماعيا من الحرية فى هذا الصدد . ولابد أيضاً أن تكف السلطات الرسمية فى الأقطار العربية عن المزايدة وادعاء الوصاية على المثقفين، فعمليات النقد الحيوى بكل ما يصحبها من معارك تمثل ظواهر إيجابية لابد من خوضها لدفن مخلفات الماضى والإبقاء على ما يتلاءم فحسب مع توجهات المستقبل.

لا تكاد توجد ثقافة مثقلة بمواريثها تمارس عبادة الأسلاف مثل الثقافة العربية ولابد لنا أن نتحرر من هذا العبء ونتصرف فى ميراثنا بشكل راشد لا يخضع للقهر الدائم ويتطلب ذلك منا أن نعتد، إلى جانب تراثاتنا الوطنية والقومية المحلية، بذلك التراث الإنسانى الذى أصبح ملكا للبشرية ودعامة لنهضة شعوبها فتراث عصر النهضة الأوروبى متكأ لنا فى صناعة موجتنا الخاصة، وأدبيات حقوق الإنسان وثورات التحرير تعيننا فى صناعة تصورنا لموقفنا اليوم مثلما تعيننا الجوانب الإيجابية فى تراثنا القديم فتعزيز روح الشراكة الحضارية يتطلب أكثر من مجرد التسامح مع الآخر، يتطلب الإقرار بعدم امتلاك الحقيقة وضلال الأعداء كما يتطلب نبذ كل أشكال العنف المادى والمعنوى عند التعامل مع الآخرين وعند توهم العداوات وخلط المصالح السياسية بالتوجهات الثقافية والفكرية. وإذا كانت الحريات التى يمارسها

الآخرون تؤدى بهم إلى توهم صراعات وحروب ثقافية وحضارية لا حقيقة لوجودها فإن نضجنا ومعرفتنا بمنجزات حضارتنا وعلاقاتها الحميمة بالثقافات الأخرى السابقة عليها واللاحقة لها يجعلاننا فى موقف أكثر حكمة وأعمق وعيا بطبيعة التحولات التاريخية.

وإذا كانت منطقتنا العربية هى مهد الأديان السماوية العظمى فى الماضي، فلا ينبغى أن تكون ميدان صراعها فى الحاضر، خاصة فى عصر لم تعد فيه الإيديولوجيات الدينية هى المحرك الأساسى للتاريخ وأصبحت الحريات الدينية التامة هى قانون العصر. وإذا كانت درجات قربنا من الغرب متفاوتة طبقا للظروف التاريخية لكل إقليم، فإن الطابع العام ينبغى أن يعتمد على التعاون والتفاهم والشراكة وعلى تبادل المصالح والتركيز على عمليات التثاقف الخلاق بين الشعوب بآلياتها الطبيعية المتدرجة.

ويقتضى مبدأ الاعتماد المتبادل فى الثقافة العربية على التركيز على ثقافة الشباب فى الوطن العربى بحيث تتوجه إلى ما يسهم فى حل مشكلات البطالة وتفتح الحدود بين الدول للعمالة الحرة بأولوية مقننة على غيرها من أبناء الثقافات الأخرى لأن التجانس الدينى واللغوى والنفعى يجعل العربى أولى بموقع العمل من الآسيوى أو الغربى ما دام يملك الكفاءة المهنية ذاتها على أن يتوجه الاهتمام إلى الجوانب المستقبلية فى تنمية المهارات التكنولوجية ودخول عصر التواصل الرقمى بكفاءة واستيعاب متطلبات التحديث وأخذ زمام المبادرة فى الطفرات التكنولوجية.

إن تحويل الشباب العربى إلى طاقة منتجة للمعرفة والمعلومات مسئولية كل المؤسسات العربية من حكومية وأهلية لأن تنمية بعض الجزر المعزولة يخلق من

المشكلات أكثر مما تقدم من الحلول فالمحيط العربى أولى بتوجيه الاستثمارات إليه طبقا لوعى عربى محلى لا يتسلح بالديماغوغية ولكن يحتكم إلى العقل والحكمة والمصلحة المشتركة. ولاشك فى أن ترسيخ هذا الوعى إنما هو عمل ثقافى فى الدرجة الأولى يسهم فيه الكتاب والإعلاميون وقادة الفكر المؤثرون فى تشكيل الرأى العام.

ومن مظاهر الاعتماد المتبادل، التنسيق بين المؤسسات القائمة على الإنتاج الثقافى والراصدة لأشكاله المختلفة فى أمرين على قدر كبير من الأهمية:

أولهما، توثيق الواقع الثقافى العربى فى مجمله فى بيانات وإحصاءات سنوية ترصد آليات الإنتاج وأشكال المتابعة وكذلك تنسيق الجهود فى تنظيم أنشطة النقابات العربية والمهنية ونشر نتائجها لتحقيق المردود الثقافى لها على كل الأصعدة خاصة منظمات الطب والهندسة والعلوم والقانون والتربية.

ثانيهما، اتخاذ مؤسسات الجامعة العربية خاصة بعد تطويرها وزيادة دعمها وفعالياتها – منطلقا للقيام بمشروعات كبرى ذات طابع مستقبلى فى الثقافة العربية مثل تطوير اللغة العربية وتطويعها لأساليب الترجمة الحاسوبية ولتيسير الثقافة العلمية وتطوير المجامع العلمية العربية التى بقيت لسوء الحظ خارج إطار الحركة التاريخية ووضع الموسوعات العلمية والثقافية لخدمة القارئ العربى والدخول إلى عصر التنافس الحر مع المؤسسات العالمية فى إطار المشاركة الفعالة فى عصر المعلوماتية الذى يتطلب جهدا عربياً منظما يستوعب ما يتم إنجازه على المستوى القطرى ويحتضن المشروعات ذات الطابع القومى التى لا تنفرد بها دولة دون أخرى. والواقع أن ما يعانيه العرب من تدهور صورتهم فى الإعلام الغربى مصدره الافتقار إلى هذا الجهد الموحد المشترك والانكفاء على المشروعات المحدودة فى إطارها القطرى التى

لا تقنع بالآخرين. وإذا كانت صناعة السينما والبرامج التليفزيونية الناجحة، وكذلك صناعة الكتاب والترجمة، مما يحتاج إلى استثمارات ضخمة، فإن تكافؤ فرص المشاركة فى الإنتاج بين الدول ذات الخبرات الفنية الوفيرة والدول ذات القدرات الاقتصادية العالية، دون حساسيات لا مبرر لها، هو ما يمكن أن يتيح الفرصة لإطلاق مشروعات كبرى يمكن أن تحقق عائدا ماديا وأدبيا غير مسبوق كما أن تفعيل أدوات الإنتاج الثقافى هو الذى يملأ السوق العربية ويجعلها منافسة لغيرها من الأسواق.

٤ ـ الإجراءات التى تؤدى إلى تنشيط الاعتماد المتبادل فى الثقافة العربية.

وبناء على ماسبق، يمكن أن نقترح مجموعة من الإجراءات التى تؤدى إلى تنشيط الاعتماد المتبادل فى الثقافة العربية، على أن تتولاها المؤسسات الحكومية والمنظمات المدنية على السواء.

* إقامة مؤتمرات خاصة بالثقافة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وذلك بأفق تداول الشأن الثقافي، وإعادة الاعتبار للمثقف العربى الذى بات يشكل مشروعا اجتماعيا ثقافيا من شأنه أن يرتقى بالثقافة العربية إلى مستوى المواجهة والمزاحمة الثقافية.

* إقامة ندوات تعددية مركبة، يمكن أن يجتمع فيها كل فئات المجتمع تمثل كل أنواع الفكر كالمثقفين ورجال الاقتصاد ورجال القانون والسياسة وغيرهم وذلك لمناقشة القضايا المتعلقة بالمجتمع.

* إعادة النظر فى الآليات المالية المخصصة للدعم الثقافى قياسا على ما عليه بعض الماليات واستثمار الأموال العربية فى تعزيز وتدعيم آفاق الإبداع الفنى فى العالم العربى بإعفاء الإنتاج الثقافى العربي، من كتب وأفلام وصحف ومجلات ومعارض فنية وحفلات موسيقية، من كل القيود الرقابية والرسوم الجمركية، وإعطاء تبادل الدول العربية لهذه المنتجات أولوية على غيرها. كما يمكن دعوة اتحادات الإذاعة والتليفزيون للاتفاق على نسبة مشتركة من برامج البث لا تقل فى عدد ساعاتها على نسبة ما يبث من الثقافات الأخرى والارتفاع بمستواها التنافسى فى الآن ذاته.

* تطوير صناعة الكتاب والوصول بها إلى آفاق غير مسبوقة تعين على تشجيع عادة القراءة.. وما الكتاب المسموع أو المقروء إلا خطوة فى سبيل ذلك ولابد أن تتبعها خطوات لإتاحة المعارف كلها عن طريق الانترنت (Online) والمكتبات الإكترونية.

* تنمية مشروعات النشر الإلكترونى المتبادل وتعميمها فى كل الأقطار العربية، خاصة فى الصحف والمجلات الثقافية وتعميمها على مستوى كل المنتجات الفكرية والإبداعية بحيث يقوم اتحاد الناشرين العرب بصياغة اتفاقيات مفتوحة ينضم إليها الراغبون من جميع الأقطار للحصول على النسخ الإلكترونية من الكتب والمجلات، وإعادة طبعها فى أقطارهم على سبيل التبادل حينا ومقابل رسوم مخفضة لحقوق التأليف والنشر حينا آخر بحيث ينشط بهذا سوق الكتاب ويتضاعف إنتاجه وتحل مشكلات توزيعه بين الأقطار العربية.

* الثقافة العربية تعانى من عجز كبير فى ميدان الكتاب وفى عدد الكتب

ونوعيتها، وهو ما يستوجب إقامة مشروعات ثقافية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص خصوصا أن القطاع الخاص بدأ يلعب دورا حيويا وواضحا فى الإنتاج الثقافى وفى تعميم النتاج الثقافى فى العالم العربى الأمر الذى يساعد على تحرير النشاط الثقافى والنتاج الثقافى من سطوة الحكومات وعلى إقامة مشروعات عربية مشتركة لخدمة القراءة من خلال طبعات شعبية للكتاب.

* تنشيط مؤسسات الترجمة العربية الحكومية والأهلية وتنسيق اختياراتها فى مسارين متوازيين أحدهما الترجمة من العربية إلى اللغات الحية والأخرى الترجمة إلى العربية من هذه اللغات مع التركيز على الجوانب العلمية والإبداعية والمستقبلية وتخصيص دعم مادى وإشراف علمى وتوجيه تنسيقى كاف لهذه الأنشطة.

* إنشاء هيئات ثقافية فاعلة تضم المثقفين فى جميع أنحاء الدولة الواحدة وكذلك فى كل الدول العربية ابتعادا بذلك عن الاختلاف الذى قد ينجم من التعددية التى يشهدها البلد الواحد.

* تشكيل جبهة ثقافية ترصد حالات القمع الثقافى فى الوطن العربى هدفها الدفاع عن حرية المثقف العربى وأمنه فى وجه الانتهاكات السلطوية والمجتمعية.

* إنشاء صندوق عربى يتبنى المثقف العربى عند الحاجة.

* وضع آلية لتوطين العلماء ودراسة ظاهرة هجرة العقول المستنيرة من العالم العربى.

* الإشادة بالتجارب الثقافية المميزة والناجحة فى العالم العربى وإبرازها وكذلك الجهد المؤسسى الذى يقوم به بعض الجهات العربية لخدمة الثقافة العربية لما فى ذلك من فتح باب للأمل.

٥ـ خاتمة.

بمثل هذه الخطوات، يمكن للثقافة العربية أن تتجدد ولخطابها أن يتحدث، ليسهم بفعالية فى تحقيق الإصلاحات التنموية الشاملة فى الوطن العربي. على أنه ينبغى لنا أن نأخذ فى الاعتبار أن ذلك بمثابة إعداد وتجهيز أرضية لأجيال آتية تريد أن تعيش فى زمن أو فى عصر أفضل من العصر الذى نعيشه.

المحور الرابع

الإصلاح الإجتماعى



١ ـ مقـــــدمة

وقع الحديث عن الإصلاح الاجتماعي في العالم العربي في الوقت المناسب والزمن الملائم. ومن المعتقد أن دعوة مكتبة الإسكندرية إلى الإصلاح كانت تعبيرا عن ضمير أمة تعيش حالة مخاض يتردد في فضائها الحديث عن الإصلاح الاجتماعي، وهو الحديث الذي يعكس حالة موضوعية في واقع المجتمع العربي اقترنت بمظاهر سلبية عديدة وصنعتها عوامل عديدة كذلك. ويفرض استمرار هذه الحالة مزيدا من التخلف على واقع المجتمع العربي. ولذلك، بدت الدعوة إلى الإصلاح تعبيرا عن حاجة النظام العربي فالمجتمع كائن عضوي له حاجاته المرتبطة ببقائه. وفي بعض اللحظات التاريخية، تدرك المجتمعات الحضارية أنه إذا استمرت الأوضاع على النحو الذي تسير به فإنها سوف تواجه الانهيار حتما. وحينما تعي المجتمعات المتتاليات السلبية لهذه الحالة فإن الحاجة إلى التغيير تبرز قوية. إضافة إلى أن الحاجة إلى الإصلاح قد تكون ذات طبيعة إرادية تدركها الصفوة المثقفة وتدعو إليها كي تكون أمينة مع دورها الطليعي وكي تجنب مجتمعاتها نتائج الاستمرار في حالة تدفع بها إلى مزيد من الانهيار.

إن الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي كانت – من ناحية – أحد احتياجات النظام العربي من أجل البقاء وهي – من ناحية ثانية – تعبير عن الدور الطليعي المعين للصفوة المثقفة. بيد أن بروز الحاجة إلى الإصلاح، سواء على مستوى المجتمع أو على

مستوى الصفوة، كان نتيجة لثلاثة متغيرات أساسية.

يتمثل المتغير الأول في الأوضاع الاجتماعية التي تسود المجتمع العربي وهي في مجملها أوضاع ذات طبيعة سلبية. فقد تحولت غالبية المجتمعات العربية إلى اقتصاد السوق وأصبح عليها خلال العقود الأربعة الأخيرة أن تؤسس تغييرات شاملة كانت في البداية استجابة لانتصار النظام الرأسمالي وتفرده ثم أصبحت بعد ذلك خضوعا لعالم تحكمه تفاعلات العولمة. في هذا الإطار، عانت غالبية هذه المجتمعات من ظواهر سلبية عديدة فقد اتسعت مساحة التهميش الاقتصادي وتراوح عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من السكان، ويعيش ٢٥٪ من السكان الفقراء تحت خط الفقر المدقع. وتعاني المجتمعات العربية من العشوائيات كذلك حيث تحاط المدينة العربية بحزام من العشوائيات القابلة للانفجار في أي لحظة. وتسير العمل في هذه المجتمعات بيروقراطيات غير قادرة على الإبداع، وهي بسبب انخفاض رواتبها دخلت من أبواب الرشوة والفساد. يضاف إلى ذلك أن شريحة رجال الأعمال التي عرفت طريقها الاقتصادي، ومضت فيه لم تعثر على أدوارها الاجتماعية أو تحددها بعد. حدث ذلك كله في عصر بدأت فيه التنمية – على الصعيد العربي – تحقق معدلات متدنية، كما بدأت الدولة ذاتها تنسحب من دورها التنموي. ونتيجة لذلك ولأسباب ثقافية وسياسية أخرى ازدادت مساحة التهميش الاجتماعي حيث تتزايد مساحة القطاع السكاني الذي يعاني من عدم إشباع الحاجات الأساسية أو من تردي أوضاع الخدمات العامة ومن ثم يتعمق ويتزايد مخزون التوتر الاجتماعي الذي قد يجد تصريفا مؤقتا من خلال أحداث العنف والتطرف. غير أن ازدياد مخزون التوتر يصبح ضاغطا من أجل الإصلاح الذي إذا لم يتحقق فالانفجار هو النتيجة الحتمية التي يتحطم معها كل شيء. ويعني ذلك أن الظواهر السلبية في واقع المجتمع العربي تشكل بحد ذاتها قوة ضغط من أجل ضرورة الإصلاح الاجتماعي.

ويتمثل المتغير الثاني في ضغط القوى العالمية الرأسمالية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإصلاح الاجتماعي في العالم العربي والشرق الأوسط، وذلك لاعتبارين : الاعتبار الأول أن الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية في بعض المجتمعات العربية قد وصلت إلى طريق مسدود وأن طبيعة قهرية تسببت في إنتاج جماعات العنف في نطاق المجتمع العربي. وتدعي هذه القوى العالمية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن استمرار الظروف الاجتماعية غير الملائمة لحياة البشر يمكن أن يولد مزيدا من العنف حتى يفيض فينال من المجتمعات الغربية المتقدمة. ومن ثم، فإن تخفيف منابع العنف والتطرف والإرهاب يقتضي إجراء إصلاحات اجتماعية وثقافية وسياسية تساعد على إشباع حاجات البشر من ناحية وتحقق استقرار هذه المجتمعات من ناحية ثانية، وكذلك حماية القوى العالمية نفسها من احتمالات العنف والإرهاب على أرضها من ناحية ثالثة. ويتصل الاعتبار الثاني باستخدام القوى العالمية لدعوة الإصلاح بوصفها آلية للضغط على الصفوات الحاكمة في العالم العربي لكي تكون مطواعة وخاضعة لقراراتها. فمن خلال الدعوة إلى الإصلاح يمكن أن تبرر تدخلها في أحوال هذه المجتمعات وباستخدام هذه الدعوة يمكنها تأليب جماهير هذه المجتمعات على صفواتها القومية.

ويتمثل المتغير الثالث في إدراك بعض الصفوات الحاكمة في العالم العربي لضرورة الإصلاح الاجتماعي. البعض رأى ذلك في محاولة لتطوير أوضاع المجتمع القومي كي يتحقق المزيد من الاستقرار الاجتماعي الناتج عن إنجاز معدلات تنموية عالية أو نتيجة لإشباع الحاجات الأساسية للبشر والقضاء على بعض الظواهر السلبية الكائنة في فضاء المجتمع وذلك لقطع الطريق أمام أية تدخلات خارجية في شئون المجتمع القومي. ولذلك، فإن هناك أنظمة سياسية طرحت الرغبة في الإصلاح الاجتماعي والسياسي. وعلى خلاف ذلك، نجد أن بعض الأنظمة العربية دعت إلى الإصلاح لأنها وجدت نفسها فجأة بين سندان الضغط الداخلي حيث الجماهير غير المشبعة

التي تنفجر طاقة حرمانها، ومطرقة القوى العالمية، وذلك لتطويع إرادتها. على هذا النحو، يصبح الإصلاح الاجتماعي مخرجا رشيدا تتبناه الصفوة الحاكمة لتستعيد الرابطة العضوية بينها وبين جماهيرها، وكذلك حتى تستطيع تحييد أو تقليص ضغط القوى الخارجية فتقطع الطريق على تدخلها.

ويشير المتغير الرابع إلى أن العالم الذي نعيش فيه مع بداية الألفية الثالثة أصبح عالما محكما أو قرية صغيرة. النظام هو القاعدة الحاكمة لتفاعل هذا العالم ومن ثم لم يعد مسموحا الخروج على النظام العالمي. وعلى هذا النحو يمكن القول بانقضاء عصر الثورة الذي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات - والثورة حالة فوضوية أحيانا- ليحل عصر الإصلاح التدريجي والمنظم والمحسوب والذي تقبله الأطراف العديدة في النظام العالمي وأبرزها الدولة القومية والقوى العالمية المسيطرة والمؤسسات العالمية ذات الفاعلية. ونظرا لأن الإصلاح الاجتماعي ملأ فضاء العقد الأول من الألفية الثالثة فإنه كان من الطبيعي أن تأخذ به مجتمعات العالم بوصفه صيغة مثلى للتغيير الاجتماعي. ولقد كان المجتمع العربي من المجتمعات المؤكدة لهذه الدعوة وذلك لأن المجتمعات العربية بحكم واقعها وظروفها هي الأكثر حاجة إلى التغيير على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

واستنادا إلى ذلك بادرت أنظمة سياسية واعية بالدعوة إلى الإصلاح بحيث تعانقت هذه الدعوة مع رغبة الجماهير في الإصلاح الاجتماعي من ناحية وإدراك الصفوة الاجتماعية والثقافية من ناحية ثانية، وهي الروح التي تجسدت في دعوة مكتبة الإسكندرية لمؤتمرها عن الإصلاح بالمعنى الشامل. وفي هذا الإطار اجتمع أعضاء المحور الاجتماعي من مختلف الوفود العربية ليناقشوا القضايا التي وردت في الورقة الأساسية التي قدمت مسبقا حول هذا المحور ونعرض فيما يلي لاتجاهات الحوار في الجلسات الأربع التي عقدت في نطاق هذا المحور.

١ - معنى الإصلاح الاجتماعي وطبيعته

طرحت أثناء جلسات المؤتمر في نطاق المحور الاجتماعي بعض الأفكار المتعلقة بمعنى الإصلاح الاجتماعي. بداية، يؤكد البعض أن المجتمعات العربية تعيش حالة أزمة وأن الإصلاح الاجتماعي يعد آلية الخروج من هذه الأزمة. وفي هذا الإطار يعني الإصلاح أن ما هو قائم في حاجة إلى تطوير إن لم يكن تغييراً. والسؤال الذي يطرح في هذا الشأن هو : في أي اتجاه ينبغي أن يتحقق الإصلاح؟ تؤكد الإجابة عن ذلك أن الإصلاح يكون في اتجاه يتيح للمجتمعات حياة أكثر أمانا واستقرارا ويمنحها قدرة أكبر على النمو وتحقيق الإنجازات. كما يعني الإصلاح بالنسبة للأفراد والجماعات إمكانية التعبير عن أنفسهم وفق اختياراتهم ومعتقداتهم كما يعني الفرصة والإمكان الأكثر فاعلية من أجل المشاركة في الحياة العامة. وربما لا تكون كلمة الإصلاح الاجتماعي هي الكلمة المناسبة الآن في ظل الوضع المأساوي الذي تعيشه المجتمعات العربية. غير أنها تصبح الكلمة المناسبة في حالة غياب أية عناصر واعدة بالتغيير النوعي على المدى القريب.

في هذا الإطار يصبح الإصلاح الاجتماعي هو الهدف والغاية الحقيقية لكل إصلاح لأنه يعني إصلاح المجتمعات من خلال إصلاح المؤسسات والتأثير في مجرى السياسات على مختلف المستويات. وأقصد بالمؤسسات مؤسسة الأسرة والمدرسة والإعلام. فهذه المؤسسات بحاجة إلى تطوير وتحديث وهو ما نعنيه بالإصلاح، أي إصلاح المنظومة القيمية التي تقدمها هذه المؤسسات التي تتولى إنتاج وإعادة إنتاج البنية الثقافية والقيم الاجتماعية المتصلة بها مثل قيم المساواة والقبول بالآخر والقيم المتصلة بالعمل والاجتهاد والالتزام، وهو ما يعني أن الإصلاح الاجتماعي ينبغي أن يؤكد إصلاح السياسات الثقافية. والسؤال الذي نطرحه هو: أية سياسات ثقافية نختار الإجابة عن هذا تؤكد ضرورة أن يعتمد الإصلاح الاجتماعي على السياسات

الثقافية التنويرية التي تتجه إلى إعمال العقل والتي لا تستند إلى التحريم أو التكفير. كما ينبغي أن يدعو الإصلاح الاجتماعي إلى تأكيد سيادة القانون على الجميع دون استثناء جماعة أو فئة أو فرد فذلك هو الشرط الأولي ليتمكن القانون من حماية حقوق الأفراد جميعهم بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الدين كما أنه يتيح للأفراد قدرا كافيا من الحرية من أجل التعبير عن أنفسهم، ومن أجل الاستفادة من خبراتهم العامة والخاصة لفهم رشيد لواقعهم.

ويدفعنا الحديث عن الإصلاح الاجتماعي إلى الحديث عن الإصلاح الديني والإشارة إلى أهمية هذا الأخير في تخليص المرجعيات الاجتماعية من الأساطير والتقاليد التي اكتسبت صفة المقدس دون وجه حق وذلك حتى يتحقق الاستقرار الاجتماعي الذي ننشده وفق معايير رشيدة. ولنجاح الإصلاح الاجتماعي فإن عقدا اجتماعيا ملائما ينبغي أن يتأسس ليؤكد حقوق الأفراد والمجتمعات في أن تمارس خياراتها ومعتقداتها بحرية تامة تحت سقف قانون عادل تضمنه سلطة عادلة. كما أن نجاح الإصلاح يتطلب منا أن نفهم واقعنا وأن نحلل عناصره الأساسية. ومن المؤكد أننا سوف نكتشف ارتباط هذه العناصر بعضها بالبعض الآخر، أي ارتباط المشكلات الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية الأمر الذي يفرض ارتباط الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية نتيجة لذلك فكل قضية اجتماعية وسياسية في الوقت نفسه.

ويرتبط الإصلاح الاجتماعي بمتغيرات الماضي والحاضر والمستقبل فكلها سلسلة من المتغيرات المترابطة. وإذا كان من السهل تحديد المتغيرات الفاعلة في الماضي والحاضر فإنه من المهم أن نعطي أوزانا نسبية لهذه المتغيرات حتى يمكننا الوصول إلى إدراك أكثر فاعلية وإفادة في صياغة المستقبل. ويمكن في هذا الاتجاه أن نعمل على تقليص فاعلية بعض المتغيرات ذات الآثار السلبية في الماضي لتغدو أقل خطرا في المستقبل وعلى العكس يمكن تعظيم فاعلية المتغيرات ذات النتائج الإيجابية. فإذا

أردنا الإصلاح فلابد من تحديد متغيرات المستقبل بدقة سواء المستقبل البعيد أو الوسيط أو القريب.

وإذا كان الإصلاح الاجتماعي يستهدف تحقيق التطور والتقدم، فإننا بحاجة إلى تجديد مفهوم التقدم الذي نستهدفه للمجتمع العربي.. وهنا نطرح تساؤلا: هل التقدم العربي يختلف عن التقدم الغربي؟ سوف تعقد ندوة في مكتبة الإسكندرية خلال الفترة القادمة، ندوة حول بحث مقارن أجراه أستاذ ألماني من جامعة هارفارد طبقه على ثلاث ثقافات، الثقافة العربية الإسلامية، وتمثلها مدينة الإسكندرية، والثقافة الهندية وثقافة أمريكا اللاتينية. ويسعى البحث إلى التعرف على مدى اختلاف مفهوم التقدم بين هذه الثقافات وإلى معرفة هل تعمل كل ثقافة على تطوير مؤشرات معينة للتقدم. لكن المؤشرات العالمية قد تكون مضللة، وهناك خلاف حول مدى مصداقية المؤشرات التي اعتمدها تقرير التنمية الإنسانية العربية ومدى ملاءمته للواقع العربي. ويعني ذلك أننا إذا كنا نتحدث عن الإصلاح الاجتماعي فمن الضروري تحديد مفهوم التقدم الذي ينشد الإصلاح تحقيقه أو تجسيده.

يضاف إلى ذلك أن جهود الإصلاح الاجتماعي ينبغي أن تراعى الخصوصيات أو التباينات العربية. فبرغم تجانس المجتمع العربي نسبيا وبرغم وجود قواسم مشتركة عديدة بين الأقطار العربية فإن هناك تفاوتات كبيرة بين هذه الأقطار نتيجة للتاريخ الاجتماعي وأيضا نتيجة للظروف الاجتماعية الاقتصادية الأخرى. ومن ثم فإن ما هو صالح لقطر عربي معين قد لا يكون صالحا لقطر آخر. ولذلك، فإنه من الضروري بلورة نظرية للإصلاح العربي تراعي التفاوت في النضج الاجتماعي والتاريخ الاجتماعي لكل بلد عربي. وإن كان من الضروري أن نعطي اعتبارا دائما للقواسم العربية المشتركة التي ينشدها الإصلاح، مثل العمل على تأسيس دولة القانون فقد انتهى عهد الدولة البوليسية وأصبحنا في زمن تأسيس التعددية الفكرية والسياسية واحترامها، مع ضمان حرية التعبير وحرية التفكير جنباً إلى جنب، هذه قواسم ينبغي أن تطبقها كل دولة عربية على حدة. أما قضايا التعليم والتركيب السكاني

وحالة المعرفة والعلم والبحث، ومدى قبول الآخر في المجتمع، وحالة تطور المجتمع المدني، فهى كلها قضايا قد تختلف من مجتمع عربي إلى آخر. وعلى ذلك، ينبغي أن تراعى سياسات الإصلاح المتعلقة بهذه القضايا خصوصية كل قطر عربي واختلاف ظروفه فبعض سياسات الإصلاح الاجتماعي قد تكون مناسبة لبعض الدول وغير مناسبة للبعض الآخر. وعلى سبيل المثال، حينما نتحدث عن المشاركة السياسية للمرأة، فإننا نجد أن السياق الاجتماعي ملائم لذلك في بعض المجتمعات، على حين أن سياقات اجتماعية أخرى لا تزال ترفضه. وفي بعض المجتمعات العربية، نجد أحزابا سياسية راسخة واقتربت من أن تلعب دورا فعالا في نطاق ممارسة ديمقراطية سليمة، على حين أن كلمة "حزب" نفسها محرم تداولها في الحديث العام وفي الصحافة في مجتمعات عربية أخرى. وكذلك كلمة "انتخابات" التي لم تكن بعض البلاد العربية تسمح بتداولها في الصحف. وقد وافقت بعض المجتمعات العربية أخيرا على استخراج "بطاقة هوية" للمرأة واعتبر ذلك في حد ذاته إنجازا، كما عبرت عن ذلك إحدى المشاركات بقولها "لقد اعتبرنا ذلك حاجة كبيرة أعطتنا إحساسا بأننا مواطنات". وبرغم أن "بطاقة الهوية" غير ملزمة وتحتاج لموافقة ولي الأمر كي تصدر سواء كان الزوج أو الأب إلا أن صدورها يعد مؤشرا على أننا نتحرك على طريق الإصلاح. وهي في الحقيقة قد صدرت بضغط نسائي وضغط مجتمعي طول المدى "لعدد كبير من السنين". ويعني ذلك أنه من الضروري مراعاة تباين مستويات التطور بين المجتمعات العربية. لماذا نلجأ، إذن، إلى الصياغات العامة في الإصلاح بدلاً من أن نخاطب دولا بعينها حول ضرورة التطوير فيما يتعلق بقضايا أو مشكلات معينة؟

وهكذا برزت ثلاث وجهات نظر فيما يتعلق بمدى مراعاة الإصلاح الاجتماعي لحالة التفاوت بين المجتمعات العربية. تؤكد إحدى وجهات النظر على أنه – لكي يكون الإصلاح فعالا – يجب مراعاة مستوى التطور الاجتماعي الذي بلغه كل مجتمع من المجتمعات العربية ومدى تقبل أو رفض هذا المجتمع العربي أو ذاك لوضع إصلاحي محدد بحيث يكون القبول للتعامل مع هذا الوضع أو المشكلة المقترنة به

مقدمة لأخذ الحلول المقدمة لها بعين الاعتبار. وفي هذا الأمر، فإننا نحن نحافظ على السيادة السياسية التي يتمتع بها كل بلد عربي. على خلاف ذلك، هناك وجهة نظر أخرى تذهب إلى أنه مادمنا نتحدث عن إصلاح عربي، فإنه ينبغي أن نضع نصب أعيننا ضرورة التحرك من خلال الإصلاح الاجتماعي في اتجاه تحقيق تجانس عربي. وينتج عن ذلك ضرورة أن نتعامل مع القضايا أو المشكلات المختلفة باعتبارها تخص المجتمع العربي ككل وعلى كل مجتمع أو قطر عربي أن يتعامل مع الوضع الذي يحتاج إلى إصلاح من خلال سياسات ترتقي بأوضاعه إلى المستوى العربي المقبول. أما وجهة النظر الثالثة فتؤكد ضرورة أن نكون عمليين فيما يتعلق بسياسات الإصلاح الاجتماعي وبرامجه التي نوصي بها وأن نوصي بحد أدنى من الإصلاح فيما يتعلق بقضايا أو مشكلات معينة شاملة ومشتركة، ثم نترك لكل دولة تحديد مدى الإصلاح الإضافي الذي تحققه ،حيث إن ذلك محكوم بالظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع.

إلى جانب ذلك أكد المجتمعون على بعد التدرج والانتقائية في الإصلاح الاجتماعي. ونقصد بالتدرج أن الإصلاح يتجه إلى إحدى المشكلات أو القضايا الاجتماعية المتضمنة في هذا الجانب أو ذاك من الجوانب أو النظم الاجتماعية. فإصلاح أي شيء لا يتم بين يوم وليلة وقد يستغرق مدة من الزمن. وفي هذا البعد يختلف التغيير من خلال منطق الإصلاح عن التغيير استنادا إلى منطق الثورة فالتغيير الإصلاحي يكون في العادة متدرجا يستند إلى أن عناصر المجتمع مرتبطة ببعضها البعض، وأن تغيير أو إصلاح أحد العناصر من الممكن أن يقود إلى إصلاح عناصر أخرى. ويرتبط بذلك أن الإصلاح ينبغي أن يكون انتقائيا ليس من الضروري أن يتناول كل مكونات المجتمع جملة واحدة فإن ذلك قد لا تحتمله بعض الأبنية الاجتماعية الهشة أو الضعيفة فهناك بعض العناصر التي يمكن أن تخضع للإصلاح بالفعل ومن الممكن أن يساعد إصلاحها إلى دفع الإصلاح ليشمل قضايا أو

مشكلات أخرى. كما أن الإصلاح يمكن أن يكون انتقائيا على الصعيد العربي، بمعنى أن القضايا التي يتناولها الإصلاح في قطر عربي معين قد لا تكون هي ذاتها القضايا التي يتناولها الإصلاح في قطر عربي آخر.

وانتقل المتحاورون إلى بعد آخر من أبعاد الإصلاح الاجتماعي يتعلق بتحديد الأولويات التي يتجه إليها الإصلاح وكيف يمكن إنجاز هذا التحديد. في هذا الصدد، نجد وجهتين للنظر: وجهة النظر التي تمثل تجربة الاتحاد الأوروبي وترى أن لدينا قضايا كثيرة تحتاج إلى الإصلاح وأننا إذا تناولناها جملة واحدة فلن ننجح بل علينا أن نختار قضية أو مشكلة بعد أخرى استرشادا بالأسلوب الذي تبناه الاتحاد الأوروبي. فقد بدأت الوحدة الأوروبية عام ١٩٤٩، حيث تطورت بمبادلات تجارية في البداية انتقلت بعد ذلك إلى قضايا الإعفاء الجمركي، ثم تم الانتقال إلى القضايا المتعلقة برأس المال. ومازالت هناك مشكلات الدقة والتنوع الثقافي التي يسعى المختصون إلى التغلب عليها. ويعني ذلك أن علينا أن نكون عمليين ونختار المفيد ومن المفيد نختار المهم ومن المهم نختار الأهم وذلك كي لا يتضخم الجهد المطلوب أمام إمكانياتنا المحدودة فنقف عاجزين وطبعا نحن نعرف مشكلاتنا العربية في كل مجال ونستطيع بطبيعة الحال أن نضع لها سلما من الأولويات المتصاعدة.

أما وجهة النظر المقابلة فترى أنه ليس لدينا وقت لتحديد الأولويات فالاتحاد الأوروبي حقا تطور تدريجيا لكن القضايا كانت كلها مدروسة ثم وضعت هذه القضايا والدراسات أمام أصحاب القرار ليتخذوا القرارات المناسبة التي تحدد أولويات هذه القضايا. فأصحاب القرار هم الذين يحددون الأولويات، وهم الذين يختارون الحلول الملائمة ولسنا نحن أو اللجان العلمية هي التي تحدد الأولويات.

وهنا مجموعة من القضايا التي نالت قبولا من قبل الحاضرين وهي القضايا التي تتصل بواقع المجتمع العربي وامتلاكه إمكانيات القيام بعبء الإصلاح الاجتماعي ويمكن بلورة هذه القضايا على النحو التالي:

١- المجتمع العربي يمتلك الإمكانيات والموارد الملائمة لتحقيق التقدم والتي يمكن أن تكون طوع الإصلاح الاجتماعي فهو لديه الموارد الاقتصادية المتمثلة في الخامات أو رؤوس الأموال الاقتصادية أو البشرية أو الاجتماعية. غير أن هذه الموارد، وإن وجدت، فإنها قد تكون غير مستغلة أو مستغلة بصورة غير ملائمة. وفي هذا الإطار فإن الإصلاح الاجتماعي ينبغي أن يقدم تشخيصا لسبل الإصلاح سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي غير أننا ينبغي أن نتحرك بما هو قطري ونجنح به في اتجاه ما هو قومي. كما أن على الإصلاح الاجتماعي أن يكتشف ويسلك السبل الأكثر ملاءمة، لتعميق الاستفادة من الموارد على المستوى القطري وتأكيد التكامل على المستوى القومي العربي.

٢- المجتمع العربي يشغل مكانة محورية في التفاعل أو الحوار بين الحضارات ومن ثم فإنه من الضروري أن يعمل الإصلاح الاجتماعي على تعظيم قدرات هذا المجتمع للمشاركة في الحوار، وذلك من خلال استدعاء بعض عناصر التراث التي يمكن أن تساعد على دعم قدرات المجتمع للمشاركة فليس كل التراث متخلفا، كما أن على المجتمع العربي ألا يختفي وراء صدفة التراث، بل إن عليه أن يسعى للاستفادة من خبرات الآخرين في الإصلاح الاجتماعي، فالتفاعل بين الحضارات والاستعارة الحضارية يمكن أن تستنفر طاقة الإبداع والتجديد الحضاري.

٣- الإصلاح الاجتماعي هو حالة أو عملية من الشراكة ينبغي أن يسهم الشركاء فيه بشفافية لإنجازها. في هذا الإطار يعد الباحثون الأكاديميون شركاء أساسيين في عملية الإصلاح الاجتماعي فهم الذين يحددون مشكلات المجتمع التي ينبغي للإصلاح تناولها وهم الذين يقومون بدراستها لاستكشاف الحلول الملائمة لها وهم الذين يحددون أولويات المشكلات أو

الحلول. كما يعد أصحاب القرار شركاء أصلاء في الإصلاح الاجتماعي وهم الذين يقومون بالمواءمة بين حل مشكلات معينة وغيرها استنادا إلى مرجعية المجتمع التي تحدد احتياجاته الأساسية. يضاف إلى ذلك أن الصفوة الاجتماعية والثقافية يمكن أن تلعب دورا محوريا في عملية الإصلاح الاجتماعي خصوصا من خلال قيامها بجهود التنوير بين الجماهير بتعميم ضرورة مواجهة مشكلات أو قضايا معينة بحلول محددة، وذلك حتى يمكن تجنيد أو تعبئة الجماهير لمواجهة هذه المشكلات. كذلك تعد الجماهير فاعلاً هاما في عملية الإصلاح الاجتماعي، وذلك باعتبار أن الجماهير هي التي تتولى تجسيد المشروع الاجتماعي الذي قد يؤكد عليه الإصلاح الاجتماعي. ويعني ذلك أن الإصلاح الاجتماعي هو حاصل جهد أو إسهام هؤلاء الشركاء الأربعة، ومن ثم فإن غياب مشاركة أي فاعل ينعكس سلبا على مقدار الإصلاح الاجتماعي الذي تحقق.

٢- مداخل ومناهج وآليات الإصلاح الاجتماعي

نحاول في هذه الفقرة التعرض لثلاثة أبعاد. يتمثل البعد الأول في مداخل الإصلاح الاجتماعي أي من أين يبدأ الإصلاح الاجتماعي وما هي الزاوية التي سوف ندخل منها لإصلاح المجتمع، بينما يتصل البعد الثاني ببعض الإجراءات المنهجية التي تلزمنا لتحديد مدى ملاءمة الإصلاح الاجتماعي المتبع لتطوير المجتمع ثم قياس التقدم الذي تحقق من خلال الإصلاح الاجتماعي في المجالات المختلفة. بينما يتعلق البعد الثالث باقتراح المتحاورين بعض الآليات التي يمكن أن تساعدنا في تحديد طبيعة الإصلاح الاجتماعي الملائم، أو التي تتصل بتطبيقه لتطوير المجتمع. وهو ما يعني أن هذه الفقرة سوف تتصدى في الغالب لبعض القضايا المنهجية.

١/٢ مداخل الإصلاح الاجتماعي .

فيما يتعلق بالبعد الأول الخاص بمداخل الإصلاح الاجتماعي، اقترح المتحاورون عدة مداخل لتحقيق الإصلاح الاجتماعي، يمكن بلورتها فيما يلي .

١/١/٢ المدخل التربوي .

يعتبر هذا المدخل أحد مداخل الإصلاح الاجتماعي، حيث يمكن الاعتماد على التربية والتعليم بوصفها مدخلا للنهوض بالمجتمع، ذلك أن تطوير العلم يساعد على حل المشكلات المختلفة التي قد تواجه المجتمع. ولكي تتحقق الاستفادة من العلم، فإن من الضروري أن نستند إلى نظام تربوي ملائم يساعد على تطوير المعرفة التي تسهم في تقدم الأمة. والحالة النموذجية لتبني هذا المدخل – في النهوض بالمجتمع – هي ما حدث في الولايات المتحدة، بعد أن حقق الاتحاد السوفيتي سبقا فضائيا علميا حينما أرسل سفينة فضائية تحمل "الكلبة لايكا" في عام ١٩٦٤ر فقد جمعت الزعامة الأمريكية حينئذ (الرئيس كينيدي) الصفوة العسكرية والأكاديمية والثقافية وأخبرهم أن الروس وصلوا إلى الفضاء، ولابد أن تسبقهم الولايات المتحدة خلال فترة لا تتجاوز سبع أو ثماني سنوات يتحقق فيها هدف الوصول إلى القمر وبصورة أكثر كفاءة من الاتحاد السوفيتي. وكان من نتيجة ذلك، أن أسس الأمريكان ما يمكن أن يسمى بجامعات البحث Research University ، حيث تم انتقاء حوالي ٧٥ معهدا وكلية من حوالي ٣٦٠٠ ثم انتقاء عشر جامعات فحسب من الخمس وسبعين، أي عشر جامعات سميت جامعات بحثية، ضُمَّ إليها أفضل الأساتذة من

الولايات المتحدة الأمريكية، وأفضل الأساتذة في العالم، فقد أخذت أمريكا من إنجلترا وحدها ٨٠٠ أستاذا وقدمت إلى هذه الجامعات ميزانيات كبيرة لاستكمال هندستها، وتم تجنيد أفضل الطلاب ليدرسوا على أيدي هؤلاء الأساتذة، بل صدر قانون جديد يلغي سن المعاش لبعض الأساتذة، ويعطي الميزانية التي تطلبها هذه الجامعات بلا قيود. وعملت هذه الجامعات بجدية، فحققت للولايات المتحدة تفوقا ساحقا على الاتحاد السوفيتي في مجال الفضاء. ويتضمن التقرير الأمريكي الشهير "أمة في خطر" ما اقترن بمثل هذه العملية من أفكار.

ولكن هناك بعض الانتقادات التي توجه إلى هذا المدخل، وذلك من زاوية أن طبيعة النظام السياسي، هي التي تحدد فرص فشله أو نجاحه. وذلك لأن التربية والتعليم والبحث يكونان عادة في خدمة النظام السياسي فهو الذي يحدد السياسات التربوية والتعليمية. ولذلك، لن يحقق الاعتماد على المدخل التربوي لتحقيق الإصلاح الاجتماعي المنشود أية نتائج بدون دعم النظام السياسي. وهناك بعض النظم السياسية التي تفرض قيودا عديدة على البحث العلمي أو التعليم والتربية، سواء عن قصد أو سوء سياسة، الأمر الذي يعني – في النهاية – ضرورة تأكيد أن هذا المدخل وحده غير كاف لتحقيق الإصلاح الاجتماعي المنشود.

٢/١/٢ المدخل المجتمعي أو التغيير من أسفل.

ويقوم بالإصلاح الاجتماعي وفق هذا المدخل اثنان من الفاعلين: الفاعل الأول، ويتمثل في الجماهير المحرومة أو المهمشة، سواء كان تهميشها اقتصاديا "كالفقراء" أو ثقافيا مثل "المحرومين من التعليم" أو سياسيا "كالمحرومين من المشاركة السياسية" أو

المنسحبين منها. وفي عقد الستينيات والسبعينيات، كان بإمكان المهمشين أن يقوموا بالثورات وحركات التمرد الجماهيرية الواسعة كي يقوموا بالإصلاح الاجتماعي، أو يشكلوا قوة ضغط من أجل تحقيق الإصلاح الاجتماعي. غير أن النظام العالمي الحالي أصبح أكثر إحكاماً، بحيث أصبحت الثورات الجماهيرية وقائع استثنائية فريدة مع بداية الألفية الثالثة.

ولقد حل الفاعل الثاني في العقود الأخيرة محل الفاعل الجماهيري الثوري الذي لعب دوراً في فترة تاريخية سابقة. ويتمثل هذا الفاعل الجديد في المجتمع المدني الذي يسعى إلى تعبئة الجماهير وتنظيمها من أجل المشاركة في تجسيد الإصلاح الاجتماعي. ولم يستطع المجتمع المدني القيام بجهود الإصلاح الاجتماعي، من أسفل، من خلال الجماهير وبهم، وذلك لإحداث التغيير المطلوب الذي قد تواجهه بعض الأنظمة السياسية بقدر من المنع والكبت. غير أننا نلاحظ أن الظروف أصبحت أفضل لكي يقوم المجتمع المدني أو يشارك في تحقيق الإصلاح المنشود، خاصة بعد أن فرضت العولمة انسحاب الدولة من القيام بالجهد التنموي الأساسي لكي يقوم به القطاع الخاص. ولأن العولمة أصبحت تؤكد حضور المجتمع المدني في توجهاتها الأساسية، وبخاصة حضور المنظمات غير الحكومية، للمشاركة في عملية التغيير أو الإصلاح الاجتماعي، فإن هذه المنظمات – إلى جانب إسهامها المباشر في إحداث التنمية – تدرب الجماهير وتنشئهم من أجل المشاركة في تطوير مجتمعهم في المجالات المختلفة.

ومن الضروري – في هذا الإطار – أن تلعب الصفوة الاجتماعية والثقافية دوراً رئيسيًّا في تطوير وعي الجماهير واستنفار جهودهم من أجل المشاركة في تأسيس تنظيمات المجتمع المدني. هذا، إلى جانب تقديم جهودهم الطوعية لتنفيذ أهداف

هذه التنظيمات، ومراقبة أدائها، وذلك من أجل أن تعمل تنظيمات المجتمع المدني على تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتأكيد المشاركة السياسية. وهو الأمر الذي يجعل لتنظيمات المجتمع المدني قوة ضاغطة، تسهم في توجيه السياسات الاجتماعية بما يخدم مصالح المجتمع في مجالاته المختلفة.

٣/١/٢ التغيير من أعلى.

وهو المدخل الذي يقوم معه النظام السياسي بعملية التغيير لتحقيق الإصلاح الاجتماعي المنشود. ويحدث ذلك حينما تعمل بعض الأنظمة السياسية على تخطيط الإصلاح الاجتماعي والسياسي كي يصل إلى أهداف محددة. وبرغم أن أسلوب التوجيه المركزي للتغيير كان إحدى صيغ عقود الخمسينيات والستينيات، فإن بعض الأنظمة - ابتداء من السبعينيات وحتى مطلع الألفية الثالثة - تولت بنفسها توجيه تغيير مجتمعاتها في عالم يركز على القطاع الخاص واقتصاد السوق وانسحاب الدولة من توجيه التنمية. مثال على ذلك ما حدث بالنسبة لدولة ماليزيا. وما حدث منذ فترة في الصين ومازال يحدث الآن. ففي الصين بدأ التغيير من أعلى حيث أمسكت الدولة الصينية بمقاليد الأمور وسيطرت عليها بطريقتها الخاصة. والنظام السياسي - هو الذي يتولى إحداث التغيير، وهو الذي يحدد مداه، أي نسبة التغيير، وهو الذي يحدد مجاله واتجاهه أيضا. ويعني ذلك أن كل شيء يجب أن يكون محسوبا حتى لا يحدث الانفلات الذي حاول الغرب أن يحدثه من خلال "تمرد الطلاب في الميدان السماوي" الذي لم ينجح فيه الغرب الرأسمالي في الصين مثلما نجح في الاتحاد السوفيتي. وقد قمعت الصين الحركة كي لا تحدث فوضى تحت دعاوى الإصلاح، ثم بدأت الإصلاح من أعلى. غير أن هذا المدخل قد يصلح في

مجتمع ولا يصلح في مجتمع غيره. وهو لا ينجح عادة إلا إذا كان النظام السياسي، متجسداً في صفوته، يتمتع بقدر عالٍ من الطهارة والشفافية ويتبنى التغيير مقتنعا أعمق الاقتناع. كما يتطلب هذا المدخل امتلاك الدولة لموارد أساسية تستطيع بواسطتها تحقيق الإصلاح الاجتماعي المنشود.

٤/١/٢ المدخل الخارجي.

وقد برز هذا المدخل في الفترة الأخيرة باعتباره أحد المداخل الأساسية لتحقيق التغيير الاجتماعي أو القيام بالإصلاح الاجتماعي. ويستند هذا المدخل إلى تماسك النظام العالمي، بحيث برزت فيه بصورة تلقائية قوى عالمية اكتملت لها السيطرة على صعيد النظام العالمي. وقد تتخذ هذه القوى شكل الدولة الأقوى أو العظمى في العالم، وتسعى أحياناً لإحداث التغيير في بعض المجتمعات بما يحقق مصالحها أو يحمي أمنها أو ينشر نمط حياتها على الصعيد العالمي.

وتتمثل القوة الثانية في المؤسسات الدولية، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو قانونية مهتمة بحقوق الإنسان. وقد ازدادت هذه المؤسسات قوة على الصعيد العالمي بحيث أصبحت تمتلك إمكانية التدخل في شئون الدولة القومية. وتعد الشركات المتعددة الجنسية هي القوة العالمية الثالثة التي بإمكانها إحداث التغيير أو الإصلاح الاقتصادي الاجتماعي بما يحقق مصالحها، خاصة أن بعض الشركات المتعددة الجنسية تمتلك اقتصادا يعادل اقتصادات عدة دول. يضاف إلى ذلك أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات أصبحا أكثر فاعلية، وتحولا إلى قوة قادرة على إحداث التغيير أو الإصلاح الاجتماعي المنشود.

وإذا كان المدخل الخارجي لإحداث التغيير وتحقيق الإصلاح المنشود محدود الفاعلية في الستينيات، فإن فاعليته بدأت تتنامى مع عقد السبعينيات، حيث بدأت عمليات العولمة، والاتجاه إلى دعم القطاع الخاص. وهي الفترة التي استمرت حتى الآن، وأخذت تشهد انسحاب الدولة من عملية التنمية وإحداث التغيير الاجتماعي، بل افتقادها السيطرة على فضائها الإعلامي وتلا ذلك تراخي سيطرتها على اقتصادها. وفي الفترة الأخيرة، بدأت تظهر ادعاءات عالمية حول ضرورة الإصلاح السياسي والثقافي في مجتمعات الشرق الأوسط والعالم العربي، وهي الادعاءات التي جسدها مشروع " الشرق الأوسط الكبير" الذي يجسد بصورة واضحة فاعلية المدخل الخارجي في إحداث التغيير أو الإصلاح الاجتماعي المنشود.

غير أننا نعتقد أن هذا الفصل بين المداخل المختلفة لتحقيق الإصلاح الاجتماعي يعتبر نوعاً من التجريد النظري، بينما الواقع الاجتماعي يشهد تفاعلا إيجابيا بين هذه المداخل المختلفة لإحداث الإصلاح الاجتماعي بالمعنى الشامل. ويرجع ذلك إلى أن التغيير أو الإصلاح عملية كلية وشاملة، ومن الطبيعي أن تشارك المتغيرات الداخلية المتنوعة، متحالفة مع المتغيرات الخارجية، لإحداث الإصلاح الذي يحقق تطوير أوضاع المجتمع وإمكانياته. ويحدث ذلك إذا كانت هناك سيطرة على تفاعل بين هذه المتغيرات أو المداخل بصورة منظمة ومقننة تحقق نتائج ايجابية بالنسبة لتطوير المجتمع. غير أننا نلاحظ، في الفترة الأخيرة، أن المتغيرات الخارجية هي المتغيرات الفاعلة التي تؤكد ضرورة الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وهي المتغيرات التي تستلزم تفاعل المداخل وترابطها.

٢/٢ مناهج الإصلاح الاجتماعي.

يتصل البعد الثاني ببعض الإجراءات المنهجية التي تساعد في تقييم أداء الإصلاح الاجتماعي، وتوجيهه الوجهة التي تسهم في تحقيق نتائج إيجابية للمجتمع. وفي هذا الإطار ،اقترح المتحاورون إجراءات عديدة ذات طبيعة منهجية. يتمثل البعد المنهجي الأول في ضرورة الابتعاد عن الـ "ينبغيات" حتى لا نغرق صاحب القرار في مجموعات من المثاليات المنفصلة عن الواقع. فنحن لسنا صانعي قرار، وكل ما يمكن أن نسهم به هو أن ننقل صور الواقع بأمانة وموضوعية إلى صاحب القرار كي يتخذ قراره بما يتلاءم مع المعطيات الواقعية.

يضاف إلى ذلك أنه من الضروري الاهتمام ببعدي التنظير والتطبيق أثناء وضع برامج الإصلاح الاجتماعي. والاهتمام بالتنظير يعني أننا ندرك الإصلاح الاجتماعي في بعد أشمل، فالتنظير هو أرفع مستويات التفكير، وهو يتيح رؤية الإصلاح من جوانب أو زوايا مختلفة، لأنه أكثر تجريدا وينظر إلى معطياته من علٍ فيراها في علاقاتها المختلفة. أما قصر الاهتمام على البعد التطبيقي أو الميداني فيؤدي فقط إلى إدراك التفاصيل الواقعية لعملية الإصلاح الاجتماعي والنتائج المختلفة المترتبة عليها. والحالة المثالية أن يتعانق التنظير مع التطبيق ليشكلا إطاراً علميًّا وموضوعيًّا لتوجيه الإصلاح الاجتماعي.

من الأبعاد المنهجية التي ينبغي الاهتمام بها بعدُ التراكم المعرفي. فنحن – في هذه الورقة مثلا – نقوم بنوع من الوصف الذهني الذي نصل من خلاله إلى تحليل دقيق للفلسفات والمنهجيات والإستراتيجيات التي يمكن أن توجه الإصلاح الاجتماعي، ونطرح من خلال التأمل الفردي – أو الحوار الجماعي – أفكارا ومقترحات علمية وبرامج مدروسة. ومن المؤكد أن مثل هذه الأفكار والمقترحات نوقشت – بعضها أو كلها – في مؤتمرات سابقة. ولذلك، فإن علينا أن نبدأ من

حيث انتهى غيرنا، حتى لا يضيع الوقت وتتبدد الطاقة، فالتراكم يعتبر إحدى الخواص الرئيسية للعلوم الاجتماعية، ولابد من التركيز عليه بوصفه خاصية تفرض البدء من حيث انتهى غيرنا أو من سبقونا.

ويعني ذلك أننا، ونحن نحاول أن نفهم واقعنا الاجتماعي الذي يتحقق فيه الإصلاح، لا نبدأ من الصفر، ولكن من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أجريت حول جوانب الواقع الاجتماعي المختلفة التي تحتاج إلى الإصلاح أو التغيير الاجتماعي. وذلك من خلال تبني أسلوب أو منهج إعادة التحليل Secondary Analysis الذي يجمع فيه الباحث مجموعة من الدراسات التي تتعلق بموضوع معين ويعيد تحليل بيانات هذه الدراسات والبحوث ونتائجها ليصل إلى مجموعة من النتائج ربما لم يستطع الباحث الأصلي الوصول إليها. وهو الأمر الذي يسهم في تحقيق التراكم عبر مستوياته المثالية، ويؤكد أننا لا نبدأ من الصفر ولكن من حيث انتهى الآخرون.

ومن الإجراءات المنهجية التي ينبغي الاهتمام بها فيما يتعلق بالإصلاح الاجتماعي، ضرورة تطوير بعض المؤشرات لقياس أداء الإصلاح في المجالات المختلفة وتقييمها. ويطرح ذلك إشكالية لابد من مناقشتها تتعلق بمصداقية مؤشرات تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، أو تقرير التنمية الإنسانية العربي، حيث توضع الدول العربية في ترتيب مع ألمانيا واليابان، وتأخذ رقماً معيناً في هذا الترتيب. وأعتقد أن مثل هذه المؤشرات العامة تسقط الخصوصيات العربية، وتصبح غير ذات معنى إذا قرئت بالنظر إلى طبيعة السياق العربي. من هنا، يعتقد أن بعض المؤشرات الموجودة في تقرير التنمية الإنسانية الذي صدر عن العالم العربي تحتاج إلى مزيد من الدراسة. ويرجع ذلك إلى أن المؤشرات في مثل هذه الحالات تصبح الوسيلة التي نستطيع بواسطتها متابعة ما يحدث في العالم العربي.

وتأكيداً لذلك، فإنه ينبغي تطوير مؤشرات لقياس الإصلاح الاجتماعي على

مستويات مختلفة. فمثلا يمكن أن تكون هناك مؤشرات تنموية على الصعيد العربي بكامله، إضافة إلى أنه من الممكن تطوير مؤشرات تتأكد فاعليتها داخل كل قطر عربي. وفي مصر، هناك مؤشرات تم تطويرها على مستوى المحافظات، وهو أمر في غاية الأهمية لأنه ييسر متابعة التنمية من الداخل. وإذا كنا نهتم بتحديد معنى الإصلاح الاجتماعي وهويته وفاعليته في المجالات المختلفة، فإن علينا - في هذه الحالة - تأكيد حاجتنا الملحة إلى تطوير المؤشرات التي نقيس أداء الإصلاح الاجتماعي على أساسها ونتولى تقييمه.

ومن الضروري - والأمر كذلك - التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الحديثة. فمتابعة ما يتم في المواقع المختلفة لشبكات المعلومات الحديثة، تتيح لنا التعرف على الحقائق بوعي، الأمر الذي يجعلنا ندرك طبيعة ومضامين ومستوى أداء الإصلاح الاجتماعي. وعلينا كذلك أن نؤسس لأولادنا علاقة بأدوات الثورة الرقمية، وأن نراقبهم هم يستعملونها من واقع خبرتنا ومعرفتنا. وإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تكون لدينا صحيفة إلكترونية أو صحيفة مكتوبة، حتى يمكن أن نتابع ما يتم إنجازه.

ومن الأبعاد الأساسية التي ينبغي إنجازها، إنشاء مرصد اجتماعي، أو مراصد تستطيع متابعة التطورات أو التغيرات الحادثة في مختلف جوانب المجتمع، وذلك وفق مؤشرات موضوعية تكون هي المنطلق لرصد التوتر الاجتماعي الذي قد ينشأ نتيجة لتطبيق إجراءات التغيير أو الإصلاح الاجتماعي.

ولا ينفصل عن ذلك تحديد المشكلات أو القضايا التي يتجه الإصلاح الاجتماعي للتعامل معها، إضافة إلى تحديد الأولويات في هذه القضايا أو المشكلات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرصد الاجتماعي يساعدنا، استنادا إلى مؤشرات محددة، على تقييم أداء وإنجازات الإصلاح الاجتماعي.

٢/٣ آليات الإصلاح الاجتماعي.

لا شك أن تحقيق الإصلاح الاجتماعي يحتاج إلى آليات عديدة ومحددة. ومن الممكن – في هذا السياق – تأكيد عدة آليات من شأنها أن تساعد في تفعيل هذا الإصلاح. وأولى هذه الآليات المثقفون أنفسهم، بوصفهم في طليعة الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح الاجتماعي، وذلك من حيث أنهم يساعدون في تحقيق قضاياه أو مشكلاته، بالإضافة إلى دورهم التنويري العام. وإذا كانت الأنظمة السياسية هي التي تطلب القيام بالإصلاح الاجتماعي الآن، فإن من الضروري أن يستجيب المثقفون لهذا المطلب، خصوصا أنهم غابوا أو غيبوا في فترات تاريخية سابقة، عندما وضعوا أنفسهم في خدمة ديمقراطية ودكتاتورية وثورية كاذبة ومزيفة، وأعطوها حجماً أكبر مما كان لها. ولا نريد الآن أن نعيد الأمر نفسه، فيغترب المثقفون عن واقعهم الاجتماعي، ونفقد استقلاليتنا ومعنى وجودنا، بدل أن يظل المثقفون صوتا مسموعا دائما، يقلق ويقترح وينتقد ويرفض. وفي هذا الإطار، لابد من قيام المثقفين بدورهم الريادي والقيادي الذي تخلوا عنه في فترة معينة، وفرض عليهم أو فرضوا على أنفسهم التخلي عن واجبهم خلال هذه الفترة. وهم مطالبون، الآن، أكثر من أي وقت مضى، بالقيام بدورهم التنويري في التعريف بأهمية الإصلاح ومتطلباته. ومن الإنصاف، في هذا السياق، الاعتراف بالدور الذي قام به المثقفون الذين لم يخلوا بواجبهم، وظل فاعلين، بعيدا عن فئة السلطة والمديرين، حريصين على الاستمرار في طريقهم، ودفعوا ثمن ذلك غالياً في نضالهم ضد الاستبداد، ومن أجل الحرية.

وتتمثل الآلية الثانية في الإصلاح الاجتماعي في أهمية تعميم التجارب الناجحة في المجتمع المدني بالتحديد. حيث قد تنجح بعض الجمعيات الأهلية في

القيام ببعض الجهود التنموية الشاملة كما حدث للمنظمات الأهلية التي تتشكل من مجموعة من الأفراد لتعمل في منطقة معينة، والتي تبذل جهداً للحصول على مصادر محلية للتمويل، بعيداً عن الدولة، كي لا تتحكم الدولة فيها، ومن خلال تدوير القروض تستطيع القيام بجهود كبيرة في مدى توسيع نطاق الأسر المستفيدة. ومعروف أن زيادة عدد المستفيدين يمكن تؤدي بالمنظمات الأهلية الجديدة إلى افتتاح فروع جديدة، فتنتشر فروع المنظمة الأهلية عبر المجتمع كله، ويتسع نطاق الأسر المستفيدة من هذه المنظمة وفروعها المنتشرة عبر المجتمع.

ويمكن نقل تجربة المنظمة الأهلية الناجحة من مجتمع عربي إلى آخر، وذلك عبر الأشخاص أو الشبكات العربية، سعيا إلى تطوير المجتمع، وإصلاح أوضاعه الاجتماعية من خلال تعميم هذه التجارب الناجحة، وتعظيم نجاحها على الصعيد العربي.

ويعد البحث الوظيفي أو البحث الموظف إحدى الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح الاجتماعي، سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد القطري. ويتحقق ذلك إذا استطعنا تحديد القضايا أو المشكلات المختلفة التي يجب تناولها أو مواجهتها من خلال الإصلاح الاجتماعي. وبعد ذلك، نستطيع أن نشكل مجموعة من حوالي مائة باحث عربي من الباحثين الأكفاء في مجالات التخصص المختلفة، ثم نقدم لهم تمويلا عربيًّا، وذلك لكي يبحثوا قضايا مختلفة في مجالات عديدة، في الطب والهندسة والعلوم الاجتماعية والإنسانية وتكون النتائج العلمية التي يتوصلون إليها في هذه البحوث عونا على مواجهة المشكلة أو مجموعة المشكلات موضع الاهتمام.

ومن الضروري ملاحظة أن هذه الآليات التي ذكرناها لتحقيق الإصلاح الاجتماعي هي على سبيل المثال فقط، إذ يمكن ابتكار آليات جديدة تساعد على تأسيس الإصلاح الاجتماعي أو توسيع نطاقه.

٣ - مجالات الإصلاح الاجتماعي

برغم أن بناء المجتمع العربي يحتاج إلى إصلاح من جوانب مختلفة، وكذلك بناء المجتمعات القطرية، لكن منطق الإصلاح الاجتماعي يفرض أن نبدأ بمعالجة أحد جوانب المجتمع أو إحدى القضايا ثم ننتقل منها إلى مجال أو قضية أخرى. ومن هذا المنطلق، فإن من الضروري البدء باستعراض مجالات الإصلاح الاجتماعي المختلفة وقضاياه أو مشاكله، وترتيب هذه المجالات والقضايا أو المشاكل في أولويات، والبدء بعدة مجالات دون غيرها، لأهميتها وتأثيرها في غيرها وذلك باعتبار أن هذه المجالات يمكن أن تشكل القاطرة التي تقود عملية التغيير أو الإصلاح الاجتماعي، ونعرض فيما يلي للمجالات التي تم التأكيد عليها .

١/٣ التربية والتعليم.

يعد مجال التربية والتعليم من المجالات الهامة التي ينبغي أن يطرقها الإصلاح الاجتماعي. وحينما نتحدث عن التطوير التربوي، فإننا نتذكر مصلحين ومجددين عظماء – كالشيخ محمد عبده – كتبوا في أوائل القرن الماضي، ولا نزال نتحدث عن القضايا التي عالجوها، كما لو أن الزمان توقف ولم يتحرك. هذه المسألة لابد أن نطرقها ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين. كما لابد أن نتذكر التجربة الأمريكية في تطوير التعليم كمدخل لإصلاح أحوال الأمة. وقد حدث ذلك كما أشرنا حينما اهتزت الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إطلاق السوفييت سفينة

الفضاء "سبورتينيك"، وكان رد الفعل الأمريكي الإيجابي الذي اقترن بتضخم الميزانيات العالية في اتجاه البحث والتعليم وبناء المكتبات. يعني ذلك أن قضية التربية والتعليم من القضايا الهامة التي ينبغي مقاربتها بشكل غير تقليدي إذا أردنا النجاح للإصلاح الاجتماعي، وذلك لأهمية التربية والتعليم بوصفها مدخلا فاعلا في تشكيل الثروة البشرية التي سوف تتحمل أعباء تنمية وتحديث المجتمع.

ويشير الاهتمام بقضية التربية والتعليم إلى أننا بحاجة إلى ثورة تربوية، فتعليمنا التقليدي والسائد يحتاج إلى ثورة، لأنه بحالته هذه لم يقدم عالما عربيا متميزا ولا مدرسة عربية لها نظرية وتطبيق ونتائج عربية. نحن نحتاج إلى تطوير المدرسة، وهذا التطوير يحدث في المجتمعات الأخرى كل عشر سنوات تقريباً. ونعني بالمدرسة مدرسة تتولى تربية المواطن من خلال برنامج عملي حسب قطاعات تخصصية معينة. كما أننا نحتاج إلى تغيير المناهج بصورة جذرية، بحيث نجعلها تبتعد عن العمل في ظل القيم التقليدية. ولا يجب أن يقوم التعليم على المنع أو النواهي فحسب: لا تكذب، لا تسرق ...، فأسلوب النواهي فرغنا منه وأصبح أسلوبا بدائيا. يجب أن تتم التربية ويتحقق التعليم في ظل أخلاقيات القرن الحادي والعشرين، وأن يدرب التعليم النشء على تحمل المسئولية في المجالين العام والخاص، وأن يزود التعليم الأبناء بقدر ملائم من القيم المناسبة للحياة التي نعيشها الآن، وإلا فكيف يمكن لهم أن يتعاملوا مع التكنولوجيا الحديثة؟! لابد أن نعلمهم كيف يفكرون على نحو مستقل، وننمي فيهم القدرة العقلية على التساؤل، ولا نملي عليهم طريقة بعينها في التفكير. ويجب أن يدرب التعليم أبناءنا على كيفية امتلاك المعلومات وأهميتها وأساليب التعامل معها بشكل نقدي، كما أن علينا أن نغرس في نفوسهم وعقولهم أن التعليم عملية مستمرة على امتداد الحياة.

كما يتطلب تطوير التعليم عندنا تأكيد الطريقة الاختبارية التجريبية العملية. ولا تتعارض هذه الطريقة مع الدين ولا مع الفن ولا مع الأخلاق. فإذا حاولنا تأمل

واقعنا العربي في هذا الصدد فسوف نجد أن مساحة التعليم الاختباري أو التجريبي لا تتجاوز ٣٪ – ٥٪ والباقي تعليم نظري، تاريخي أو أسطوري، أو أي شيء من هذا القبيل. هذا بالإضافة إلى ضرورة أن يكون مضمون المناهج والمقررات الدراسية متطورا، مضمونا جديداً يعكس رؤية جديدة، إذ لا ينبغي أن يكون هذا المضمون استمرارا لما هو قائم في المجتمع، وإنما متطوراً بما يسبق المجتمع، وبما يجعل من التعليم القاطرة التي تتولى تغيير المجتمع وإصلاح أوضاعه. إن عملية تطوير التربية والتعليم تنطلق منه إلى غيره من الجوانب العديدة في المجتمع، فالتعليم المتميز تنعكس نتائج تميزه على مجالات الحياة من حوله. ولذلك، لابد من وجود مجموعة من المبادئ التي ينبغي الاتفاق عليها لتطوير التعليم في العالم العربي والمجتمعات القطرية. ويمكن أن نذكر بعضا منها على النحو التالي:

أ) أن يكون لدينا حد أدنى من المعايير المتفق عليها بحيث لا نقبل ما هو أقل من هذه المعايير، سواء في مراحل التعليم الأساسي أو التعليم العالي، ومن الممكن الاتفاق على هذه المعايير، مع تأكيد ضرورة مواكبة المعايير العالمية.

ب) يجب أن نطلب من علمائنا مراجعة بعض القيم التي تدفع بالتنمية إلى الأمام داخل المؤسسات التعليمية. بمعنى أن تؤكد المؤسسات التربوية والتعليمية عكس النزعة الجماعية وليس الفردية، كما تؤكد الإبداع وعدم التقليد أو الاتباع، وكذلك الكفاءة. ونضيف إلى ذلك القيم التي ترفض سلوكيات المحسوبية وتؤثر اللامركزية على المركزية. وهناك قيم أخرى يحتاج نظامنا التربوي إلى تأكيدها، مثل عدم النفاق، والإتقان، والتفكير العلمي. وأخيرا، ينبغي دمج القيم السابقة في مضامين مقررات العملية التعليمية.

ج) إذا كان هناك اتفاق على معايير التعليم فيجب أن يكون هناك اتفاق على وسائل قياسها. وهي مسألة من المسائل التي يمكن أن يشترك فيها باحثو المجتمع العربي سنويا، إذ يجب أن تنشئ كل دولة عربية مؤسسات للاعتماد وضمان الجودة

فيما يتعلق بأداء العملية التعليمية. وينبغي أن تكون العلاقة قوية بين هذه المؤسسات بما يحقق تبادل الخبرات ويتجه بالعمليات التعليمية اتجاها تتجانس فيه القدرات والإمكانات.

وهناك مسألة أخرى ينبغي الاهتمام بها في مجال جهود الإصلاح الاجتماعي للنظم التربوية والتعليمية في مجتمعاتنا، إذ ينبغي تخليص المضامين التربوية والتعليمية من النزعة الأبوية، البطريركية، ومن التفسيرات الدينية التقليدية وغير المتجددة. وفيما يتعلق بطغيان النزعة الأبوية البطريركية على أدائنا التعليمي، نجد أن المؤسسات التعليمية في العالم العربي تعاني مثل جميع المؤسسات العربية من التراتبية الهرمية، من النظام الأبوي، كما تعاني في مضامين المناهج من غياب التفكير النقدي، فالنظام التعليمي عندنا يعتمد على التلقين، وعلى حشو معلومات ليس لها قيمة الآن. والنتيجة هي عجز المؤسسات التعليمية عن إعداد أبنائنا من أجل المستقبل. وفي الوقت نفسه، تغيب عن مؤسساتنا ثقافة الحوار، فمن الأمور غير الموجودة عندنا أن يعارض الطالب أستاذه أو يناقشه. ولذلك، نجد أن ثقافة المشاركة والحوار غائبة عن فضائنا التعليمي، كما أن لغة الاحتمال غائبة عن مناهجنا التعليمية. إن لغة إلغاء الآخر هي اللغة السائدة، ونحن نعلم أبناءنا واجباتهم لكن من غير أن نعلمهم حقوقهم، رغم أن تعلم وتعليم ذلك هو سبيل نظمنا التربوية والتعليمية في بناء المواطن الفاعل المشارك.

ومن ناحية موازية، من الضروري ترشيد العلاقة بين الدين والعملية التربوية أو التعليمية، وتجديد العلاقة بين المؤسسة الدينية والعملية والتعليمية، تأكيدا لعلمانية المناهج أو المقررات التعليمية. ولا تتعلق المشكلة – في هذا المجال – بالدين في حد ذاته، ولكن بالتفسيرات الفقهية لبعض المسائل أو القضايا، فالعلمانية في التعليم لا تتناقض والدين في جوهره السمح، ولا تنفي الدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسة الدينية في تشكيل الذهنية العربية. فدور رجل الدين مهم في غرس القيم الروحية،

ولا يقل عنه أهمية دور الفقيه في توضيح رأي الدين في قضايا عديدة، ابتداء من قضايا الاستنساخ والعولمة إلى قضايا الحيض والنفاس .

وإذا كنا نتحدث عن الإصلاح الاجتماعي الفعال، فإن من الضروري أن يكون الدين مشاركا ودافعا ومحركا .

الحاجة ماسة، إذن، إلى إصلاح ديني، والإصلاح الديني هنا لا يتناول الإسلام فقط، بل الإسلام بمذاهبه المختلفة والمسيحية، وكذلك أديان الأقليات العربية . وبرغم أن الإصلاح الديني قد تم في الغرب، فإن المسلمين والمسيحيين عندنا متخلفون في قضايا الدين على السواء . ولا نزال نحتاج إلى ثورة تشكل إصلاحا دينيا، إصلاحاً يتناول فهم الأديان التي هي عصب الحياة، فالدين قاعدة الثقافة العربية وعصبها، ولا مجال لإصلاح دونية الثقافة العربية إذا لم يتم إصلاح ديني حقيقي يخلص الثقافة العربية من الطقوس والأساطير التي لا تمت بصلة في الحقيقة إلى الدين .

ومن الضروري – فضلا عما سبق – الاهتمام بالفترة العمرية السابقة على التعليم الإلزامي، بأن يمتد التعليم إليها، فهذه المرحلة نسميها بمرحلة الطفولة المبكرة التي ننساها – عادة – في الدول العربية، إذ يبدأ التعليم الإلزامي في العالم العربي بالمرحلة الابتدائية . وقد آن الأوان لأن تصبح المرحلة السابقة على التعليم الإلزامي – أي السابقة على دخول المدرسة – جزءاً من نظامنا التعليمي . ولا ينفصل عن ذلك ضرورة الاهتمام بقضية اللغة العربية في نظامنا التعليمي منذ البداية، وذلك لأن اللغة مدخل لاكتساب المعرفة، وهي عنصر فاعل وحاكم بين العناصر المشكلة للهوية والمعبرة عنها . ومن الضروري – في هذا الإطار – أن تؤكد سياسة الإصلاح الاجتماعي وجوب أن يتقن الطفل اللغة قراءة وكتابة وفهما، بحيث لا تتحول شريحة من الذين التحقوا بالتعليم الإلزامي وتخرجوا منه إلى كم يضاف إلى القطاع الأمي . ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق التقويم والمتابعة لإتقان اللغة على الصعيد العربي .

٢/٣ إصلاح التعليم الجامعي والبحث العلمي.

من الطبيعي أن يتكامل أداء التعليم الجامعي مع المراحل السابقة التي تدخل في نطاق النظام التعليمي والتربوي. وتتضح أهمية التعليم الجامعي والبحث العلمي للإصلاح الاجتماعي من ناحيتين. الأولى، أن التعليم الجامعي يتولى تأهيل الكوادر التي تساهم في دفع التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحمل أعبائها. الثانية، أن البحث العلمي يتولى التعرف على المشكلات التي تعترض تنمية المجتمع وتحديثه، ووضع أفضل الحلول لمواجهة هذه المشكلات. لذلك، يعتبر إصلاح نظام التعليم الجامعي مدخلا هاما لتنمية المجتمع وتحديثه وإصلاحه.

وقدرة التعليم الجامعي على استيعاب كل من هم مؤهلون له أمر بالغ الأهمية من هذا المنظور. وهو أمر لا تنفصل أهميته عن حق كل من قطع المراحل التعليمية المتتابعة في أن يكون له مكان بالجامعة، كي يكون مواطنا مؤهلاً للمشاركة بفاعلية ورشاد. وأول ما يلزم إصلاح التعليم الجامعي هو تمتعه بدرجة عالية من الاستقلال والمرونة والتنوع، ذلك لأنه إذا ظلت الحكومات العربية ضاغطة أو مسيطرة على التعليم الجامعي، على نحو يصيبه بالجمود، فإنه يصبح نظاماً لا أمل فيه في دعم عملية التنمية والتحديث، ويتحول إلى مدرسة أخرى ولكن في مرحلة أعلى فحسب. ولذلك، يجب الاتفاق على أن لا تتدخل الحكومات في التعليم الجامعي، وأن لا تحد حريته، وتمنحه المرونة الكافية، سواء لإدارة شئونه أو للحصول على التمويل الملائم له أو للارتقاء بمستوى الأداء العلمي والبحثي.

ويتحقق ذلك – ابتداء – برفع سيطرة البيروقراطية الحكومية عن الجامعات العربية، سواء البيروقراطية التى تتولى مراقبتها، أو البيروقراطية التي تعوق أداءها، الأمر الذي يؤثر على إنتاج المعرفة داخل جامعاتنا، بدليل أن خريجي جامعاتنا حينما

يسافرون إلى الخارج يبدعون إبداعا دالا، ويؤكد أن البيئة المعرفية التي وجدوا فيها لا تسمح بإنتاج المعارف وأن هذه المعارف، لا تتمتع بأي احترام في مجتمعاتنا العربية، شأنها في ذلك شأن منتجيها وعلمائها، الأمر الذي يؤدي إلى تدني قدرات المجتمع العربي على إنتاج المعرفة.

وطبيعي أن يشمل إصلاح التعليم إصلاح الجامعات الخاصة وتطويرها. ويكشف تأمل أوضاع التعليم الجامعي، الحكومي والخاص، أن هناك مشكلة حقيقة يواجهها التعليم العالي تتمثل في ظهور الجامعات الخاصة. وقد كان من المتوقع أن تلعب هذه الجامعات دوراً في بناء التعليم الجامعي وتطويره، لكنها تحولت إلى مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى، وأصبحت غير صالحة لأن تكون قاطرة للتنمية العربية. والحل لهذه المشكلة هي عمل المجتمع المدني على أن يقيم جامعات خاصة، جديدة، مخصصة للعلم وتطويره، مدعومة بما يجعلها غير هادفة للربح، وبما لا يرهق الطالب إلا بتسديد جزء من تكلفة التعليم فحسب. ويبدو من موقف الدولة الحالي من التعليم العالي أنها تخلت عن التعليم الجامعي الحكومي لصالح الجامعات الخاصة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى نتائج سلبية عديدة، خصوصاً أن الجامعات الخاصة ربحية بالدرجة الأولى، ومضمونها العلمي غير أهل لأن يمنحها شرف الانتماء إلى التعليم الجامعي. ويزيد الوضع سوءا أنه لا توجد تشريعات تحدد توجهات الجامعات الخاصة، وتقيس قدراتها وفقا لمعايير عالمية، خصوصاً أن التأثير السلبي لهذه الجامعات يؤدي إلى انخفاض من مستوى التعليم الجامعي الحكومي، وذلك بسبب اعتمادها على نفس الأساتذة ولكن وفق مرتبات ومكافآت عالية.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي – في إطار الإصلاح الاجتماعي للتعليم الجامعي – أن يولي التعليم الجامعي، والنظام التعليمي بكامله، اهتماما عاليا للفئات الخاصة. وتضم هذه الفئات فئتين: فئة المبدعين والموهوبين، وهؤلاء ينبغي أن نوجه لهم عناية تسهم في جعلهم مؤهلين أكفاء لممارسة البحث وتحصيل أو إبداع العلم، ذلك

بالإضافة إلى فئة المعاقين التي ينبغي أن تعامل تعليميا بخصوصية لاعتبارات إنسانية بحتة.

وتعد عدالة توزيع الفرص التعليمية من الجوانب التي ينبغي أن يهتم بها الإصلاح الاجتماعي. ذلك أنه، برغم تأكيد غالبية الدول العربية مجانية التعليم وعدالة توزيع فرص التعليم الجامعي، إذا تأملنا أداء النظم التعليمية نجد أنها تفيد الغني على حساب الفقير. ودليل ذلك ما تؤكده أغلب الدراسات من أن المستفيد من الفرص التعليمية هم الأغنياء والقادرون وأصحاب الدخول المعقولة، وذلك على حساب فئات الفقراء وذوي الدخل المحدود، حيث نجد أن تمثيل أبناء الشريحة الأخيرة في التعليم، وبخاصة التعليم الجامعي، محدود جداً. وهو ما يعني منح القادر ماديًّا تعليمًا مجانيًّا. وفي ذلك غياب للعدل الذي يتطلب ترشيد توزيع الفرص التعليمية، كما يتطلب ترشيد تمويل النظام التعليمي والتربوي. ومن الضروري – في هذا الإطار – التأكيد على مبدأين لترشيد توزيع الفرص التعليمية وأداء النظام التعليمي بوجه عام. يتمثل المبدأ الأول في ضرورة أن لا يقف الوضع الاقتصادي الاجتماعي عقبة أمام تعليم غير القادر، خصوصا في مستوى التعليم الجامعي، وهو ما يعني أن يتم تمويل غير القادر بقروض أو منح من الدولة، يشارك فيها القادر بصورة غير مباشرة. ويؤكد المبدأ الثاني بعد التكامل الاجتماعي، بمعنى أن يشكل المجتمع التعليمي إطارا يتكافل في نطاقه الأغنياء والفقراء كي يسهموا في تحقيق أداء متميز للعملية التعليمية.

يضاف إلى ذلك أنه ليست هناك سياسة علمية في كثير من المجتمعات العربية، ويترك لكل باحث أن يدرس الموضوعات التي يريدها، ففي الغالب ليست هناك خطة، ولا يوجد ربط بين التنمية والبحث العلمي، ولا بين البحث العلمي والأمن القومي. وهذه مسألة خطيرة جدا. ففي إسرائيل – مثلا – نجد أن البحث العلمي فيها يرتبط بالتنمية والأمن القومي، ومع ذلك لا يوجد عندنا هذا الربط. ولقد حاولت المنظمة العربية للثقافة والعلوم أن تؤسس مشروعاً خطيراً لوضع إستراتيجية

علمية قومية عربية، حيث قامت المنظمة بإجراء أول مسح للقدرات العربية العلمية، كما قامت بتطوير سيناريوهات لتقدم البحث العلمي العربي. وهذا الجهد جميعه وضع بين دفتي وثيقة مطبوعة موجودة في معهد دراسات الوحدة العربية ولم يؤخذ بها للأسف الشديد.

ولا تدعم الدولة العربية – عادة – البحث العلمي، حيث يتدنى ما تنفقه الدولة في مجال البحث العلمي مقارنة بدولة كإسرائيل مثلاً، حيث تبلغ نسبة ما ينفقه العرب على البحث العلمي ١ : ٢٠٠ مما تنفقه إسرائيل. لذلك أصبح البحث العلمي دافعا للتنمية وحاميا للأمن القومي عندها، ولم يقم بالدور نفسه عندنا. ولماذا لا تبتكر المؤسسات العلمية أساليب لتمويل أنشطتها من هذا المنظور، كأن يقوم قطاع الصناعة والخدمات – مثلا – بتمويل الجامعات ومراكز البحث بما يعين هذه المراكز العلمية على القيام بدراسة المشكلات التي تعاني منها القطاعات ذات المجالات المتصلة، فتسهم المراكز العلمية في تخفيض التكلفة في هذه القطاعات ؟!

إذا تحقق ذلك للبحث العلمي، سواء على مستوى الجامعة أو مراكز البحث، فإن التعليم العالي يكون قد حقق استقلاله وتبنى موقفا يمكنه من المشاركة في التنمية وفي تطوير المجتمع.

٣/٣ الإصلاح الاجتماعي لأوضاع الأسرة والمرأة.

وبالتأكيد فإنه لا معنى للإصلاح من غير أن يشمل الأسرة ويبدأ بها. فليس من المتصور تحقيق هذا الإصلاح بدون الأسرة، لأن الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع. ولا يمكن الزعم – في هذا الإطار – بأن الأسرة من حيث هي مؤسسة للتنشئة والتربية تجاوزتها وسائل أخرى مثل الإعلام، فلم يحدث في مجتمعنا العربي – إلى اليوم –

لأن فاعليتها لا تزال قوية، سواء في الريف أو الحضر. غير أن عملية التربية أحيانا ما تكون مشوهة وتحتاج إلى إصلاح لأن الأسرة العربية - كما يؤكد الكثير من الدراسات والأبحاث - ذات طبيعة هرمية، ولا تساعد على بناء استقلالية كاملة للبشر من أعضائها، ومن ثم فهي تساعد على نمو إنسان تابع لا يستطيع أن يرفض، ولا يستطيع أن يقرر لنفسه شيئاً. وفي هذا الإطار، من الضروري أن يتجه الإصلاح الاجتماعي نحو تطوير أوضاع الأسرة كي تتخذ الطابع الديمقراطي، وتكون قادرة على إنتاج شخص يمتلك القدرة على المشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ويعد موضوع المرأة بوصفها أحد أعضاء الأسرة من الموضوعات الأساسية التي تستحق الرصد. وإذا حاولنا تأمل أوضاع المرأة وجدنا أنها تنطوي على العديد من المشكلات التي تبدأ وتنتهي بأشكال التحيز ضد المرأة، وهي أشكال تستمد قوتها من مصادر عديدة أبرزها الموروث الجامد الذي يترك آثاره السلبية في مجالات عديدة. ولا جدال في أن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ابتداء من الأصول الثقافية لهذا التمييز وانتهاء بالنواتج السياسية والاقتصادية، هو خطوة أساسية لإصلاح المجتمع. وبداية القضاء على أشكال التمييز تبدأ من الأسرة، حيث التنشئة القائمة على التفرقة بين الذكر والأنثى، وتمضي في كل مجالات المجتمع التي لا تخلو من صور هذا التمييز على كل المستويات. ولسنا في حاجة إلى تأكيد أهمية إزالة كافة أشكال هذا التمييز، خصوصا من حيث ارتباطها العضوي بتقدم المرأة الذي هو شرط حاسم لتقدم المجتمع. ودليل ذلك أن تقدم المجتمعات يقاس بمدى تقدم أوضاع المرأة، وحصولها على حقوقها، ابتداء من كونها النصف الذي يقوم بتربية نصفه الآخر. وإذا كانت الدولة العربية متحيزة في الماضي ضد تطوير مكانة المرأة ومنحها حقوقها كاملة، نتيجة شروط وعوامل عديدة، فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي الإعلان العالمي بالحقوق الإنسانية للمرأة، والبداية الحقيقية لاستعادة حقوقها المهدرة. وقد تطرقت هذه الاتفاقية إلى جميع

النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالمرأة. وصدقت عليها ست عشرة دولة عربية من مجموع اثنتين وعشرين دولة وهو ما يعني أن ست دول فقط لم تصدق على هذه الاتفاقية، بعضها لظروف خاصة بها، مثل فلسطين والصومال، وبعضها في الطريق باتجاه التصديق على الاتفاقية.

ومن الأهمية بمكان تأكيد الدور الأساسي للموروث الثقافي، الجامد والمتعصب، في إبقاء وضع المرأة على ما هي عليه فهو موروث مليء بعناصر التمييز ضد المرأة، لغة وتنشئة وتأويلات دينية، تعمل كلها في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تظل فيها المرأة هي الأدنى والكائن المقدور عليه التهميش والتبعية للرجل. ولذلك، فإن الموروث الثقافي يعد المصدر الأساسي في مصادر التحيز ضد المرأة. ويعمل هذا الموروث على مستويات متعددة، متضافرا مع عوامل الحاضر وشروطه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فيشيع حتى بين النساء أفكارا مضادة لهن، وضد تحررهن، فيقبلن بها ضمن عمليات التنشئة، ويشيع تكرارها عبر التاريخ بما يجعلها من المضامين السلبية وجانبا من الوعي المكتسب لدى المرأة. وفي ذلك ما يفسر عداء بعض فئات النساء لكل دعاوي إصلاحهن. مثال على ذلك ما حدث بالنسبة لموضوع الختان في مصر، حينما أفتى شيخ الأزهر بأن الختان ليس فرضا من فروض الدين، فلم يعجب قوله النساء في القرى والمجتمعات المحلية الصغيرة، فثرن على فتوى شيخ الأزهر، معتبرات الختان من تراثهن الواجب الحفاظ عليه. وفي هذا الإطار يغدو الموروث الثقافي أقوى من القانون، الأمر الذي يفرض على الإصلاح الاجتماعي الاتجاه مباشرة إلى ترشيد هذا الموروث الاجتماعي الثقافي. صحيح أن هناك بعض التجارب لتطوير الموروث الثقافي كما حدث في الأردن، حيث تم تضمين مفاهيم حقوق الإنسان، وبخاصة تلك المتعلقة بالمرأة، في الكتب المدرسية في المراحل التعليمية المختلفة. وهي تجربة لها بعض المماثلات التي تؤكد بدايات عمليات التطوير التي تظل في مزيد من الحاجة إلى توسيع نطاقها وتعميمها في كل مجال يتصل بالمرأة .

وكما أن هناك تحيزا مضادا للمرأة، فإن هناك أيضاً تحيزاً لصالح المرأة، ولكنه قد يلعب دوره في تعطيل حركة المرأة واتجاهها نحو تأكيد حقوقها. فمثلا، اتجاه بعض الدول إلى منح المرأة عدداً من المقاعد - وليكن ١٠٪ من مقاعد البرلمان - يعد نوعاً من التحيز، ولكنه تحيز محمود، غير أن له نتيجتين سلبيتين: الأولى، أنها تضعف همة المرأة من أجل الجهاد لنيل حقوقها. والثانية، أن ذلك بذاته يعد مخالفة دستورية تشير إلى نوع من التواطؤ الذي لا يقره الدستور. ولذلك، فإنه من الضروري أن يتجه الإصلاح الاجتماعي إلى تعبئة الرأي العام وتنويره، بحيث تتولد قناعة جماعية واسعة النطاق بضرورة مشاركة المرأة وأهمية هذه المشاركة. وذلك خطوة ضرورية على طريق التواجد الواضح للمرأة في مختلف المستويات، وهو الأمر - الذي إذ تحقق - يصبح دلالة على نضج الرأي العام ورشد اختياره وقراره.

ويوضح ذلك أن المرأة حصلت على حقوقها في أغلب المجتمعات العربية بإرادة سياسية هبطت من الأعلى إلى الأدنى بقرارات فوقية. ولذلك، ظلت مشاركة المرأة في الحياة السياسية عن طريق التعيين بالدرجة الأولى، وهو أمر يفرض السؤال عن جدواه من الناحية العملية خصوصا بعد مرور سنوات على وجوده وتحققه على مستوى الواقع وعدم ظهور أثر إيجابي واضح - على المستوى العام - لوجود وزيرات عربيات على الحركة النسائية، أو وجود نائبات برلمانيات كان لوضعهن البرلماني أثر حاسم في التشريعات أو ممارسات التمييز السياسية والاجتماعية ضد المرأة؟! والإجابة بالسلب دلالتها مقترنة بأن تعيين المرأة ومشاركتها لم يات بالانتخاب، وعن طريق إرادة جماعية أو عن نضال حقيقي، وإنما عن طريق تعيين يأتي من الأعلى في أغلب الأحوال. ويزيد من سلبية المشهد أن الكثيرات من المعينات لم يكن لهن مشاركة مجتمعية بارزة، ولم يناضلن نضالا حقيقيا في الفئة الاجتماعية التي ينتسبن إليها، كما أن تعيينهن فرض دين الولاء للقوة التي صدر منها وبفضلها قرار التعيين. والنتيجة هي أن المعينات يبقين غير قادرات على الاقتراب من الخطوط الحمراء التي وضعتها السلطة. ولكي يكتمل السبيل إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي لأوضاع المرأة

بصورة أكثر فاعلية وجذرية فإنه لا بد – إلى جانب مواجهة الموروث الثقافي – أن يكون صعود المرأة لشغل مختلف المناصب: إما بالتأهيل، أي بجعلها مؤهلة فعليا بالتدريب على شغل هذا المنصب أو ذاك، أو بالانتخاب الجماهيري الحر، فذلك أدعى لأن يستنفر عقلانية الجماهير ورشد الرأي العام لدعم المرأة مادامت اعتمدت على نفسها في تحقيق مكاسبها.

يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت بعض أشكال المشاركة في حركة المرأة العربية المعاصرة قد جاءت بالتعيين وبالتعيين الانتقائي وفق معايير ليست موضوعية في أحيان كثيرة فإن الحركة النسائية ينبغي أن تتصل بنساء الكتل السكانية التي تعيش حياة هامشية لاستنفار إمكانياتها من أجل المشاركة الفاعلة، المشاركة التي تؤدي إلى أن تقوم المرأة العربية التي وصلت إلى مراكز مؤثرة بأداء أكفأ لأدوارها في القرى والتجمعات السكنية العشوائية، كما تؤدي إلى تطوير الوعي لدى المرأة في هذه المناطق، بحيث تتحول حركة المرأة المحاصرة والمحدودة إلى حركة جماهيرية واسعة النطاق، تحقيقا لواحد من الأهداف الحيوية التي ينبغي أن يتجه إليها الإصلاح الاجتماعي. ولا شك أن إنشاء المجلس القومي للمرأة، إلى جانب المجلس القومي للطفولة والأمومة، خطوة على طريق الإصلاح الاجتماعي فى مصر، وقوة دفع مهمة في مجال رعاية الطفولة والأمومة والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة. وإذا كانت هذه الخطوة تماثلها خطوات موازية على امتداد الأقطار العربية، في سعيها إلى التحديث، فإن هذه الخطوة تظل في حاجة إلى المزيد من الخطوات، كما تظل في حاجة إلى أن يكتمل عملها الفوقي لعملها التحتي، أي تتوازى القرارات الفوقية للإصلاح مع حركة اجتماعية نشطة، بحيث تكون حركة الإصلاح من أسفل ومن أعلى، من الحكومة والجماهير، من التشريعات والقوى والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في الإصلاح.

ومن الطبيعي – والأمر كذلك – أن يعتبر إنشاء منظمة المرأة العربية – في جامعة الدول العربية – خطوة على الطريق، ضمن جهود المجتمع العربي في سعيه لمواجهة

التحديات المفروضة عليه. ويتمثل دور هذه المنظمة في السعي لتحقيق التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات تحت مظلة جامعة الدول العربية لتطوير أوضاع المرأة في المجالات المختلفة. وطبقا للاتفاقية التي أقرتها الجامعة العربية، فإن المنظمة تحقق أهدافها من خلال التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الدولية والعربية. وقد عقدت المنظمة عدة منتديات تحاول استكشاف إمكانات التعاون بين المنظمة والمجتمع المدني. وتوجد توصيات عديدة نتيجة لانعقاد منتديات سبعة، بحثت في كيفية تنفيذها. وتسعى المنظمة كذلك إلى تأسيس مشروعات مشتركة مع جهات عديدة للنهوض بأوضاع المرأة. وهناك أربعة مجالات تهتم بها: هي التربية والتعليم، والصحة والإعلام، والقانون. وفي إطار الإصلاح الاجتماعي الذي ننشده، فإن الأمل كبير في منظمة المرأة العربية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، في بذل الجهود الكبيرة التي تسهم في تطوير مجتمعاتنا وتطوير أوضاع المرأة والأسرة. ولكي تحقق المنظمة العربية ذلك، فإنها لابد أن تتحول إلى منظمة استقبالية فاعلة، أي تستقبل المشكلات التي تعاني منها المرأة العربية أولاً، وتقوم بتطوير أدائها أثناء عملها ثانيا، وذلك بما يتيح لها الاستفادة من التقارير غير الحكومية عن أوضاع المرأة وتضيف إليها في مختلف المجتمعات العربية. ولكي يتحقق ذلك، فإن عليها أن تؤسس سياساتها وتوجه جهودها في الاتجاه الذي ينتهي بالارتقاء بأوضاع المرأة العربية. وعلى المنظمة كذلك أن تعمل باتجاه تغيير مصطلح " تمكين المرأة " وأن تستبدل به مصطلح مشاركة المرأة، لأن التمكين فيه سطوة وقوة وسلطة وهى جوانب ليست مطلوبة من المرأة، أما المشاركة فتؤكد المعنى الديمقراطي الاجتماعي القائم على المساواة وعدم التمييز. وأخيراً فإن على منظمة المرأة العربية أن تواجه ظاهرة التهميش الاجتماعي للأسرة العربية كلها، أو بعض أعضائها، سواء كان العضو امرأة أو مسنا أو طفلا، وذلك لإعادة دمج من تم تهميشه لينطلق في مجرى المجتمع من جديد. هكذا، يمكن أن يعمل الإصلاح الاجتماعي في مواجهة الظواهر السلبية المختلفة التي تتصل بالأسرة أو بأوضاع المرأة، سعيا إلى الارتقاء بأوضاع المجتمع العربي باتجاه أفق جديد.

٤/٣ المجتمع المدني آلية للإصلاح الاجتماعي .

اتجهت الدولة والمجتمع العربي في العقدين الأخيرين إلى بعث المجتمع المدني، والتداول حول ضخ دماء جديدة ليزداد حيوية ويصبح الفاعل الذي يتولى قسطا كبيرا من متطلبات التنمية المستدامة. ونتيجة ذلك، تأسست المنظمات الحكومية التي تعمل في المجالات المختلفة، ابتداء من الرعاية الاجتماعية لمن أصابهم التهميش الاجتماعي، مروراً بمنظمات التنمية الاجتماعية التي تستهدف مشاركة المهمشين، أو الذين يعيشون على هامش المجتمع، وبخاصة المرأة، وانتهاء بالمنظمات الدفاعية التي تتولى الدفاع عن أي انتهاك يمس حقوق الإنسان التي لابد من الدفاع عنها.

وفي هذا الإطار، يمكن القول بأن الأنظمة العربية بدأت، فى الفترة الأخيرة، تثق في المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، وبدأت هذه المنظمات تتلقى الدعم من جهات عديدة لتنفيذ مشروعاتها، بعيداً عن سيطرة الدولة وتحكمها. وإذا استمر نمو الجمعيات الأهلية على هذا النحو، فإنها يمكن أن تتحول إلى جماعات ضغط، خصوصا حين توجد صيغة تجمع الاتحادات المهنية معا، كاتحاد المهندسين والأطباء والمحامين، على صعيد العالم العربي، عندما توجد علاقات مؤسسية بينها، كي تكون لها قوة ضغط على الأنظمة العربية. ولكي تستطيع أن تقوم بهذا الدور، فإنه ينبغي عليها أن تعمل بقدر كبير الشفافية، وليس بطريقة قهرية أو بيروقراطية، كما أن عليها أن لا تنغلق على نفسها، محصورة في فئات معينة أو أشخاص بأعيانها، كما يتعين ضرورة أن تمتلك جهازا ضبطيا قويا يوازن بين المرونة التي يحتاجها العمل الأهلي والبعد عن السقوط في سلوكيات الفساد والانحراف.

ولا شك أن المجتمع المدني له تاريخه الخاص في السياق العربي. وهو تاريخ يرتبط بموروث ثقافي يؤكد الدور الذي نهض به نظام الوقف في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي، حيث كان الوقف عصب الاقتصاد، وكان يستند بالأساس إلى المبادرات الأهلية، وحتى الطيور كان لها طعامها من الوقف الخيري. وإذا كانت الحكومات قد فشلت في تحقيق تنمية حقيقية بالمستويات المطلوبة، بالقياس إلى المعدلات العالمية، فإن ثروات الوقف، بالإضافة إلى أموال الزكاة والصدقات الإسلامية، يمكن أن تجمع لتشكل أموالاً توجه لبناء مشروعات صناعية وخدمية بدلاً من توزيعها بالطريقة التقليدية. كما أن هذه الأموال يمكن أن تساعد البشر في الاعتماد على أنفسهم، حيث يمكن للمجتمعات المحلية الصغيرة بقدر من المساعدة أن تعتمد على نفسها. ومن الممكن تشكيل لجان تتعامل مع ثروات الوقف لتوجيه هذه الثروات نحو الارتقاء بأوضاع البشر، وهو ما يعني إمكان تطوير هذا الموروث الثقافي التقليدي التاريخي لكي يلعب دور تحديثيا في بناء التنمية المستدامة. ويمكن الاعتماد على القطاع الأهلي في إنجاح هذا الجهد على وجه الخصوص، إذا كان متحررا من البيروقراطية، متمتعا بصفات الشفافية والفاعلية والحماسة الصادقة. ونؤكد – مرة أخيرة – أنه يتعين على الإصلاح الاجتماعي أن يعمل على تطوير العمل الأهلي، كي يشارك بفاعلية أكبر في جهود التنمية المستدامة. وذلك بدعمه من خلال خمسة جوانب :

يتعلق الجانب الأول بالاستفادة من خبرة الموروث الثقافي والاجتماعي، كي يصبح العمل الأهلي أكثر ثراء في خبرته، مستندا إلى خلفية تدعمه من إطاره الاجتماعي. ويتصل الجانب الثاني بضرورة استفادة العمل الأهلي من مصادر الدعم الغربية، سواء كان هذا الدعم ماليًّا أو معنويًّا، شريطة أن لا يضر ذلك بالالتزام الوطني. ويشير الجانب الثالث إلى ضرورة التزام العمل الأهلي بالتشبيك الأفقي والرأسي كي يتحول إلى كتلة عربية فاعلة قادرة على الضغط الذي يفرض

الإصلاحات التي تريدها هذه الكتلة، ويمنحها ذلك القدرة على القيام بالمشروعات الاجتماعية والاقتصادية العملاقة التي تساهم في التنمية المستدامة لمجتمعاتها. وفي إطار الجانب الرابع ينبغي أن يؤكد الإصلاح الاجتماعي ضرورة أن تمتنع الدول العربية عن فرض القيود التي قد تعوق فاعلية العمل الأهلي. أما الجانب الخامس فيقترن بتوجيه العمل الأهلي نحو تطوير قدرات الجماهير وإمكانياتها، لأن هذه الجماهير هي المرجعية التي تدعم العمل الأهلي في مواجهة أي تحديات تفرض عليها من البيئة الاجتماعية المحيطة.

٥/٣ الإصلاح الاجتماعي وبناء مجتمع المعرفة.

أصبحت المعرفة في عالمنا المعاصر قوة لها سطوتها. وإذا كنا – في الماضي – نميز بين المجتمعات على أساس امتلاكها لقدر من الثروة الاقتصادية، وكذلك الثروة البشرية، فإن التمييز بين المجتمعات المعاصرة أصبح يستند إلى قدر المعرفة التي تمتلكها، وأيضا إلى امتلاكها للإمكانيات التكنولوجية التي تيسر لها توليد المعرفة وتطويرها، وتحويل المعرفة إلى قوة، حينما يتم تحويلها إلى تكنولوجيا باطشة. وفي هذا الإطار، يمكن القول بأن هناك تحولا خطيرا حدث على الصعيد العالمي. وهو التحول من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي. وهو نموذج ينتمي إلى المستقبل بالأساس، تتمثل آلياته الحضارية في تكنولوجيا المعلومات أو البث الفضائي أو الإنترنت. ولا يتحقق هذا النموذج الحضاري إلا في ظل وجود الديمقراطية وحرية تداول المعلومات، حيث يصبح من حق كل مواطن الحصول على المعلومة التي يريدها في الوقت المناسب وبأجر رخيص.

والآن يتحول مجتمع المعلومات العالمي ببطء وثبات إلى ما يمكن أن يسمى

بمجتمع المعرفة. ويقع عبء هذا التحول على النظام التعليمي والتربوي، وذلك على نحو يؤكد أن المجتمعات المتقدمة تحركت من نموذج المجتمع الصناعي باتجاه نموذج مجتمع المعلومات، ومنه دخلت إلى ساحة مجتمع المعرفة. والسؤال الذي نطرحه هو: كيف نؤسس مجتمع معلومات قرين مجتمع معرفة عربي، وذلك في غيبة الديمقراطية اللازمة لمجتمع المعلومات والمعرفة على السواء..

وفي هذا الإطار، ينبغي أن يعمل الإصلاح الاجتماعي بما يسهم في تأسيس هذا المجتمع، وذلك من خلال تأكيد صدق المعلومات وحرية تداولها، كي يستطيع المواطن أن يكون رقيبا على أداء النظام السياسي، وعلى كافة المؤسسات التي تضمها الدولة. فمن الصعب أن نراقب الأداء الحكومي في غيبة المعلومات، أو في غيبة المعلومات الصحيحة والصادقة على وجه التحديد. ويتطلب ذلك حوارات تستكشف السبل إلى كيفية ترسيخ قيم الحيدة والشفافية والديمقراطية في مجتمعاتنا.

٤ - خاتمة

من المؤكد أن الجوانب السابقة لا يمكن عزل واحد من مكوناتها عن غيره، ولا يمكن عزلها عن بعضها من ناحية ولا عزلها عن بقية المجالات الأساسية للإصلاح من ناحية موازية، فالتكامل في عمليات الإصلاح لابد أن يقترن بالتفاعل الذي يؤدي إلى تبادل الأثر والتأثير بينها. ولا شك أن حيوية الحوار بين المثقفين حول قضايا الإصلاح تؤكد حتميته في هذه المرحلة التاريخية، كما تؤكد إدراك الصفوة لأهميته، وكذلك إدراكهم لطبيعته وآلياته ومجالاته الأساسية.

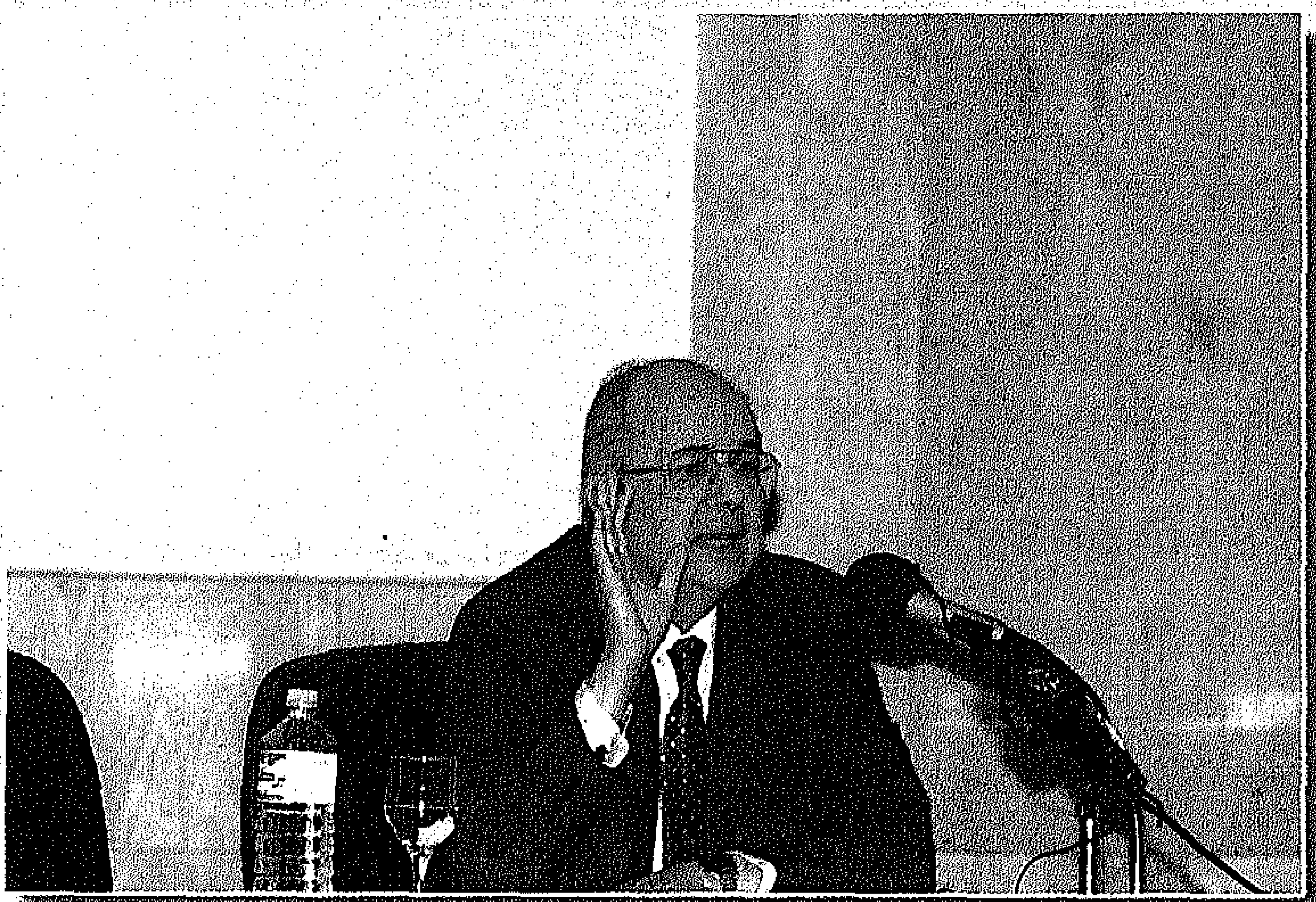
وإذا كان الحوار بينهم يحاول أحيانا أن يستكشف، أو يتعلم مستقبل العمل، فيما يتعلق بدور الإصلاح الاجتماعي وغاياته في المجتمع العربي، فإن هذه العملية طرحت مجموعة من الأفكار حول مستقبل العمل في نطاق جهود الإصلاح الاجتماعي، نجمل أبرزها فيما يلي :

١- ضرورة تشكيل مجموعة أو مجموعات بحثية تضم أكثر الباحثين كفاءة في المجتمع العربي، بحيث تتناول هذه المجموعات قضايا محددة في إطار الإصلاح الاجتماعي. على سبيل المثال، إذا كان قد تحقق اتفاق حول ضرورة الإصلاح الاجتماعي لمجال التربية والتعليم، أو الجامعات والبحث العلمي أو تأسيس مجتمع المعرفة، فما البرامج والسياسات التنفيذية - بناء على البحث العلمي - التي يمكن اتباعها لتحقيق الإصلاح الاجتماعي في أي مجال من المجالات.

٢- وبعد أن تنجز هذه الجماعات البحثية لتصوراتها العلمية فيما يتعلق بالإصلاح الاجتماعي لأي مجال من المجالات، في مدى التجاوب بين التنظير والتطبيق، فإنه من الممكن أن تتخذ ثلاث خطوات لوضع هذه السياسات أو البرامج المقترحة موضع التنفيذ. تتمثل الخطوة الأولى في عقد ندوة، أو مؤتمر ثان للإصلاح في العالم العربي، تناقش فيها الإجراءات والسياسات التنفيذية التي أوصت بها اللجان البحثية وتطويرها بما يؤهلها للحصول على الموافقة والإجازة. وتتمثل الخطوة الثانية في ضرورة تجنيد منظمات المجتمع المدني والمنظمات العربية المهتمة بكل مجال من المجالات لتشكل قوة ضغط لتنفيذ هذه الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي التي لن تلقى معارضة في الغالب. وتتجه الخطوة الثالثة إلى مخاطبة أصحاب القرار لإقناعهم بأهمية الإصلاح ونتائجه الإيجابية سواء على المستوى القطري أو على المستوى العربي.

٣– ومن الممكن – أخيرا – عقد ندوات للحوار حول تجارب الإصلاح الاجتماعي في بعض المجتمعات القطرية، للنظر في إمكانية التوصية بنقلها إلى مجتمعات قطرية أخرى، أو تطبيقها على الصعيد العربي العام. ويمكن في هذا الإطار اقتراح استكمال إجراءات تأسيس منتدى الإصلاح العربي بحيث يضم هذا المنتدى كبار المفكرين والباحثين الأكاديميين في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي، تحت مظلة مكتبة الإسكندرية، وبحيث يصبح هذا المنتدى منظمة غير حكومية تتولى التنوير وتعبئة الجمهور لتحقيق الإصلاح المنشود في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي .

الخاتمة



١ ـ ملخص عام

عبرت وثيقة الإسكندرية عن وجهات نظر المشتركين في مؤتمر الإصلاح العربي، ورؤاهم في أسلوب وطرق الإصلاح في المجتمعات العربية، وذلك على اعتبار أن المفكرين من العرب الذين اجتمعوا في مكتبة الإسكندرية يمثلون عددا من المنظمات المدنية العربية. ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تركز الوثيقة على دور منظمات المجتمع المدنى بكل أنواعها فى عملية الإصلاح الشامل. كما تطرقت إلى الخطوات التنفيذية المطلوبة، مؤكدة ضرورة التعاون بين الهيئات الأهلية والقطاع الخاص والسلطات التنفيذية في نسق متوازن لتحديد ملامح مرحلة جديدة يبدأ فيها العالم العربى بفهم القواسم المشتركة بين أقطاره، وتفعيل عناصرها، فى سبيل تأسيس كيان عربى أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الدولى.

وتركزت المناقشات فى المحور السياسى على بناء الديمقراطية الحقيقية التى تكون فيها الحرية قيمة عظمى لا يمكن التنازل عنها على أى مستوى من المستويات، والتي يجب أن يصحبها أعلى قدر من الشفافية ودعم الحقوق. وتبدأ الديمقراطية الحقيقية بإصلاح ما عفى عليه الزمن من بعض التشريعات والأطر القانونية في بعض الدول، كما تستلزم إعادة النظر في صياغتة هذه الأطر، وذلك في ضوء أهداف جديدة. وقد تطرقت المناقشات إلى ضرورة انطلاق الإصلاح الحقيقى

من دولة مؤسسات، تخضع لسيادة القانون، ولا يكون فيها مجال للاستثناء، أيا كانت مبرراته أو أشكاله. وهو الأمر الذي يوجب إلغاء كافة الإجراءات الاستثنائية القائمة فى بعض الدول، فقيام دولة المؤسسات – كالديمقراطية – لا يمكن أن يستقيم فى ظل قوانين مقيدة للحريات، ويستلزم ذلك العمل على إطلاق كافة الحريات فى إطار المواثيق الدولية، مثل حرية تشكيل الأحزاب السياسية وإعلان برامجها، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام، وحرية تشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات التطوعية، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بقياسات الرأي التي تعبر عن الحقائق التي يعتمد عليها في أعمال الإصلاح المختلفة.

وقد تطرقت المناقشات في الإصلاح الاقتصادى إلى ضرورة العمل على تحرير الاقتصاد الوطنى من التركيز على النطاق المحلى ليمتد إلى النطاق الإقليمي، ثم إلى المستوى العالمي. وضرورة العمل على أن تهدف السياسة الاقتصادية إلى التوافق مع كل من آليات السوق المحلية والعالمية مما يستلزم ضرورة إعادة هيكلة الجهاز الإدارى الحكومى وتقليص البيروقراطية. هذا بالإضافة إلى ضرورة إعداد قاعدة بيانات متكاملة للاقتصادات العربية تكون بمثابة نقطة الانطلاق نحو تفعيل التعاون الاقتصادى وتحرير التجارة وتنظيم انتقال العمالة بين الدول العربية.

كما أكدت المناقشات أن للجامعة العربية دورا هاما في النهوض بالإصلاح الاقتصادي العربي، وما يتبع ذلك من خطوات تنفيذية يمكن أن تنهض به للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمى، ومنها تاسيس إدارة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة لتمكين الدول العربية من الانخراط فى منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم خطوات الإصلاح – على الصعيد الاقتصادي – ضرورة الاهتمام بإلغاء

كافة معوقات الاستثمار، والاهتمام بقضايا الفقر بأبعاده المختلفة، وتشجيع الابتكار، فضلا عن الاهتمام بقضايا عمالة الشباب وتشجيع عمالة المرأة وتمكينها، مع تطوير برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. ويتطلب العمل في هذا المجال التعاون بين الجامعة العربية ومنتدى الإصلاح العربي في عقد سلسلة من المؤتمرات والندوات التى تناقش القضايا الاقتصادية العربية، وذلك لوضع ملامح جديدة للتحركات الاقتصادية في الدول العربية على المستويين القطري والإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالتجارة البينية، مع ملاحظة أهمية مشاركة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى، بعد تحريرها ورفع كافة القيود عنها، في تحمل مسئولية الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية.

أما فيما يتصل بالإصلاح الاجتماعي فقد رأت الورقة الخاصة به أنه يقوم على مقومات ثلاثة أساسية، حددتها وثيقة الإسكندرية فى : بناء الفرد المتميز المستقر من خلال تطوير نمط العلاقات الأسرية التى تشكل الفرد، وبناء الثقافة العامة للمواطن، وتوجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها. ويتطلب تحقيق هذا الهدف بعض الخطوات الأساسية، منها ضرورة إصلاح التعليم فى مراحله كافة، وإنشاء هيئات للجودة والاعتماد والرقابة على التعليم، والتركيز على دعم البحث العلمي وإزالة كافة المعوقات البيروقراطية التي تعرقل حرية البحث وإنتاج المعرفة، والتوجه نحو اللامركزية فى إدارة المؤسسات التعليمية، وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للإسهام فى تمويل التعليم، وضرورة القضاء على الأمية، والاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها لمواكبة التقنيات الرقمية لعصر المعلومات .ويضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بمشاكل المهمشين، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، وكذلك الاهتمام

بالشباب والأطفال، والتعامل الإيجابي مع ذوى الاحتياجات الخاصة والمسنين.

وقد دعت مناقشات الإصلاح الثقافي إلى ضرورة ترسيخ الفكر العقلاني، والعلمي وذلك بتشجيع البحث العلمي، وإطلاق حرية المجتمع المدني فى دعمها، وذلك في موازاة العمل على تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين، والتصدي لصور التطرف أو التشدد أو الوصاية أو الإرهاب الفكري باسم الدين. ويعني ذلك تجديد الخطاب الثقافى وتخليصه من معوقات قبول الاختلاف وقبول الآخر. والبداية هي إصلاح مؤسسات الثقافة العربية، وتحريرها في عملية إصلاح شامل تقوم على إلغاء أشكال الرقابة كافة، وكفالة الحرية الكاملة للمبدعين والمفكرين ورفع أشكال الوصاية عنهم.

ولن يكتمل الإصلاح الثقافي – حتى في معناه القطري – إلا بتشجيع العمل الثقافي القومي، وذلك من خلال رفع القيود الرقابية والجمركية على المنتج الثقافي، وتنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل ومؤسسات الترجمة بالإضافة إلى التفاعل الثقافي مع العالم كله بما يؤكد ثقافة التنوع البشري الخلاق لتحقيق الاستفادة من فكر الآخرين وبالطريقة التي لا تتعارض مع خصوصية الميراث الثقافي العربي الأصيل.

٢ - أصداء وثيقة الإسكندرية في الصحافة المصرية والعربية والعالمية

وقد كان لوثيقة الإسكندرية التي انبثقت عن مؤتمر الإصلاح العربي، أصداء واسعة في الصحافة المصرية والعربية والعالمية، حيث تعددت الآراء وتنوعت بين التأييد الكامل للمؤتمر ولوثيقة الإسكندرية أو التأييد لبعض الأجزاء. وكان من الضروري في منتدى الإصلاح العربي متابعة ذلك متابعة كاملة، لا تنفعل بتباين

الرؤى والآراء في محاولة للاستفادة منها، وإيمانا من المنتدى بأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية وإنما يثري النقاش ويسمح بالخروج برؤى أكثر شمولية.

وعلى الرغم من تعدد الآراء وتباينها، أجمعت هذه الآراء على عدة أشياء، كان من أهمها أن المجتمعات العربية في حاجة ضرورية إلى إصلاح جذري وشامل، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي[١]، وأن هذا الإصلاح لابد له أن يخرج من حيز الفكر النظري إلى الواقع التنفيذي.[٢] ولاشك أن هناك الكثيرين الذين تعرضوا – من قبل – لقضية الإصلاح في جانب أو آخر، لكن وثيقة الإسكندرية تعتبر فريدة من حيث كيفية التفعيل، ومن حيث كونها وثيقة فكرية وعملية في آن[٣] .

وذهبت آراء كثيرة إلى أن وثيقة الإسكندرية قدمت أساسا لورقة إصلاح عربية، تسد الطريق على خطط الإصلاح التي تحاول القوى الخارجية فرضها مدخلا لسيطرة من نوع جديد على المنطقة العربية[٤]، فلابد أن ينبع الإصلاح من إرادة عربية[٥]، تتوافق مع خصوصية المجتمعات العربية وخصوصية تراثها الذي ترسخ على مدى العصور الحضارية منذ القدم، ويجب أن تكرس الجهود للحفاظ على الهوية العربية والإسلامية.[٦] ولذلك جاءت وثيقة الإسكندرية مبادرة تنبع من داخل المجتمعات العربية[٧]، لا تعتمد على نماذج مستوردة أو قوالب معدة سلفا، دون مراعاة للهوية التاريخية العربية. وقد استطاعت هذه المبادرة تقديم بديل عربي جاد وشامل إلى مجموعة الدول الثمانية الكبرى، بديل قادر على أن يحل محل ما قامت به الولايات المتحدة من مشروع الشرق الأوسط الكبير[٨]. الذي تم تعديله نتيجة المقترحات العربية والتصورات التي طرحتها وثيقة الإسكندرية[٩]. وكانت معارضة دعاوى الإصلاح ومبادراته الوافدة من الخارج تؤكد على أن مشروع الإصلاح المتكامل الذي أطلقته

وثيقة الإسكندرية له مصداقيته لأنه نابع من الداخل، ومن ثم يمكن أن يتحول إلى مشروع وطني تتبناه الدول الراغبة في الإصلاح والتحديث بعيدا عن المناورات والمزايدات، وذلك على الرغم من خشية البعض، على حسب تعبيرهم، من أن تكون الوثيقة "حبلا غليظا صنعناه لأنفسنا بخيوط من أفكار دخيلة مدسوسة"[١٠] وكان ذلك في مقابل ما رآه البعض الآخر من أن وثيقة الإسكندرية طوق نجاة لعالم عربي يشرف على الغرق[١١]، وأنها والمؤتمر الذي أنجزها جاءا في توقيت مناسب، ردا على الزوبعة الهائلة التي هبت على الشرق الأوسط فأمطرت العديد من المبادرات متعددة الجنسيات.[١٢] وقد أشار البعض الآخر إلى أن الوثيقة تجاهلت جميع المبادرات التي قدمتها أحزاب المعارضة. والحقيقة أنه أثناء المؤتمر تمت الكثير من الإشارات إلى كل المحاولات السابقة على طريق الإصلاح والجهود التي بادر بها الآخرون، مثل اجتماعات الدوحة وجدة وصنعاء ودبي والعقبة والرياض. وقد قامت الوثيقة بمعالجة القضايا على المستوى العربي القومي وليس على المستوى الوطني المحلي وهو الأمر الذي انعكس على إستراتيجية العمل في منتدى الإصلاح العربي الذي تقوم خططه التنفيذية على فتح ملفات الإصلاح الداخلي، في مصر وفي غيرها، من خلال مؤتمرات تعالج المشاكل القطرية، ومن بينها المشاكل المصرية التي سوف يتم الإشارة إلى بعضها في الصفحات التالية.

وقد أجمع الكثير من الآراء على أن وثيقة الإسكندرية تمثل صحوة جديدة للمجتمع المدني[١٣]، وأن الوقت قد حان ليسهم المجتمع المدني بصورة إيجابية في عملية الإصلاح، كما أن الوثيقة توفر الحافز للحكومات العربية لتحقيق التواصل مع المجتمع المدني[١٤]، ليتحقق بذلك ما يطلق عليه مثلث المحكومية الذي يتكون بطبيعة

الحال من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي وهو ما ركزت عليه وثيقة الإسكندرية.[15]

وبالرغم من أن موضوع الإصلاح ليس بالموضوع الجديد على العرب، ولا هو وليد لحظة طارئة أو موقف عابر فتاريخ العرب الحديث مليء بالمفكرين والتنويريين الذين أطلقوا الدعوة إلى الإصلاح في هذا المجال أو ذاك. لكن ما اتسمت به وثيقة الإسكندرية من شمولية غير تقليدية للقضايا الأساسية كلها يقدم أنواعا من العلاج الذي يضمن شمولية الإصلاح واستمرار مسيرته[16]، وذلك من خلال التناول التفصيلي لمختلف القضايا. وقد اتفق عدد من الآراء على مصداقية ما ورد في الوثيقة بشأن الديمقراطية، سواء من حيث المفهوم أو الممارسة الفعلية. وتم تقديم تصور داخلي، يراعى فيه واقع المجتمعات العربية، بدلا من الصياغات التي تقترب من كونها شعارات، بعيدة عن إمكانات التطبيق.[17] وقد أوضحت الوثيقة على نحو لا لبس منه أن "بناء نظم ديمقراطية يجب أن ينطلق في غير إبطاء أو تردد، وأن هذا البناء يقع على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص".[18]

وقد زعم بعض المعلقين أن الوثيقة "هبطت بالباراشوت" و"لا نعرف من أين جاءوا بهذا الحديث أو على ماذا يستندون". وكان ذلك بسبب أن الوثيقة لم تكن لها مسودة، وأنها استمدت جميع نصوصها من الحوار بين المشتركين في كل محور. وكان ذلك بعد مجيء الطرح المبدئي لورقة العمل الأساسية على نحو استهلالي وأولي، قابل للتغيير، في المؤتمر التحضيري وفي جلسات المؤتمر نفسه، وقد عُرضت هذه الورقة الاستهلالية على المشاركين في المؤتمر بوصفها نوعا من الطرح المبدئي لفتح أبواب المناقشة. وقد ذهب بعض المنتقدين إلى أن الوثيقة تحتوى على "تعريف

حكومي للديمقراطية... فضفاض يشبه ما جاء في الميثاق الناصري الذي لم يتحقق منه شيء".[19] والحقيقة أن كل الصفات السلبية التي انتقينا أهمها لا يعيبها سوى أنها لا تنطبق على وثيقة الإسكندرية التي لم تحمل سوى ما اتفق عليه المشاركون، وتورد في الفقرة السادسة تعريفا وتفصيلا للديمقراطية المنشودة لا يحتمل التأويل، فتقول ما نصه: "عندما نتحدث عن نظم ديمقراطية – بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي – فإننا نقصد بها – دون أدنى لبس – الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحدا فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، وعلى رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية".

وقد أشار البعض الآخر إلى أن الوثيقة تخلو من الإشارة "إلى ضرورة الحرية الكاملة لنشأة الأحزاب".[20] وكان من الممكن أن يكون هذا الكلام مقبولا لو أنه نشر قبل صدور الوثيقة التي تنص في الفقرة الثانية عشرة منها على: "إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية".

وقد نوه كثير من المعلقين بأهمية تعرض الوثيقة لهموم العرب الملحة. فشغلت قضية التكامل الاقتصادي الفعلي للعالم العربي حيزا كبيرا من اهتمامات الوثيقة مع تأكيد ضرورة[٢١] تحرير الاقتصاد الوطني وتسييره حسب مقتضيات السوق.[٢٢] ويتضمن ذلك تشجيع المبادرات الفردية على ألا تكون على حساب المسئولية الاجتماعية للدولة، ولا تنال من السلام والاستقرار الاجتماعي. ونبهت الوثيقة إلى الارتباط بين آليات السوق والديمقراطية[٢٣]، فالهدف في الواقع هو التنمية، أي تنمية طاقات المواطن لكي يعيش حياة أفضل، وتنمية المجتمع وإدخاله عصر المعرفة[٢٤] بكل ما فيه من معطيات.

وقد اهتمت بعض الآراء بمعالجة الوثيقة لأهمية تمكين المرأة[٢٥]، وهو الموضوع الذي أفردت له جلسة كاملة من جلسات المؤتمر. ورأى أصحاب هذا الرأي أن صدور وثيقة الإسكندرية أتاح للمرأة أن تدخل عصرا جديدا، تصبح فيه مؤهلة للحاق بعالم يتسابق على طريق الألفية الثالثة.[٢٦] واهتم آخرون بالجلسة الخاصة بعمالة الشباب[٢٧] التي انعكست نتائجها في الوثيقة، فكانت إحدى إيجابياتها، فضلا عن تعرضها لمشكلات المهمشين.

وقد رأى الكثيرون أن مؤتمر الإصلاح العربي الذي أقر الوثيقة نقلة نوعية جديدة للاستفادة من مكتبة الإسكندرية بما تحمله من مكانة تاريخية عالمية[٢٨]. وعلى النقيض من هذه الفكرة، أشار البعض الآخر[٢٩] إلى أن المكتبة قد توغلت في مجال السياسة، وأن عليها ترك السياسة للأحزاب، وتكتفي بكونها منارة للحضارة وحافظة أمينة للتراث والمعرفة. ورغم ذلك، رأى آخرون[٣٠] أن المكتبة بتنظيمها واستضافتها لمؤتمر الإصلاح العربي اكتشفت دورها وأدته بإتقان وهو دور مركزي في عملية

الإصلاح الشامل، لأن المكتبة في عصرنا لم تعد مجموعة من الكتب المرصوصة على الرفوف أو قاعات بحث فاخرة، وإنما المكتبة "دور"، بل هي أكثر من ذلك فهي – إلى جانب ذلك كله – رسالة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. ولو حق لمكتبة ما أن تكتفي بالكتب أو بالدور المعرفي وحده، فإن خصوصية مكتبة الإسكندرية تجاوز بها هذا الوضع فتاريخها العريق بتعدد أدوارها لم تجعل منها خزانة للكتب فحسب. ولولا هذا التعدد في الأدوار، والفاعلية في الإسهام ما شهد التاريخ بأن المكتبة غيرت الفكر العالمي، ليس في مجال المعرفة الإنسانية فحسب، وإنما في مجالات الحياة بكل ما فيها من توجهات سياسية وفلسفية وفكرية وغيرها. ولا شك أن التاريخ لابد أن يحاسبنا لو تقاعسنا عن الاستمرار في أداء الرسالة السامية للمكتبة في مجتمعها الكبير، وفاء لحق هذا المجتمع عليها، وتحقيقا لوظائفها التي تشعر أن المجتمع أحوج ما يكون إليها.

لقد تحمل مؤتمر الإصلاح العربي مسئولية استكشاف الآفاق الجديدة من الأفكار التي يمكن أن تنقذ المنطقة العربية من دوامات التبعية التي تلغي الاستقلال السياسي والتقدم الاقتصادي، أو دوامات الاتباع الجامد والتقليد السلبي الذي يعادي الابتكار ويقود إلى الغوغائية التي تغرق في صراخ الذي يلغي القدرة على التفكير.[٣١] وتحقيقا لهذا الهدف الملح، دارت أعمال المؤتمر في جو حر، رفعت فيه القيود التي من شأنها أن تكبل الفكر.[٣٢] وأعلن للجميع في كلمة الافتتاح أنه: " لا توجد في مؤتمر الإصلاح العربي خطوط حمراء أو صفراء أو خضراء". وانتهج المؤتمر منهجا اتسم بالشفافية واحترام عقلية المشتركين وعدم الخضوع للقوالب النمطية.[٣٣] وكانت للمشاركين الحرية كاملة في اختيار المحور الذي يشاركون فيه، حسب ما يرونه مناسبا

لميلهم الفكري ومجالات عطائهم. وعلى الرغم من ذلك، جاء من يزعم أن المؤتمر انعقد في سرية انتابت كل أعماله.[٣٤] ونحن نتساءل: أية سرية في مؤتمر افتتحه السيد رئيس الجمهورية بنفسه ليعلن للداخل والخارج أن قاعات مكتبة الإسكندرية ستشهد نقاشا جادا حول قضايا الإصلاح؟! أية سرية في مؤتمر فتح أبوابه عقب كل جلسة لممثلي وسائل الإعلام المختلفة ليطلعوا ويطلعوا العالم على ما يدور داخل قاعات المؤتمر؟! وأية سرية يمكن أن يتسم بها مؤتمر تصاغ نتائج كل محور من محاوره الأربعة صياغة جماعية؟! وأية سرية في مؤتمر يقدم نتائجه تفصيلا في وثيقة يعلنها على العالم أجمع، بعد أن شارك في صياغتها ثمانية وعشرون مشاركا، ويأخذ في الاعتبار ثلاثا وستين مداخلة من المشتركين في المؤتمر؟!

ورأت بعض الآراء أن الوثيقة لم تتعرض لبعض القضايا العربية الساخنة، خصوصا قضية فلسطين وقضية العراق.[٣٥] وعلى النقيض من هذه الآراء، صرح آخرون بأن الإصلاح واحد من الأبعاد المنسية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وأن جوهر العربدة الإسرائيلية يعود إلى الاختلال الكبير في عناصر القوة المادية والمعنوية بين إسرائيل من جانب وكل العرب من جانب آخر.[٣٦] والواقع أن وثيقة الإسكندرية لم تقصر في التعرض لقضيتي فلسطين والعراق. إن الإشارة إليهما واضحة تماما، ولا تحتاج إلى تحليلات شخصية أو تفسيرات، ذلك أن الفقرة الثانية من الوثيقة جاء بها نص صريح لا لبس فيه، يقول: "وينبغي ألا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية التي تفرض نفسها على جدول أعمالنا، وفى مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقاً للمواثيق الدولية التي تقضي بإقامة دولتين مستقلتين، لكل منهما سيادة حقيقية كاملة، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وتأكيد

استقلال العراق، والحفاظ على وحدة أراضيه" .

وأشار بعض المنتقدين إلى ما أسموه الحلقة المفقودة بين التفكير والتنفيذ.[٣٧] والحقيقة أن أصحاب هذه المخاوف من طرح القضايا والحلول دونما خطوات تنفيذية ملموسة، لديهم العذر في شكوكهم، فنحن لدينا تاريخ لا يستهان به من الأطروحات والأفكار التي امتلأت بها كثير من القاعات في مشرق العالم العربي ومغربه دون أن ينفذ منها سوى النذر اليسير. ولكن مكتبة الإسكندرية عندما بادرت بعقد هذا المؤتمر وضع منظموه نصب أعينهم أن لا يكون مؤتمر الإصلاح العربي ووثيقة الإسكندرية حبرا على ورق بأي حال من الأحوال، أو أن "تبقى الخرائط التي رسمها بيان الإسكندرية نوعًا من النيات الطيبة" .[٣٨] إن الهدف من المؤتمر لم يكن أبدا الضغط على حكومات أو مساءلة أية جهات. ولكن إنشاء منتدى الإصلاح في يوم إعلان الوثيقة نفسه، وإعلان موقع المنتدى على الإنترنت للمشاركين في المؤتمر وممثلي وسائل الإعلام المختلفة، قبل أن يغادر المشتركون مبنى المكتبة، كان يحمل في طياته رسالة مؤداها أننا نبدأ بأنفسنا، وأننا نفتح باب الإصلاح لمن يريد إصلاحا.

لقد تمنى البعض أن يكون مؤتمر الإصلاح باكورة سلسلة من المؤتمرات تنهض بها منظمات المجتمع المدني العربي ممولة من القطاع الخاص.[٣٩] وقد تحقق ذلك على بعض المستويات المحلية والإقليمية، حيث قامت الهيئة العامة لقصور الثقافة بتنظيم أكثر من ندوة ومؤتمر بمحافظات مصر المختلفة لطرح الشق الثقافي من الوثيقة. وجدير بالذكر أن المحور الثقافي قد نال جانبًا كبيراً من الاهتمام انطلاقاً من أهمية تجديد الخطاب الثقافي، وهو الاهتمام الذي كان وراء مؤتمر "تجديد الخطاب الثقافي" الذي

دعا إليه المجلس الأعلى للثقافة في مصر منذ سنوات قليلة، وأسهمت فيه شخصيات فكرية عربية من أغلب الأقطار العربية. وقد كان الهدف في هذا المؤتمر، كالهدف من المحور الخاص بتجديد الخطاب الثقافي، هو الحفاظ على الهوية الثقافية لأقطار العالم العربي بما تمثله من حضارة ذات معالم يجب ترسيخها واحترامها، وفي الوقت نفسه، فتحها على العالم الحر من حولها، تأكيدا لعلاقات التفاعل الإيجابية، وإثراء لثقافة التنوع الخلاق، وذلك مع تشجيع الاتجاهات العقلانية التي تفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها جنبا إلى جنب، بعيدا عن التقليد الجامد والاتباع المتصلب. وقد بلغ عدد المشاركين في المحور الثقافي بالمؤتمر، من مفكرين وأدباء ومتخصصين من مصر والعالم العربي، أربعة وثلاثين مشاركا. وهو على عكس ما ذكره البعض من أن جلسات المؤتمر خلت من حضور الأدباء، وأية نظرة على قوائم المشتركين توضح بجلاء عدد الأدباء والمثقفين الذين اشتركوا في المؤتمر التحضيري والمؤتمر نفسه في مارس ٢٠٠٤ر

وقد قامت نقابة الصحفيين ببعض الحوارات لاستكمال الرؤية القومية للإصلاح، وذلك في سياق أنشطتها وحسب إستراتيجية عملها. وقام الحزب الوطني بدراسة الوثيقة[٤٠]، وناقش المركز الثقافي في مدينة الرباط بالمغرب بنود الإصلاح[٤١]، وذلك بالإضافة إلى مؤسسات أخرى كثيرة على امتداد الوطن العربي لن يتسع هذا المجال لسردها.

لقد طرحت وثيقة الإسكندرية تصورا للإصلاح العربي الشامل، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انطلاقا من أن إصلاح الأوضاع المتردية في العالم العربي أصبح قضية مصيرية، فلا بقاء لمجتمع جامد في عالم سريع التحرك والتغير. ومن لا يواكب الثورة العلمية والمعرفية العالمية ولا يشارك فيها رافضا

الجديد، ثابتا على ما هو عليه، يستسلم لانتحار بطيء، انتحار لن يترتب عليه عدم المشاركة العربية في مسيرة التقدم العالمي فحسب، بل التخلف عن الحياة نفسها بكل إمكاناتها الخلاقة، وهي الإمكانات التي لا يمكن تطويرها إلا في نظم ديمقراطية تسودها الحرية والعدالة والعقلانية. ولذلك، جاءت وثيقة الإسكندرية تعبيراً عن خلاصة تيار شامل من الفكر الإصلاحي، أنضجه مجموعة من المثقفين وأصحاب الرأي من منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية، وضعوا في الوثيقة رؤيتهم للإصلاح الذي يعتمد على تأكيد الهوية، ويراعي خصوصية المنطقة العربية ويرتبط بحل مشكلاتها الساخنة. ولكن بما يصل بين معنى الخصوصية ومعنى الانفتاح الذي يتفاعل إيجابيا مع تجارب الآخرين دون تقوقع، ويصل دلالة الهوية بإمكانات التغير المفتوحة على التاريخ والمشروطة بالتاريخ في مدى التقدم الإنساني الذي لا نهاية له أو حد.

لقد مضى – إلى غير رجعة – الزمن الذي كان فيه شعار الخصوصية عائقا أمام الانفتاح على الآخرين والتحرك معهم إلى الأمام. وانتهى عند التعلل بالهوية تبريرا للانغلاق، وتأكيدا للثبات الذي يقترن بالجمود. وقد أصبحنا نعيش في زمن يفرض علينا مراجعة معاني "الهوية" و"الخصوصية"، وذلك بما لا ينفي الثوابت الحضارية ولا يحيل هذه الثوابت – بعد تأويلها – إلى مبررات لعرقلة خطى التقدم، أو تبرير العودة إلى الوراء فلا عودة إلى الوراء – في هذا الزمن – إلا بما يؤدي إلى تحفيز طاقة الانطلاق إلى أفق المستقبل الواعد بكل إمكانات التقدم اللامحدود. ولا قياس على الماضي من حيث هو زمن ذهني، متخيَّل أو متأوَّل، يتحكم في الحاضر الذي ينبغي أن يكون تقليدا له والمستقبل الذي يغدو عودا عليه. وإذا كان المعنى المفتوح للخصوصية

والهوية، في حضورهما المرن الخلاق، يؤكد علاقات التفاعل الحضاري مع كل شعوب الأرض، فإنه يكمل الدلالة مترددة الرجع للتنوع الثقافي الخلاق الذي أخذ يجمع شعوب الكرة الأرضية، مؤكدة الحضور الواعد لوحدة الإنسانية التي تعني بالتنوع وتعدد الخصوصيات الحضارية والهويات الثقافية.

وقد أكدت وثيقة الإسكندرية – بالإضافة إلى ما سبق – على الإنسان من حيث هو فاعل للإصلاح وموضوع وغاية له. وهو الأمر الذي جعل الوثيقة تلح على أن الرؤية العربية للإصلاح وآليات التنفيذ يجب أن تنبع من الإيمان بضرورة انبثاق مشروعات الإصلاح من حاجات الناس، وأن تستجيب لتطلعاتهم، وأنها لا يمكن أن تفرض عليهم من الخارج، لأنها لابد أن تنجح من واقعهم التاريخي، ويعني ضرورة مراعاة الواقع القائم في الدول العربية، وتحافظ على المقومات والكيانات العربية خاصة فيما يتعلق بتنمية الحركات الإصلاحية الضاربة بجذورها في التاريخ العربي الحديث. وفي الوقت نفسه، تغذية الاتجاهات الإيجابية في المجتمع العربي وتدعيمها، إذ من غير المجدي أن نهتم بتشذيب أوراق الشجرة وتوجيه فروعها دونما تغذية حقيقية للجذور التي تأسست عليها.

وقد تعجب البعض من أن وثيقة الإسكندرية لم تدخل في تفاصيل الأوضاع في شتى الدول العربية، لكن هذا لم يكن هو التصور الذي قام عليه مؤتمر الإصلاح العربي والذي تأسس في إطار أنه خطوة من بين الخطوات الأولى في مسيرة الإصلاح العربي يمكن استكمالها من خلال أربعة أمور:

أولا: معالجة تفاصيل الإصلاح في كل بلد عربي بخصوصياته ومشكلاته بمؤتمرات ودراسات لاحقة وبحوار مفتوح مع السلطات التنفيذية في البلاد،

مع الاستئناس بتجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في مسيرة الإصلاح.

ثانيا: دراسة المشاكل الفنية التي تعوق التكامل العربي والتحرك العربي المشترك من خلال أهداف موحدة مثل "السوق العربية المشتركة" أو زيادة وزن وفاعلية العالم العربي على الساحة الدولية وأن تكون محصلة الإصلاحات في الأقطار العربية أكبر من مجرد مجموع التطورات في كل دولة عربية على حدة، وكذلك القيام بدراسة وتنسيق السياسات المصرفية والاستثمارية في العالم العربي والاهتمام باقتراحات محددة لتغيير التشريعات والنظم في الدول المختلفة.

ثالثا: تعميق مفاهيم معينة مثل "حرية التعبير" و"المنهج العلمي" و"العقلانية" ودراسة تجارب الإصلاح المختلفة في شتى أنحاء العالم التي خدمت شيوع هذه المفاهيم بصورة جادة وصحيحة.

رابعا: تقوية مؤسسات المجتمع المدني العربي، لأن التجربة العالمية أثبتت أن الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون تتواجد في المجتمعات التي تقوى فيها منظمات المجتمع المدني وتغيب في المجتمعات التي تضعف وتضمر فيها تلك المؤسسات، فهي التي تضمن التعددية وزيادة مشاركة المواطنين في العمل العام، والمشاركة والتعددية أساس الديمقراطية.

ولذلك جاء برنامج وثيقة الإسكندرية محددا للأعمال المطلوبة في كل من المحاور الأربعة، بدءاً بتقوية عمل المجتمع المدني العربي، وذلك من خلال أمور ثلاثة:

الأول: إيجاد آليات للمتابعة تعتمد على المجتمع المدني مثل تكوين منتدى

الإصلاح العربي، وإقامة شبكة عربية عبر الإنترنت، وتكوين لجنة متابعة.

الثاني : إقامة المرصد الذي نصت عليه وثيقة الإسكندرية في مقترحاتها الختامية على جزأين: جزء إلكتروني، وجزء يعتمد على الدراسات والتقارير.

الثالث : ممارسة العمل الديمقراطي في كل خطوة من خطوات العمل، وذلك منذ الخطوة الأولى للتفكير في مؤتمر الإسكندرية. وربما يكون من المفيد هنا أن نذكر بما حدث في الإعداد لمؤتمر الإسكندرية وكيف تمت صياغة وثيقة الإسكندرية.

والحق أن كل خطوات مؤتمر الإسكندرية اتسمت بالحوار الجاد والحرّ في ممارسة ديمقراطية حقيقية، حيث بدأت بفكرة مبدئية طرحها بعض المثقفين المشغولين بهموم الأمة العربية ومستقبلها وسط عالم سريع التغير أصبحت فيه المعرفة والمعلومات الأساس الموجه لمسيرته. ولذلك حرص منظمو مؤتمر الإصلاح على أن تخلو جميع حواراتهم واجتماعاتهم من الخطوط الحمراء، وأن تتميز بالمصداقية والشفافية، والحرص على المشاركة الفعالة لعدد من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في الدول العربية. كما حرصوا على استبعاد المسئولين الحكوميين ضمانا لعدم تأثر الأفكار المطروحة بمقتضيات المناصب أو السياسات العامة للدول مع استثمارها لهامش الحرية الكبير.

وقد انعقد مؤتمر الإصلاح - كما سبقت الإشارة - تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية، تأييدا ورغبة منه في التعرف على آراء واقتراحات أصحاب الفكر والخبرة من مختلف الأعمار وتشجيع النقد البناء الذي يبغي المصلحة العليا. وتفضل الرئيس بافتتاح المؤتمر في جلسة خاصة منفصلة قبل بداية أعمال المؤتمر، أكد فيها

أهمية الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في عملية الإصلاح.

وبدأ الترتيب للمؤتمر بعقد مؤتمر تحضيري في شهر فبراير ٢٠٠٤، اشترك فيه أكثر من مائتي شخصية مصرية، أسهمت بجدية في حوار انبنى على الاحترام الكامل لجميع الآراء، وكان ذلك بداية التحضير لمجموعة من أوراق العمل، وذلك في السياق الذي شهد – في الأسبوع الثالث من شهر فبراير – اجتماعا تحضيريا آخر، شهدته مجموعة من الشخصيات المعروف عنها حرية الفكر وعمق الرؤية من الدول العربية الأخرى، عرضت عليهم نتائج المؤتمر التحضيري الأول، وقاموا بمناقشتها على نحو أسفر عن تعديلات هامة في المحاور والمقترحات المطروحة.

وعندما انعقد المؤتمر الرئيسي في شهر مارس، اشترك فيه مائة وخمس وستون شخصية عربية، يمثلون ثماني عشرة دولة عربية، واتسمت المناقشات بالحيوية واتساع الدوائر، والحرية التامة، والديمقراطية التي امتدت إلى مرحلة الصياغة. حيث قامت لجنة مكونة من ثمانية وعشرين مشاركًا ومقرراً للجلسات وممثلا لهيئات المجتمع المدني بصياغة الوثيقة النهائية، آخذين في الاعتبار جميع الملاحظات والتعليقات التي أضافها المجتمعون. وتمثلت نتيجة ذلك في شمول الوثيقة وتعبيرها الصادق عن مطالب الإصلاح الحقيقي في جميع المستويات، وذلك على أساس من تفعيل جهود المجتمع المدني لبلورة الرؤى المشتركة والملائمة للمنطقة العربية.

ولما كان المنهج الذي اعتمده المشاركون لتحديد المطالب الإصلاحية وتوصيف وسائل تنفيذها لا يهدف إلى تحميل السلطات التنفيذية المسئولية كلها، وكان منهجا ينبني على المشاركة، فقد ركز المشاركون على دور المجتمع المدني بمنظماته المختلفة في خلق المناخ الملائم لجعل الإصلاح أكثر جدوى وجدية. وكان الأصل في

ذلك الشراكة في القرار والمصير، طبقا لرؤية مدروسة تراعي الظروف المميزة لكل بلد من البلدان العربية، ولكن بما لا يناقض ووضع التوجهات الأساسية التي تنطلق منها عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكان الهدف من ذلك إتاحة حرية الاختيار أمام كل دولة في أن تقوم بدورها في تفعيل هذه المنظمات على النطاق المحلي حسب شروطه ،ولكن بما يؤدي إلى تفعيل هذه المنظمات، وعقد التحالفات الإيجابية الناجحة بين ممثلي المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في المنطقة العربية كلها، وذلك بهدف الوصول إلى تفاهم يؤدي إلى إعداد مشروعات مناسبة يمكن تنفيذها محليًّا وإقليميًّا.

٣ - منتدي الاصلاح العربي

وفي سبيل تحقيق الطموحات التي قدمتها الوثيقة، تأسس عقب المؤتمر منتدى الإصلاح العربي كما أشرنا من قبل، وبدأ عمله بإعداد برنامج تنفيذي استهله بإنشاء موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت، باسم منتدى، الإصلاح العربي www.arabreformforum.com، يعرض جميع جوانب الأنشطة التي يقوم بها المنتدى، والأخبار والحوارات والمراسلات مع المهتمين بقضايا الإصلاح العربي، وتقديم الأفكار والآراء على اختلاف توجهاتها فيما يتعلق بقضايا الإصلاح، وقد اعتبره البعض منبراً يستطيعون من خلاله المساهمة أو المقارنة مع بعض التجارب الإصلاحية الأخرى.

وفيما يلي عرض لأهم الأنشطة التي قام بها منتدى الإصلاح العربي أو يخطط للقيام بها قبل انعقاد المؤتمر الثاني للإصلاح العربي في مارس ٢٠٠٥ .

١/٣ فعاليات ناجزة

١/١/٣ ندوة تعزيز مؤسسات المجتمع المدني. وكانت ندوة إقليمية عربية لبحث سبل دعم مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في الإصلاح، وقد نظمها منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومفوضية حقوق الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشارك فيها أكثر من ثمانين مشاركا يمثلون ست عشرة دولة عربية من مجالات المجتمع المدني وأنشطته المختلفة بالإضافة إلى عدد من الخبراء والمفكرين. وقد تم – وعلى مدار يومين (٢١ – ٢٢ يونيو ٢٠٠٤) – مناقشة واقع المجتمع المدني والتغيرات التي طرأت على دوره والعقبات التي تقف أمام تحقيق أهدافه، وسبل الإصلاح فيها، مع التركيز بصفة خاصة على وثيقة الإسكندرية بوصفها نموذجا يناقش أبعاد الإصلاح المطروحة على الساحة العربية والتي لا يمكن تجاهلها. كما ناقش المشتركون أهمية التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية، وذلك بواسطة شبكات اتصال لتفعيل دور هذه المؤسسات وتأكيد الأهداف المشتركة والمناخ الملائم للعمل والتفاعل فيما بينها. ويتحقق ذلك بوسائل منها تأسيس منبر للحوار الاجتماعي ومعهد لقياس الرأي العام وصندوق للتمويل العربي لصالح قطاعات المجتمع المدني.

٣/ ١/ ٢ المؤتمر الدولي العربي عن حرية التعبير – سبتمبر ٢٠٠٤ . نصت وثيقة الإسكندرية – ضمن أبوابها – على ضرورة الاهتمام بحرية التعبير التي اعتبرتها الوثيقة مدخلا أساسيا إلى الإصلاح الحقيقي، وذلك من منطلق أن

الحرية قيمة كبيرة وأساسية، وأنها تقوم على أسس عديدة هي: احترام حرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي بكافة صوره وأشكاله وبخاصة حرية الإبداع وكذلك حرية الصحافة ووسائل الإعلام والتي يجب أن يتسم العمل فيها بالشفافية، مع ضرورة القضاء على العوائق التي تحول دون ممارسة هذه الحريات. وقد أعد منتدى الإصلاح العربي لمؤتمر دولي عربي عن حرية التعبير والرأي العام وذلك بمشاركة أجهزة الإعلام والمعهد الدولي للحقوق المدنية. وقد ناقش المؤتمر في محاوره الأساسية مجالات حرية التعبير ولوازمها وقضاياها ومشكلاتها، متعرضا للتشريعات والقوانين المعرقلة لحرية التعبير، كما ناقش أوضاع وسائل الاتصال الحديثة وحقوق الملكية الفكرية ودور المكتبات مع التركيز على شبكات الإنترنت وما تقوم به حاليا من نقل للأفكار والمعلومات عبر الحدود، وتعرض المشاركون للمؤتمر لأهداف ووسائل العمل في بعض المنظمات التي تعمل في هذا المجال مثل المنظمة العربية لمراقبة حرية الصحافة والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وكان ذلك كله بهدف تحقيق أفضل مناخ للحريات خاصة حرية التفكير والإبداع. وكان واضحا أن مؤتمرا واحدا لا يكفي في هذا المجال، وأن مؤتمرات أخرى لازمة لمعالجة القضايا نفسها، خصوصا من الزوايا التي تستحق المتابعة والاستقصاء.

٣/١/٣ مؤتمر إصلاح التعليم في مصر.

انعقد هذا المؤتمر حسب خطة عمل منتدى الإصلاح العربي التي تشمل طرح قضايا الإصلاح على المستوى المصري لمناقشتها والبحث عن حلول لها بين المختصين والمهتمين. وقد سعى مؤتمر إصلاح التعليم في مصر الذي انعقد خلال شهر نوفمبر

٢٠٠٤ لتحقيق هذا الهدف في الدائرة القطرية المصرية، فالتقى فيه مجموعة من المهتمين والمهمومين بقضايا التعليم ومشاكله في مصر. واشترك فيه، إلى جانب الخبراء، عدد من المسئولين التنفيذيين عن التعليم في مصر وعلى رأسهم كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم، وحرص المؤتمر على العمل على مراجعة قضايا التعليم في أوضاعه الراهنة، وذلك للبدء في إصلاح مسيرتها من خلال النظر عبر محاور ثمانية، ناقش فيها المجتمعون مفاهيم إصلاح التعليم في المراحل المختلفة بهدف الخروج برؤى واضحة عن المشكلات التي يواجهها نظام التعليم، ووضع آليات التنفيذ للتعامل مع هذه المشكلات، فضلا عن مشكلات البحث العلمي وبرامج التدريب والتأهيل المهني، وتعليم الكبار ومحو الأمية، وهوية التعليم. وأخيرا، دور المكتبات في تدعيم التعليم والبحث العلمي. وقد خرج المجتمعون بعدد من التوصيات لكل من محاور المؤتمر الثمانية تشمل تحديد الأسباب والدواعي الملحة للتطوير والإصلاح، والأولويات التي يجب البدء بها في الإصلاح أو التطوير اعتبارا من أن قضايا التعليم قضايا متشابكة ومعقدة ولا يمكن التعامل معها جزئيا أو حل كل مشاكلها دفعة واحدة.

٣/١/٤ مبادرة الإصلاح فى العالم العربى ٢١-٢٢ ديسمبر٢٠٠٤ . اشترك منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية في مبادرة الإصلاح العربي مع مجموعة من مؤسسات البحث في العالم العربي في كل من مصر والأردن وفلسطين ولبنان والسودان والكويت والمملكة العربية السعودية. وقد شارك معها كل من

مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ومركز الإصلاح الأوروبي ومعهد الدراسات الأمنية ومؤسسة الحوار للعلاقات الدولية في أوروبا.

وتهدف المبادرة إلى وضع برنامج إصلاح فعال، وذلك من خلال القيام بعدد من البحوث الوطنية في موضوعات الإصلاح في الدول العربية، وذلك بقصد وضع توصيات أساسية لتدعيم عمليات الإصلاح وتطويرها في العالم العربي، وتقديمها إلى صناع القرار سواء على مستوى العالم العربي أو في الخارج، وجدير بالذكر أن معظم الدراسات والبحوث سوف تركز على موضوعات تتعلق بالديمقراطية والحكم الصالح والعدل الاجتماعي وقياس الرأي العام بالإضافة إلى ورش العمل وبرامج للتدريب.

مشروعات تحت التنفيذ

٣/ ٢/ ١ دور الشباب فى التحديث فى العالم العربي .تأسيسا على ما يقوم به منتدى الإصلاح العربى فى تبنى مفهوم التحديث والإصلاح والانفتاح الثقافى والمعرفى مع مختلف أنحاء العالم العربى، يتم التخطيط – حاليا – لنشاط يركز على إفساح المجال للشباب للمشاركة في طرح رؤاهم عن التحديث في المجتمع، فالملاحظ أن أغلب مشروعات التحديث التي تتم يكون فيها دور الشباب هامشيا، وذلك بالرغم من أن أية إصلاحات سوف يجني الشباب ثمارها في المستقبل، كما أن العديد من الدراسات تكشف عن أن الكثير من المشكلات التي يعاني منها الشباب – على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية – يرجع إلى عدم اشتراك الشباب نفسه فى مناقشتها، وطرح المشاكل

المتعلقة بها، أو وضع الحلول لها. والغرض من هذا المؤتمر هو إشراك الشباب ودمجه في عمليات الإصلاح والتحديث، بالإضافة إلى تأسيس شبكات من الشباب على المستوى القومي والإقليمي للتعبير عن مشاكل الشباب ومحاولة الوصول إلى حلول لها، مع محاولة خلق وعي عام عن أهمية التحديث بين الشباب، وبصفة خاصة دور الشباب وإسهامه في مجالات التحديث المختلفة، والسبيل إلى ذلك العمل في مجالات متعددة من البحوث وتنظيم ورش العمل والتدريب في مجالات التحديث والإصلاح المختلفة، مع العلم بأنه على حسب المخطط المقترح في هذا المشروع فسوف تتم دعوة ما بين ٨٠-١٠٠ من الشباب بالتعاون مع كل من وزارة الشباب والجامعات والمعاهد العليا، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني الأخرى للمشاركة في المؤتمر الذي سوف يناقش فيه الشباب أولويات التحديث والإصلاح وتحديد ما يمكن قيامهم به، وذلك على أمل أن يخرج المجتمعون بخطة عمل لمدة ثلاث سنوات تؤكد ضرورة عمل الشباب في مجال الإصلاح والتحديث من خلال مشروعات حقيقية يقدمها ويخطط لها وينفذها الشباب أنفسهم.

٣/٢/٢ مشروع الـInfo Mall. يقوم منتدى الإصلاح العربي بإعداد مرصد إلكترونى تحت اسم Info Mall تعرض فيه منظمات المجتمع المدنى العربى لأنشطتها، حيث سيكون لكل منظمة موقع أو مكان خاص بها فى داخل المرصد الإلكترونى، يحتوى على اسم المنظمة وطريقة الاتصال بها ومجال عملها وأنشطتها وكل الأخبار المتعلقة بها، وذلك

بهدف التعريف بهذه المنظمات وما تقوم به من أنشطة إلى جانب إثراء معرفتها بما تقوم به المنظمات الأخرى التي تعرض أيضًا أنشطتها ونماذج من مشروعاتها الناجحة في داخل إطار المرصد الإلكتروني. وعلى حسب التصميم المقترح للمرصد الإلكتروني، فإنه يمكن الدخول إليه من خلال موقع مكتبة الإسكندرية أولا، ثم إلى موقع منتدى الإصلاح العربي، كما يمكن أيضا الدخول إليه عن طريق موقع منتدى الإصلاح مباشرة. والغرض من هذا المرصد يتلخص في النقاط التالية :

* عرض المعلومات الخاصة بكل أنشطة منظمات المجتمع المدني العربي المشتركة في المرصد وتسهيل الحصول عليها وذلك من خلال عرضها في شكل نشرة أخبار.

* إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات والتفاعل عن طريق الحوار بين المنظمات المشتركة أو غيرها من المنظمات أو الأفراد، وذلك من خلال منتدى للمناقشة يفسح المجال لتبادل الرأي وتلقى الإسهامات من المهتمين بأنشطة منظمات المجتمع المدني.

* إتاحة الفرصة لتبادل ملفات إلكترونية ولتقديم خدمات حول أنشطة منظمات المجتمع المدني المشتركة في المرصد الإلكتروني، والمساعدة في تنظيم مؤتمرات أو ندوات وتبادل المعلومات لمن يبدي الاهتمام بهذه الأنشطة.

وسيتضمن موقع المرصد الإلكتروني ما يلي :

* التسجيل عند الدخول إلى الموقع، وذلك ليسهل معرفة المساهمين بالآراء أو التعليقات في منتدى المناقشة.

* توزيع جميع منظمات المجتمع المدني المشتركة في المرصد الإلكتروني، وتصنيفها طبقاً للنشاط الذي تقوم به والموضوعات التي تناقشها أو تهتم بها، أو طبقاً للدولة التي تنتمي إليها أو موقعها الجغرافي.

* الوثائق والتقارير والبحوث وقائمة بجميع الفعاليات التي تصدرها المنظمات المشتركة في المرصد.

* عرض وإتاحة وإمكانية تبادل المعلومات المتعلقة بالعمل التطوعي من خلال المرصد الإلكتروني، وطرق التعاون بين منظمات المجتمع المدني العربية المشتركة في المرصد.

* إمكانية البحث في داخل المرصد باستخدام محركات البحث Search Engines

٣/٢/٣ مشروع المرصد الاجتماعي . يعتمد مشروع المرصد الاجتماعي على إعداد وتنفيذ عدد من البحوث عن الممارسات الديمقراطية في العالم العربي، وكذلك دراسة المشكلات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي في العالم العربي، من خلال دراسات علمية وميدانية الهدف منها وضع إستراتيجية اجتماعية لمعالجة قضايا الفقر والتهميش الاجتماعي وتحسين الرعاية الصحية ودور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية وكذلك دراسة ظاهرة الصراع الثقافي في العالم العربي، والمؤشرات المتعلقة بالتفكير العلمي والإنتاج الثقافي وتبادل المعرفة عن طريق المكتبات وعقد حلقات للنقاش والتدريب.

٣/٢/٤ مؤتمر الإصلاح الاقتصادي في مصر . يعتزم منتدى الإصلاح العربي تنظيم مؤتمر عن الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع مجلس الأعمال العربي عن قضايا الإصلاح الاقتصادي التي ناقشتها وثيقة الإسكندرية، ومن بين هذه القضايا التجارة البينية – نظم الاستثمار... إلخ.

٣/٢/٥ مؤتمر الإصلاح التشريعي في مصر . من بين فعاليات منتدى الإصلاح العربي تنظيم مؤتمر في مصر عن الإصلاح يركز على الإصلاحات التشريعية وإطارها العام، وسوف يدعى إلى هذا المؤتمر كل المتخصصين في الشئون التشريعية، كما سيسبق عقد هذا المؤتمر ورشة عمل تحضيرية للإعداد لهذا المؤتمر.

٣/٢/٦ مؤتمر التجارب الناجحة لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي .

تنظيم مؤتمر الإصلاح العربي الثاني الذي سيعقد في شهر مارس ٢٠٠٥ بمكتبة الإسكندرية. وستتركز أعماله حول دور المجتمع المدني مع الحرص على أن يشمل المؤتمر محاور تقدم فيها بعض التجارب الناجحة على مستوى العالم العربي وذلك لكي يدرك الجميع أن العرب قادرون على الإنجاز وليس الكلام فقط، وحتى تساعد المعرفة بالتجارب الناجحة علي تعميم عدوى النجاح بدلا من عدوى الفشل واليأس، فيتلاشى الخوف ويحل مكانه الإحساس بالأمل[٤٢] ويكون ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بالتجارب التي تتناول قضايا التنمية المستدامة في الدول العربية. وسوف تقوم

مؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي باختيار عدد من نماذج مشروعات الجمعيات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الناجحة في المجالات المختلفة. والهدف عرض نشاطاتها وبيان مردودها الاجتماعي. وقد تمت دعوة كل من شارك في مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الذي عقد بمكتبة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤ للاشتراك في هذا المؤتمر، بالإضافة إلى توجيه الدعوة إلى آخرين، ويتوقع أن يصل عدد المشتركين في هذا المؤتمر السنوي الثاني إلى عدد يتراوح ما بين خمسين ومائتين من المشاركين الذين يمثلون الأقطار العربية المختلفة.

٤ - الخلاصة

أدت وثيقة الإسكندرية إلى زيادة الثقة في فعالية منظمات المجتمع المدني وقدرتها على أن تتجاوز مرحلة انتظار القرارات من السلطات التنفيذية لإحداث التغييرات المنشودة وذلك بأن تجعل هذه القرارات محصلة لوعي عام، وثمرة لجهود يقوم بها المشاركون في هذه المؤسسات، بحيث تصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها. وفي هذا الصدد، فإن هناك اقتناعا متزايدا لدى قطاعات عريضة من القائمين على العمل في مجالات الإصلاح بأن عملية التغيير لا تتم بطريقة فوقية تملي فيها إرادات السلطة، وتنفذ توجيهاتها، وإنما تتخذ مسارها الطبيعي من القاعدة المتمثلة في الهيئات والمنظمات والجمعيات الأهلية القادرة على ممارسة الديمقراطية وفرض تجاربها الناجحة على الساحة مما يؤدي إلى تغيير شامل في ممارسات الحكومات والشعوب المختلفة. وإذا نظرنا مثلاً إلى الحركة العالمية من أجل البيئة، التي انبثقت من المجتمع المدني،

وأدت إلى مناخ عام، نجد أنها أصبحت تشكل قوة ضغط هائلة بحيث أصبح من الصعب على أية حكومة في العالم أن تتجاهل قضايا البيئة. وقد انبثق عنها الكثير من التشريعات المحققة لهذه الرؤية والمؤسسة على اقتراحات ودراسات قام بها المجتمع المدني. ولذلك، فإن العديد من التجارب الدولية تؤكد على أهمية أن تأتي إرادة الإصلاح من بين المجتمع المدني الذي يعبر عن أصحاب المصلحة الحقيقية – الناس، وذلك مع الترحيب – قطعا – بكل القرارات الإصلاحية مهما كان مصدرها – فالمؤكد أن الإصلاح لكي يكون باقيا وعميقا يجب أن تشارك قوى المجتمع المدنى في صناعته.

ويتطلب ذلك رفع سقف العمل في منظمات المجتمع المدني بحيث تمارس دورها الفعال في المشاركة السياسية والدعوة لإصلاح الأحزاب القائمة في كل بلد، ووضع الضوابط الوطنية لطرائق تمويلها وعلاقتها بالخارج وكذلك إعادة النظر في جميع التشريعات المعوقة للمسيرة الديمقراطية، وإجراء حوار حر وصريح لتعديلها في أقرب وقت.

وإن دل ما سبق على شيء فإنما يدل بوضوح ساطع على أهمية وثيقة الإسكندرية التي انبثقت عن مؤتمر الإصلاح العربي، وذلك بحيث تحولها إلى نموذج قابل للاحتذاء في مدى الدعوة إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، الإصلاح الذي يهدف إلى تحقيق أمل الشعوب في التغيير الإيجابي، وذلك بخطوات جادة وملموسة، سواء في مجالات تعميق الدراسات وبلورة الاقتراحات أو تقوية أواصر التعاون بين منظمات المجتمع المدني التي تمسك بزمام المبادرة. والهدف هو التغلب على حالة الانتظار والإحباط السائدة وتجاوزها إلى مرحلة الفعل المؤسس على

الثقة في الخطوات المنهجية المدروسة التي يمكن أن تثمر تحولات حقيقية في المستقبل المنظور لمنطقتنا العربية .

٥ - الهوامش

١ – محمد الرميحي، مؤتمر الإسكندرية والخطة الاستباقية للإصلاح، الحياة ١٧/٣/٢٠٠٤؛ محمد سيد أحمد، حول مؤتمر الإسكندرية، الأهرام ١٨/٣/٢٠٠٤؛ طلعت جاد الله، الإصلاح السياسي.. الهوجة والمدخل، الوفد ٢٠/٣/٢٠٠٤ .

٢ – طارق الطاهر، الأسئلة الحرجة تظل حرجة حتى إشعار آخر، أحداث، ٢١/٣/٢٠٠٤؛ محمد بركات، القمة العربية وتحديات الإصلاح، آخر ساعة ٢٤/٣/٢٠٠٤ .

٣ – إبراهيم نافع، الإصلاح في العالم العربي مسئولية الجميع... ومؤتمر الإسكندرية خير مثال الأهرام١٧/٢/٢٠٠٤ أحمد يوسف القرعي وثيقة الإسكندرية.. رسالة عربية لكل من يهمه الأمر الأهرام ١٨/٣/٢٠٠٤ طارق الطاهر الأسئلة الحرجة تظل حرجة حتى إشعار آخر أحداث ٢١/٣/٢٠٠٤

٤– مكرم محمد أحمد هل تصلح وثيقة الإسكندرية أساسا لمبادرة الإصلاح المصور ١٩/٣/٢٠٠٤.

٥ – طلعت جاد الله الإصلاح السياسي.. الهوجة والمدخل، الوفد ٢٠/٣/٢٠٠٤.

٦– أشرف العشري، الأهرام العربي،٦/٣/٢٠٠٤.

٧ – خليفة ادهم، منتدى تحضيري للإعداد لمؤتمر قضايا الإصلاح العربي وآليات التنفيذ الأهرام ١٩/٢/٢٠٠٤

٨ – السفير أحمد طه محمد، مبادرات الإصلاح كبرامج معونات، الأهرام٢٦/٤/٢٠٠٤.

٩ – الإصلاح الضروري، الأهرام ١٧ / ٣ / ٢٠٠٤ .

١٠ – في الهواء نحن.. والحكومة.. والثقة الغائبة، الوفد ٦ / ٤ / ٢٠٠٤ .

١١ – أحمد بهجت وثيقة الإصلاح، الأهرام ١٨ / ٣ / ٢٠٠٤ .

١٢ – إبراهيم سعدة فكر متطور وتوصيات عقلانية أخبار اليوم ١٨ / ٣ / ٢٠٠٤

١٣ – أحمد يوسف القرعي وثيقة الإسكندرية . .رسالة عربية لكل من يهمه الأمر، الأهرام

١٤ – إبراهيم يسري صحوة عربية بين ندوة بيروت ومؤتمر الإسكندرية، الأهرام المسائي ١٤/٣/٢٠٠٤

١٥ – إبراهيم نافع، الإصلاح في العالم العربي مسئولية الجميع.... ومؤتمر الإسكندرية خير مثال، الأهرام١٧ /٣/ ٢٠٠٤ عبد الله كمال، السلطة الخامسة، روز اليوسف٢٠ / ٢ / ٢٠٠٤ .

١٦ – عبد الله كمال، الحكم الرشيد لشعوب تريد، روز اليوسف٢٠ – ٣٦ / ٣ / ٢٠٠٤ .

١٧ – محمد سيد أحمد، حول مؤتمر الإسكندرية، الأهرام١٨ / ٣ / ٢٠٠٤ .

١٨ – الفقرة ٥ من نص الوثيقة .

١٩ – حلمي سالم مؤتمر إصلاح المجتمع العربي: الضرورة خارجية أم داخلية القاهرة ١٦/٣/٢٠٠٤ .

٢٠ – حلمي سالم، مؤتمر إصلاح المجتمع العربي: الضرورة خارجية أم داخلية، القاهرة ١٦/٣/٢٠٠٤ .

٢١ - السيد عزت قنديل، العرب بين الإصلاح والقولية، ٢٢/٤/٢٠٠٤.

٢٢ - أحمد يوسف القرعي، وثيقة الإسكندرية. .رسالة عربية لكل من يهمه الأمر، الأهرام ١٨/٣/٢٠٠٤.

٢٣ - حازم الببلاوي، بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، الأهرام ٢٨/٣/٢٠٠٤.

٢٤ - هشام الشريف، مجتمع المعرفة العربي والإصلاح، الأخبار ٢٨/٣/٢٠٠٤.

٢٥ - أحمد يوسف القرعي وثيقة الإسكندرية. .رسالة عربية لكل من يهمه الأمر، الأهرام ١٨/٣/٢٠٠٤.

٢٦ - محيي الدين رجب البنا، الإسكندرية بوابة مصر للألفية الثالثة ،أكتوبر ٢١/٣/٢٠٠٤.

٢٧ - مصطفى عبد الغني، على هامش الإصلاح والكوميديا السوداء، الأهرام ٢٩/٣/٢٠٠٤

٢٨ - هشام الشريف، مجتمع المعرفة العربي والإصلاح، الأخبار ٢١/٣/٢٠٠٤.

٢٩ - مجدي سرحان، في الهواء نحن. .والحكومة. .والثقة الغائبة، الوفد ٤/٦/٢٠٠٤.

٣٠ - أسامة سرايا، مبادرة مكتبة الإسكندرية، الأهرام ١٤/٣/٢٠٠٤.

٣١ - منير عامر، مؤتمر المستقبل في مكتبة الإسكندرية، صباح الخير ١٠/٢/٢٠٠٤

٣٢ - محمد الرميحي، مؤتمر الإسكندرية والخطة الاستباقية للإصلاح، الحياة ١٧/٣/٢٠٠٤ مصطفى شريف، انطباعات عن مؤتمر الإسكندرية، الأخبار ١٨/٣/٢٠٠٤ مكرم محمد أحمد، هل تصلح وثيقة الإسكندرية أساسا لمبادرة الإصلاح، المصور

٢٠٠٤/٣/١٩ سلامة أحمد سلامة، إصلاح يأتي ولا يأتي، الأهرام٢١/٣/٢٠٠٤
محمد بركات، القمة العربية وتحديات الإصلاح، آخر ساعة ٢٤/٣/٢٠٠٤.

٣٣ – عبد القادر همام. مؤتمر قضايا الإصلاح العربي من منظور إداري. الأهرام ٢٣/٣/٢٠٠٤.

٣٤ – إبراهيم دسوقي أباظة، مؤتمر سرى جدا ،الوفد٢٥/٣/٢٠٠٤.

٣٥ – محمد سيد أحمد، حول مؤتمر الإسكندرية، الأهرام ١٨/٣/٢٠٠٤.

٣٦ – عبد المنعم سعيد من الإسكندرية إلى غزة وبالعكس الأهرام ٢٩/٣/٢٠٠٤

٣٧ – جهاد الخازن، عيون وآذان، الحياة ١٧/٣/٢٠٠٤ إبراهيم دسوقي أباظة، مؤتمر سرى جدا الوفد ٢٥/٣/٢٠٠٤ عادل حمودة، خارطة الطريق إلى الديمقراطية، صوت الأمة ٢٢/٣/٢٠٠٤.

٣٨ – عادل حمودة،خارطة الطريق إلى الديمقراطية ،صوت الأمة٢٢/٣/٢٠٠٤

٣٩ – إبراهيم نافع الإصلاح، في العالم العربي مسؤولية الجميع.....ومؤتمر الإسكندرية خير مثال ، الأهرام ١٧/٢/٢٠٠٤

٤٠ – إبراهيم سعدة، فكر متطور وتوصيات عقلانية، أخبار اليوم ٢٠/٣/٢٠٠٤

٤١ – أخبار الأدب ٤/٤/٢٠٠٤

٤٢– محيى الدين اللاذقاني، الخوف من الأمل، الشرق الأوسط١٠/٣/٢٠٠٤ سهيلة نظمى، مبادرة مصرية وعربية في مؤتمر الإسكندرية للإصلاح العربي، الأهرام ٢١/٢/٢٠٠٤

٤٣ - عبد الحي عبيد، السياسة في مصر خلال عقدين من الزمان، الأهرام ٢٧/٤/٢٠٠٤

٤٤ - حنان البدري، مصر هي اللاعب الأساسي في المنطقة..وهى العمق والنفوذ والزعامة في العالم العربي، روز اليوسف من ٣ إلى ٩/٤/٢٠٠٤.

٤٥ - إبراهيم نافع ،القمة العربية بتونس هل تكون البداية الصحيحة، الأهرام ٢١/٥/٢٠٠٤

٤٦ - هالة فؤاد ماذا بعد وثيقة الإسكندرية، آخر ساعة ٢٤/٣/٢٠٠٤

الملاحق

الملحق الأول

عمالة الشباب والسياسات المطلوبة



١ ـ مقـــــدمة

تعتبر قضية عمالة الشباب من القضايا التي تتطلب مواجهاتها إجراء مناقشات واسعة للسياسات المطلوبة وعرضا لبعض الأفكار العملية التي يمكن ترجمتها إلى خطط عمل محددة من جميع الدول في الوطن العربي وذلك من خلال تأسيس شركات بين الحكومات الرسمية والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والتجمعات الإقليمية والمحلية ذلك بقصد توجيه الانتباه والطاقات للتعامل مع ظاهرة البطالة بين الشباب كذلك توجيه انتباه وسائل الإعلام إلى هذه المشكلة وخلق وعي عام بخطورة ظاهرة البطالة بين الشباب على كل المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

وتعتبر البطالة مشكلة كبيرة في أي دولة خاصة بطالة الشباب. من أهم الأسباب المؤدية إليها حدوث خلل كمي ونوعي بين قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل. ويزداد الاعتراف في معظم دول العالم بأن كلا من البطالة والفقر عاملان متلازمان وأن البطالة تعتبر تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي في كل دولة وتؤثر على جميع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشير تقرير العمالة السنوي الذي يصدر عن منظمة العمل الدولية إلى أن البطالة بين الشباب لها تأثير

قوى على سوق العمل وعلى المجتمع بصفة عامة وأنها تؤثر على الوضع الاقتصادي وعلى مستوى الفقر الذي يشهده أي مجتمع بالإضافة إلى أن البطالة تولد بطالة وأنها كالوباء ينتشر بسرعة.

ويزداد الاعتراف حاليا في جميع أنحاء العالم بأهمية الشباب في تشكيل مستقبل العالم مما يدعو إلى ضرورة توفير المناخ اللازم وإعطاء الفرصة للشباب للمشاركة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ولتحقيق فرص واسعة لمشاركة الشباب في حياة المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرارات. لذا يجب التعامل مع جميع قضايا الشباب التي تتعلق بجوانب تعليمهم وتشغيلهم وشئون حياتهم بالإضافة إلى المشاكل الأخرى التي يواجهونها مثل الجوع والفقر والصحة والبيئة وانتشار تعاطي المخدرات والانحراف والتعصب الديني والسياسي.

وتتناول هذه الورقة عدة نقاط أساسية هي :

أولا : السياسات السكانية في البلاد العربية وأثرها على الشباب.

ثانيا : المظاهر الرئيسية للبطالة بين الشباب والآثار المترتبة عليها.

ثالثا : الأسباب والتحديات الرئيسية للبطالة بين الشباب.

رابعا : نموذج لإحدى التجارب المصرية الناجحة في التصدي لمشكلة بطالة الشباب.

أولا : السياسات السكانية في البلاد العربية وأثرها على الشباب.

تستهدف السياسة السكانية في المنطقة العربية تحقيق المصالح المشتركة للدول

العربية وتوحيد المواقف من القضايا السكانية الراهنة والمستقبلية. وبالطبع لن يتم ذلك إلا من خلال بحث الموضوعات السكانية في الدول المنفردة والموضوعات السكانية الإقليمية وذلك من خلال فكر جديد بقصد حل جميع القضايا ذات البعد السكاني بأسلوب قابل للتنفيذ خاصة بالنسبة لما يتعلق منها بقضايا ومشكلات تزايد أعداد الشباب والبحث عن الطرق المناسبة لتشغيلهم وبالتالي أهمية وجود سياسة سكانية واضحة المعالم تقوم على الاستثمار والتوزيع الأمثل للعنصر البشري الذي يعتبر من أهم أفضل العناصر لتنفيذ استراتيجية تنموية شاملة ومتكاملة.

إن معظم الدول العربية تتشابه من ناحية النمو السكاني المتزايد والتركيب السكاني الذي يميل في معظمه نحو فئات العمر الصغيرة. وبالرغم من ذلك فإن هناك تفاوتا كبيرا بالنسبة لتوزيع الثروات بين هذه الدول. لذا فلابد من إعادة النظر في السياسات المترتبة على الزيادة أو النقص في السكان من حيث التركيب العمري والحاجات المطلوبة للاستهلاك والخدمات وخاصة بالنسبة للضروريات كالتعليم والصحة وتوافر الاحتياجات الأساسية والهجرة.

وتزداد حدة مشكلة الشباب في المنطقة العربية وخاصة ممن يحاولون الحصول على فرص عمل تؤهلهم لحياه شريفة. ويتضح ذلك في الحالات التي تتفاوت فيها الدخول بين الدول الغنية والفقيرة في المنطقة العربية والتي تزداد بسببها تحركات العمالة بين بعض الدول مما يسبب بعض الظواهر السلبية خاصة بالنسبة لتحركات العمالة غير الماهرة تلك التي ينظر إليها على أنها تشكل تهديدا لأمن ورفاهية السكان الأصليين أو انتقال المهارات الماسة التي تحتاجها البلاد المرسلة للعمالة ولا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في هذه

البلاد وبمعدلات مقبولة.

تلعب الهجرة دورا كبيرا في الزيادة السكانية. وفي معظم الأحوال تتم الهجرة من المناطق ذات الفرص المحدودة إلى المناطق الأخرى التي تتوافر فيها فرص أفضل للحياة والمعيشة والعمل. وتدل جميع الشواهد على أن حركة تنقل العمالة خاصة من الشباب بين البلاد المختلفة ليست حركة طارئة نتيجة لوضع استثنائي طارئ سوف يزول باختفاء مسبباته وإنما على العكس سوف تستمر وإن تغيرت نوعيتها وحدتها عاما بعد عام بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أن بعض المحددات ومن بينها المحددات السكانية والقوى العاملة ستبقى من الثوابت حيث يتضح أن بعض البلدان لديها فائض سكاني والآخر يعاني من نقص يحول دون تحقيق الأهداف التنموية لهذه البلاد كل على حدة لذلك يجب التعامل مع ظاهرة تنقل العمالة والموارد البشرية على أساس أنها ظاهرة مستمرة. ومن ثم يجب ترشيد السياسات التي تؤثر على هذه التدفقات البشرية كي يتسنى للدول – منفردة ومجتمعة – أن تجعل من حركة تنقل العمالة بينها عاملا يوفر الكثير من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق لكل هذه البلاد – سواء التي تستقبل أو ترسل – مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

وقد شهدت المنطقة العربية جانبا آخر لظاهرة تنقل العمالة حيث بدأت هذه الحركة بين البلاد العربية غير المنتجة للنفط لتحل محل العمالة التي انتقلت إلى البلدان المفتوحة (ظاهرة إحلال العمالة في البلدان غير النفطية) حيث نجد على سبيل المثال حركة تدفق عالية للعمالة خارج بلد مثل الأردن في اتجاه البلدان النفطية في نفس الوقت تدفق معاكس إلى داخل الأردن من بلاد غير نفطية أيضا (مصر

مثلا) وذلك لتحل محل العمالة الأردنية المهاجرة إلى البلدان النفطية.

لقد أثرت الأعداد المتوفرة من المعروض والمطلوب في سوق العمالة العربية وفي كل بلد على حدة - سواء كان نفطيا أم غير نفطي - تأثيرا كبيرا على حركة تنقل العمالة ليس فقط من هذه البلاد العربية ولكن من خارج المنطقة كلها حيث بدأت أنواع جديدة من العمالة الوافدة من بلاد مختلفة من العالم (كوريا - تايلاند - باكستان - الهند) تنتقل إلى المنطقة وخاصة إلى البلدان النفطية وذلك لأسباب عديدة منها أن المتوفر من المهارات والمهن المطلوبة - سواء في السوق العربية أو في كل بلد على حدة - ليس بكاف لسد الاحتياجات المطلوبة لتحقيق الخطط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد أو انخفاض أجور العمالة الآسيوية وأخيرا قد يكون السبب هو السياسات الخاصة بضرورة تنوع جنسيات العمالة المطلوبة لهذه الخطط لأسباب سياسية وأمنية تتفق مع مصالح هذه البلدان.

إن ظاهرة إحلال العمالة من خارج المنطقة يؤثر على فرص المواطنين في العمل خاصة بين الشباب وذلك لأسباب كثيرة منها مزاحمة العمالة الأجنبية لهم في سوق العمل أو انخفاض أجورها أو قدرتها على العمل في مهن ووظائف تتطلب ساعات عمل طويلة أو مهارات لا تتوافر بسهولة في المهارات البشرية المحلية .

ثانيا:- المظاهر الرئيسية للبطالة بين الشباب والآثار المترتبة عليها

إن قضية عمالة الشباب والقضاء على ظاهرة البطالة بينهم لا تعتبر فقط قضية

عدالة ولكنها تعتبر في رأي الكثير من الخبراء قضية الدفاع عن كرامة الإنسان وحمايته من إهدار الإمكانيات الإنسانية والمحافظة على شعور الإنسان بإنسانيته.

وتشير معظم التقارير إلى أن مشاركة الشباب في الأنشطة الاقتصادية يتضاءل بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة مقارنة بالأعداد في السنوات السابقة وذلك بالنسبة لكل من المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء إلا أن نسب أعداد الشباب المشاركة في الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة تعتبر أكبر نسبيا عند مقارنتها بأعدادهم في الدول النامية.

أنواع البطالة:

تأخذ البطالة بين الشباب أشكالا متعددة منها البطالة طويلة الأمد والبطالة قصيرة الأمد. وتعرف البطالة الطويلة بأنها البطالة التي تمتد فترتها إلى ستة أشهر أو أكثر أما البطالة القصيرة فهي التي تقل عن ستة أشهر وكما هو معروف فإن أعلى مستويات البطالة يوجد بين الفقراء. وتنقسم البطالة التي يعاني منها الشباب إلى الأنواع الثلاثة التالية:

١- **البطالة السافرة:** وتعني وجود أفراد قادرين ويرغبون في العمل ولكن لا تتوفر لهم فرص العمل لسبب أو لآخر.

٢- **البطالة الجزئية:** وتعني وجود أفراد يعملون أقل مما يستطيعون القيام به ولكن فرص العمل المتاحة لهم لا تقدم لهم إلا الأعمال الجزئية.

٣- **البطالة المقنعة:** وهي أن يكون للأفراد عمل طوال الوقت ولكنهم لا يستخدمون في هذا العمل كل المهارات والقدرات التي يمتلكونها مما يسبب إهدارا لهذه الطاقات والمهارات.

وللبطالة أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية نوجزها في الآتي:

أولا: البعد السياسي للبطالة:

إن انتشار البطالة بين الشباب يؤدي إلى عزلهم عن بقية أفراد المجتمع وفقدان الثقة من جانبهم في النظم والمؤسسات الحاكمة مما يؤدي إلى خلخلة في الأوضاع السياسية والأمان الاجتماعي في أي مجتمع.

ثانيا: البعد الاقتصادي للبطالة:

يؤدي ارتفاع نسب البطالة بين الشباب إلى حدوث كساد وركود اقتصادي على المستوى المحلي والوطني في أي بلد وقد تمتد آثاره أحيانا إلى خارج حدود الدولة وذلك لأن أسواق العمل يؤثر بعضها في بعض داخل الدولة وبين الدول المختلفة كما أن البطالة تتسبب في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه وتؤثر تأثيرا مباشرا في حرمان الدولة والاقتصاد من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة منتجة في أي مجتمع وهم الشباب.

ثالثا: البعد الاجتماعي للبطالة:

تؤثر البطالة بين الشباب بشكل كبير على نموهم وتطورهم خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب الأطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية كما أنها تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة وتجنب الشدائد كما أنها تتسبب في الحرمان الاجتماعي لهؤلاء العاملين حيث إنهم لا يشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع والتفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل والذي يتأثر مباشرة بالاستبعاد عن العمل ويؤدي هذا الحرمان إلى حالة من التفكك أو التحلل الاجتماعي. تؤدي البطالة وآثارها إلى انتشار ظواهر اجتماعية ونفسية قد تتحول إلى أمراض تؤثر على الأفراد والمجتمع مثل انتشار اليأس والضغوط والانطواء وهي أمراض تؤثر – في المدى الطويل – على صحة البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة بل قد تتولد منها مشاكل يمكن أن تتعدى حدود الدولة الواحدة وأخيرا فإن البطالة تسهم في فقدان وتدهور الإمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل بالإضافة إلى فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكانياتهم في الحصول على عمل والأمر الذي قد يؤدي إلى ظواهر وخيمة مثل انتشار الجريمة والوقوع في براثن الإدمان وغيرها من المسائل الاجتماعية الأخرى.

ثالثا: الأسباب والتحديات الرئيسية للبطالة بين الشباب:

للبطالة بين الشباب أسباب كثيرة ومتنوعة وتتمثل أساسا في النقص في الاحتياجات الكلية للمهارات المتوفرة والمهارات الموجودة لدى الشباب العاطلين. وبالطبع فإن معدلات البطالة بين الشباب تتراوح من فترة زمنية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر طبقا لعوامل كثيرة معقدة ومتشابكة. وتتلخص هذه العوامل والتحديات المركبة والمعقدة المؤدية إلى البطالة بين الشباب في الجوانب التالية:

١ - التخلي أو الاستغناء عن العاملين من الشباب:

إن معظم الشركات والمؤسسات حين تفكر في الاستغناء عن بعض العاملين فيها فإنها غالبا ما تحتفظ بالعاملين الكبار بسبب ما لديهم من خبرة ومهارات كما أن قوانين العمل الموجودة حاليا ليست كافية لحماية الشباب من تلك القرارات هذا بالإضافة إلى كثير من السياسات التي تتخذها بعض المؤسسات بالنسبة للتوقف عن التعيين لفترة كل ذلك يؤثر على الشباب ويزيد من معدلات البطالة .

٢ - الأنماط السلوكية السلبية:

هناك أسباب رئيسية وأسباب ثانوية تقف وراء بطالة الشباب مثل تعودهم

الاعتماد الاقتصادي على الغير وعدم توفر المساكن الكافية للاستقلال عن أسرهم بالإضافة إلى عدم مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية كما أن هناك أسبابا ثانوية تتعلق بانخراطهم في طريق الانحرافات.

٣- النظام العالمي الجديد والأحداث العالمية المفاجئة وغير المفاجئة:

يفرض النظام العالمي في بعض الأحيان نوعية الاقتصاد الذي يسود بعض المناطق والدول وبصفة خاصة في اتجاهاته من الدول الكبرى نحو الدول الصغريكما أن كثرة أحداث الحروب والاعتداءات نتج عنها الكثير من التهديدات لمستقبل العمالة بين الشباب وخاصة في المناطق التي تعاني من اضطرابات اجتماعية وسياسية إذ تؤدي هذه الاضطرابات إلى استنزاف الكثير من طاقات الشباب في أعمال الحرب والتي كان يمكن توجهيها في أعمال اقتصادية منتجة.

٤- التطور التكنولوجي السريع:

نتيجة للتطور التكنولوجي السريع الذي يحدث الآن في مختلف الميادين فإن أصحاب رؤوس الأموال يتجهون الآن إلى التكنولوجيات الحديثة وهذه التغيرات التكنولوجية الجديدة تلقي بأعباء جديدة على العمالة فيصبح عليها أن تعيد تطوير مهاراتها لتناسب التغيرات السريعة لذلك نرى ظواهر جديدة تحدث في العالم حيث

يتجه رأس المال الآن وبسهولة إلى استجلاب واستحضار المهارات التي يحتاج إليها من أي مكان في العالم وهو الأمر الذي يؤثر على توزيع البطالة.

٥- تركيز الثروات:

إن العولمة وفتح التجارة والتطور الاقتصادي الذي يجري الآن في العالم وما ينتج عنه من منافسة شرسة تؤدي كلها إلى تركز الإنتاج والاحتكار في أيدي عدد محدود من المؤسسات وخاصة بين المؤسسات في الدول الكبرى والدول التي تمتلك الثروات وتستطيع شراء كل ما يلزمها من تكنولوجيا في حالة توافرها. وهي عوامل تؤثر حتما على احتمالات تشغيل الشباب.

٦- الأنماط الاستهلاكية:

إن الأنماط الاستهلاكية التي يتبعها البعض تؤثر على نسب البطالة في بعض الدول حيث إن تكالب المواطنين على السلع المستوردة وإصرارهم على شرائها يوفر فرص عمل جديدة لمن ينتجون هذه السلع. وفي نفس الوقت يحرم شباب بلادهم من فرصة عمل في القطاع نفسه الذي ينتج سلعا محلية مماثلة.

٧- إصدار التشريعات المناسبة وتشجيع المشروعات الصغيرة:

من أهم العوامل المؤثرة في عمالة الشباب إصدار التشريعات التي تنظم الحركة في

سوق العمل والتي تعمل أيضا على إزالة العقبات التي تمنع حصول الشباب على فرص العمل هذا بالإضافة إلى وضع الأطر والأسس التي تكفل للقطاع الأهلي الخاصة أن يعمل دون قيود تمنعه من الحركة والازدهار وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة والمتوسطة والصغيرة على أن تعمل هذه الأطر على تشجيع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم فرص التدريب للشباب وتيسير التمويل وترسيخ فكر العمل الحر.

٨- عمالة الأطفال وعمالة الشباب:

إن ازدياد أعداد الأطفال الذين يلتحقون بسوق العمل يؤثر بشكل سلبي على نسب العمالة بين الشباب وبالتالي تساهم في انتشار البطالة بين فئة الشباب وتعتبر عمالة الأطفال عمالة مفروضة خاصة في الدول التي ليس فيها موافقة أو تشريعات لتحديد بداية سن الدخول في سوق العمل.

٩- الاستمرار في العمل بعد سن التقاعد:

ازدادت في الفترة الأخيرة أعداد العاملين المتقدمين وكبار السن الذين يستمرون في العمل ما بعد سن الستين والذين يظلون لأطول فترة ممكنة في وظائفهم الأصلية وذلك كنتيجة مباشرة لتفاقم الأزمة الاقتصادية من ناحية وقلة كفاءة نظام الضمان الاجتماعي من ناحية أخرى وهذا يؤثر بطريقة مباشرة على إمكانية الشباب في

الحصول على وظائف في المجالات نفسها التي يشغلها العاملون من كبار السن.

١٠- تغير المفهوم التقليدي:

لقد تغير الآن المفهوم التقليدي للعلاقة بين التعليم والعمل حيث نجد أن الشباب تعود على الالتحاق بالدراسة والحصول على شهادة تحقق له بعد ذلك فرصة الحصول على عمل والبقاء فيه مدة طويلة يصل بعدها إلى سن التقاعد إلا أن الظروف السائدة في سوق العمل حاليا غيرت من كل ملامح هذا المفهوم التقليدي حيث تحتم الظروف الجديدة أن يقوم الأفراد بعد الانتهاء من التدريب والتعليم بتغيرات جذرية في الوظائف والمهن التي يعملون بها تصل إلى ما بين خمس عشرة وظيفة وذلك كنتيجة لما يحدث من تطورات في سوق العمل مثل الانتهاء من أعمال بعض المؤسسات أو الاندماج فيما بينها أو التغيرات التي تحدث في كثير من الجوانب التقنية والتكنولوجية.

الجمعيات الأهلية وخلق فرص عمل للشباب

تعد ظاهرة البطالة في مصر واحدة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في المرحلة الراهنة فبالإضافة إلى الرصيد المتراكم من المتعطلين يبلغ عدد الداخلين الجدد في سوق العمل نحو ٦٠٠ ألف فرد سنويا. هذا فضلا عن تركز هذه

المشكلة بين الشباب في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ سنة خاصة بين الحاصلين على الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية. ولا يقف الأمر على ما تقدم إذ تفرض المتغيرات العالمية الجديدة والمتمثلة أساسا في تحرير الأسواق واشتداد حدة المنافسة والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات المزيد من التحديات أمام قدرة المجتمع على مواجهة تلك المشكلة.

ولا ترجع خطورة البطالة إلى أثرها أو انعكاساتها الاقتصادية فقط المتمثلة أساسا فيما تؤدي إليه من إهدار للموارد البشرية وتعميق للفقر وإنما تكمن أيضا فيما يترتب عليها من إخلال بأحد مبادئ حقوق الإنسان وهو حقه في العمل والتمتع بحياة كريمة وما تؤدي إليه من زيادة حدة التوترات الاجتماعية فضلا عن تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي.

ولعل أولى خطوات حل المشكلة يتمثل في التعرف على أسبابها. وبالرجوع إلى الدراسات المعنية بتشخيص هذه المشكلة يمكن القول بأن هناك العديد من العوامل المسؤولة عنها بعضها يتعلق بجانب الطلب على العمل بينما يرتبط البعض الآخر بظروف العرض. وفيما يتعلق بجانب الطلب ترجع أهم الأسباب إلى عدم نجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة المستوى وكثيفة العمل في آن مما أدى إلى ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل منتجة تساعد على تخفيض الرصيد المتراكم من البطالة واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. هذا فضلا عن انخفاض طلب الدول

العربية المنتجة للنفط على العمالة المصرية نتيجة للتقلبات في دخولها البترولية وتحول الطلب في هذه الدول تجاه العمالة الآسيوية رخيصة الأجر. أما فيما يتعلق بجانب العرض فيمكن إيجاز أهم العوامل المسؤولة عن هذه الظاهرة في ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض مستوى التعليم وجمود سوق العمل.

رابعا:– نموذج لإحدى التجارب المصرية الناجحة في التصدي لمشكلة البطالة:

جمعية جيل المستقبل

أنشئت جمعية جيل المستقبل في نوفمبر ١٩٩٨ وذلك عندما أدرك قطاع الأعمال الخاص في مصر الحاجة الملحة إلى تنمية وتطوير الكوادر البشرية القادرة على تطوير الإنتاج وزيادته على خريطة الاقتصاد العالمي الذي يتسم بملامح متفردة أهمها المنافسة والكفاءة العالية والديناميكية.

تقدم الجمعية العون بالاشتراك مع المؤسسات والمعاهد الوطنية والعالمية مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزارة الشباب والصندوق الاجتماعي ومؤسسة بيرليتز وأميداست كما أن لها علاقات مع كلية الأعمال الإدارية بجامعة هارفارد وكذلك تتلقى الجمعية منحا من نواد ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى عدد من القروض الأخرى.

وتتطلع الجمعية الآن إلى تحديث المفاهيم الخاصة بآليات العمل في المؤسسات

الاقتصادية والمساهمة في الاقتصاد المصري من خلال تحديث أداء القوى العاملة ورفع كفاءتها مما يستوجب أساسا قويا لانطلاق العمل في محاور التدريب العملي

برامج الجمعية:

تقوم الجمعية حاليا بإعداد وتنفيذ العديد من البرامج التي تشتمل على:

١- برنامج اكتساب المهارات في مجال العمل. ويهدف إلى تنمية المهارات الأساسية للشباب الجدد من خريجي الجامعات المصرية من مختلف التخصصات. مدة هذا البرنامج ثلاثة أشهر للتدريب على دراسة واستخدام أحدث برامج الكمبيوتر والإنترنت إضافة إلى التدريب على المهارات العملية المتخصصة والمرتبطة بالعمل مثل تنظيم الوقت والعمل من خلال المجموعة والمبادرة والمفاهيم الأساسية للمحاسبة إدارة الأعمال والتسويق والمبيعات ويتم هذا البرنامج بالمشاركة مع بعض شركات التدريب العالمية وعلى رأسها مؤسسة أميداست.

٢- برنامج منحة مايكروسوفت. ويهدف إلى إعداد وتنفيذ خطة طموحة لإرساء قاعدة قوية متينة في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات ويهتم البرنامج بتدريب خريجي كليات الحاسب الآلي للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات للحصول علي شهادة مايكروسوفت المعتمدة عالميا في إدارة قواعد البيانات.

٣- برنامج إعداد القيادات التنفيذية في الشرق الأوسط. ويهدف إلى الإعداد

والتدريب للكوادر العاملة في قطاع الأعمال العام والخاص في مصر والشرق الأوسط ويشترط البرنامج أن يكون المتدرب مرشحا لمنصب قيادي في مجال إدارة الأعمال .يتم التدريب لهذا البرنامج في كلية الأعمال الإدارية بجامعة هارفارد بولاية بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية ويستغرق التدريب ثلاثة أسابيع يتبعها برنامج تدريبي مدته ثلاثة أسابيع أخري تقام في مدينة شرم الشيخ في مصر.

تعتبر قمة عمالة الشباب – التي عقدت في مكتبة الإسكندرية في شهر سبتمبر ٢٠٠٢ – واحدة من مبادرات المجتمع المدني العالمي وإحدى مظاهر العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع في العالم الجديد واعترافا بالدور الجديد والمتزايد الذي أصبحت تلعبه المنظمات غير الحكومية في المشاكل العالمية.

وقد أكد الوزراء المجتمعون في قمة عمالة الشباب في بيان أعلنوا فيه أنهم سوف يعملون علي تنفيذ توصيات الشباب وأفكارهم وهي الأفكار التي جاءت نتيجة مباشرة لتبادل الخبرات والأفكار من أجل توفير فرص عمل منتجة ودائمة.

ويعتبر البيان الصادر عن قمة عمالة الشباب أول بيان يعلن في مؤتمر دولي تشترك في إصداره الحكومات والمنظمات. وقد جاء نتيجة لورقة العمل والورش التي اشترك فيها كل من ممثلي الحكومات والمنظمات الأهلية والتي ناقشت النقاط التالية:

١– مساهمات الأنشطة الزراعية في توفير فرص عمل الشباب.

٢– ضرورة تشجيع مهارات العمل الحر والتوظيف الذاتي في المشروعات الصغيرة

لدى الشباب.

٣- الاستعانة بتعلم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير الخبرات والمؤسسات التي تسهل تعلم هذه المهارات.

٤- الاهتمام بالتعليم والتدريب والعمل علي المواءمة بين مناهج ومحتوى هذا التعليم والتدريب ليواكب متطلبات سوق العمل.

ولقد أوضح الوزراء المشاركون أنهم استمعوا باهتمام إلى كل أصوات الشباب التي عبروا فيها عن العوائق التي تقف في طريق مستقبلهم وعن أسلوب مواجهتها من وجهة نظرهم كما قدموا من خلال المناقشات آليات يمكن الاعتماد عليها فى التعاون مع كل المؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية من أجل مستقبل أفضل وذلك على أساس أن الشباب هم قادة الغد وسيكون لهم دور كبير في النظام العالمي.

واتفاقا مع ما تقدم يمكن القول بأن المعالجة الجادة والفعالة لهذه المشكلة لن تأتي من خلال حلول جزئية أو سريعة أو من خلال جهود الحكومة وحدها ولكنها تتطلب استراتيجية شاملة تعالج الأسباب المسؤولة عنها من ناحية وتضمن تعاون كافة الأطراف الفعالة في المجتمع المصري (الحكومة القطاع الخاص المجتمع المدني وأجهزة الإعلام) من ناحية أخرى.

وتهدف هذه الورقة في النهاية – إلى فتح باب النقاش حول الأبعاد المختلفة

لمشكلة بطالة الشباب ودور الجمعيات الأهلية تحديدا في التصدي لها وذلك من خلال طرح بعض الأسئلة ومحاولة الإجابة عنها. ونأمل أن نصل من خلال الحوار المستنير إلى آليات لتنشيط العمل الأهلي في هذا المجال وذلك بالاستفادة من النماذج الناجحة وتطويرها والتفكير معا في كيفية التغلب على ما قد يواجهنا من صعوبات وسبل التعاون بين الأطراف الفعالة المختلفة في المجتمع.

الملحق الثانى

النهوض بالمرأة
والإصلاح الإجتماعى والإقتصادى والسياسى



١ ـ مقـــــدمة

يعـتـقـد البـعض أن النظام الأبوي الـذي هو أسـاس المجتـمعـات الحـديثة هو أساس التـعـصب ضـد المرأة إذ يفـرض سلطة الذكـور على الإناث والأطفـال داخل الأسـرة. وتساند جـمـيع تنظيمات المجتمع الإنتـاجية والسـياسـية والثقافيـة والتـشريعيـة هذه السلطة فتصبغ كل العلاقات الاجتماعية وبالتالي شخصية الأفراد. وتكمن جذور النظام الأبوي في التنظيم الأسري والدور الإنجابي للإنسان كما حدده التاريخ.

وهناك من ظواهر التغيير في جميع أنحاء العالم ما يدل على ما تعانيه الأسرة في النظام الأبوي مع نهاية الألفية الثانية من تحد يعكسه الازدياد في عمالة المرأة ووعيها بما لها من حقوق إنسانية وذلك على نحو واضح منذ الستينيات. فقد زاد وعي النساء وشعورهن بالمساواة مع الرجل وامتلاكهن لأجسادهن وحريتهن في اختيار طريقة حياتهن. وامتد هذا الوعي من بلاد الغرب إلى بلاد العالم الثالث ومنها الدول العربية بشكل واسع وكبير. مثل هذا التغير يمثل دون مبالغة نوعا من الثورة تصل إلى جذور المجتمع إذ تتناول قضية الهوية ذاتها ومن الصعب ارتدادها أو الرجوع فيها. ولا يعني هذا أن التعصب ضد المرأة قد انتهي أو أن التمييز ضدها وضد الأطفال قد مضى عهده. فبينما بدت بعض مظاهر الإنصاف للمرأة خاصة من خلال التشريعات والدساتير وتستطيع المرأة الآن اغتنام فرص العمل نتيجة لما وصلت إليه من تعليم ألا

أنها لاتزال لا تستطيع ممارسة كل حقوقها الإنسانية. ولذلك فإن الحركة النسوية لتحرير المرأة لن تتحقق كاملة بغير مقاومة ولن تنجح دون أن تدفع ثمنها بعض الأسر. وعلى أي حال فبالرغم من هذا الصراع الذي قد ينشأ بين الجنسين نتيجة لما يحدث من تغيير في منظومة القيم المجتمعية فإن نهوض المرأة أصبح ملموسا في العالم كله وله بلا شك نتائجه وآثاره في المسيرة التاريخية وفي التجربة الإنسانية وعلى الأخص توزيع القوى والنفوذ وتشكيل شخصية المواطن.

ويتساءل البعض عن العوامل التي دفعت بقضية المرأة ووضعها في المجتمع إلى قائمة الأولويات. فالقضية قديمة كما يعرف الكل ولكنها لم تكن بالشكل الذي تطرح به حاليا. وهناك أربعة عوامل ساعدت على ذلك في كل العالم: أولها ما حدث من تغير في النظام الاقتصادي وما صاحبه من زيادة فرص التعليم أمام المرأة. والعامل الثانى هو التقدم التكنولوجي في علوم البيولوجي والفارماكولوجي والطب. فقد سمح هذا التقدم بالتحكم في الحمل وإنجاب الأطفال. والعامل الثالث هو قيام الحركات النسوية ونشاطها المتزايد في أوائل السبعينات وانعقاد أول مؤتمر عالمي للمرأة في المكسيك تحت شعار " المساواة والتنمية والسلام ". وعبر ذلك عن استقلالية الحركة النسائية عن الحركات الأخرى مثل الحركة العمالية والحركات السياسية التي سيطر عليها الرجال. أما العامل الرابع فهو انتشار أفكار العولمة والتواصل بين أصوات النساء وتبادل خبراتهن وسهولة التقائهن في أنحاء العالم والأقاليم.

وباختصار يعتقد الكثيرون أن هناك أزمة تواجه الأسرة داخل النظام الأبوي وأن نموذج الأسرة التقليدي المبني على سيادة وسلطة الرجل يواجه بعض التحدي. ومن مظاهر هذا التحدي تفكك الأسرة بسبب الطلاق أو الانفصال بين الزوجين كدليل

على عدم الرضا عن الاستمرار الأبدي للعلاقة الزوجية. ويؤدي الزواج الثاني للرجل أو المرأة إلى نوع من الخلل في علاقة السيطرة بين الأب والأطفال. ومن مظاهر التحدي وتفكك الأسرة زيادة عدد النساء اللائي بدون أسر زيادة كبيرة في كثير من بلاد العالم ومنها الدول العربية. ومن مظاهر الأزمة التي تعتري النموذج التقليدي للأسرة الأبوية تأخير سن الزواج واتجاه كثير من النساء الي تأخير سن الإنجاب أو الحد من عدد الأطفال أو عدم الإنجاب كلية من جانب شرائح اجتماعية معينة. وبالرغم من عولمة الحركة النسائية إلا أنه لا يزال هناك اختلافات بين الحركات النسائية في بلدان العالم. ففي أوروبا وكندا و أمريكا واستراليا على سبيل المثال تظهر حركات تؤيد الجنسية المثلية كجزء من نهوض المرأة في حين توجد حركات أخرى تركز على المساواة والتمكين والعمل والسياسة والتشريع. أما في دول العالم الثالث والدول العربية فالأمر مختلف ومعقد إذ تتميز الحركات النسائية بأنها نشاط للصفوة والنخبة من النساء وإن ضخمت وسائل الأعلام دورهن بشكل يفوق عددهن. ولعل ما يحسم الموقف هو ظهور جمعيات على مستوى القاعدة كثيرة العدد تهتم بقضية المرأة.

وقد مضت عدة سنوات منذ انعقد مؤتمر بكين في سبتمبر١٩٩٥ر وأدت التغيرات التي مر بها العالم وكذلك المجتمع العربي إلى تطور وتحديد للكثير من القضايا ومن بينها قضايا المرأة وبدأ يظهر إطار فكري جديد لمناقشة تلك القضايا .وأصبح واضحا لدى غالبية الدول ومن بينها كثير من الدول العربية ان المشكلة الأساسية والأصلية للمرأة تكمن في طبيعة عملية إدارة شئون المجتمع والدولة (Governance) التي لا تعطي للمرأة موقعا مؤثرا بها. ويعبر عن هذا الموقع الضعيف تواجدها الواهي من حيث الحجم والمستوى داخل مؤسسات إدراة شئون

المجتمع والدولة وعدم قدرتها على توجيه هذه المؤسسات للتعبير عن مصالحها. ويأتي هذا التواجد الواهي نتيجة لعدم امتلاكها لنفوذ وقوة يعمل حسابها ويفرض تواجد قوى لها في تلك المؤسسات.

وهناك ثلاث جهات أساسية تشترك في عملية إدارة شئون المجتمع والدولة: هي الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدنى. وتمارس الحكومة دورها من خلال مؤسسات تابعة لها ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات سلطة معينة تابعة لازمة لعملية إدراة شئون المجتمع. هذه المؤسسات هي المؤسسات النيابية والمؤسسة القضائية والمؤسسة التنفيذية. كما لاتزال المؤسسة الإعلامية تابعة للحكومة. وفيما يلي توضيح لوضع المرأة العربية في تلك المؤسسات.

وضع المرأة في المؤسسات النيابية:

هناك أشكال من المؤسسات النيابية مسئولة عن سن التشريعات في الوطن العربي مثل مجلس الشعب في مصر والبرلمانات في الدول العربية الأخرى. وهناك مجلس الشورى بمصر الذي يناقش التشريعات ولكنه لا يملك سلطة سنها. وهناك أيضا المجالس المحلية المسئولة عن الإدارة المحلية. وتختلف الدول من حيث نظام الحكم ومن حيث وجود هذه المؤسسات ومن حيث ممارسة حق الانتخاب والترشيح لهذه المؤسسات .فهناك دول لا يمارس فيها المواطنون من الجنسين هذا الحق في حين للرجل حق ممارسة هذا الحق دون المرأة مثل الكويت. أما الدول العربية الأخرى التي حصلت المرأة فيها على هذا الحق فيرجع ذلك إلى عام ١٩٢٦ في لبنان كما يرجع إلى

الخمسينيات والستينيات في دول عربية أخرى.

وعلى وجه العموم تحتل المرأة العربية عددا محدودا من المقاعد في المؤسسات النيابية تصل إلى حوإلى ٥ بالمائة (٥٪) من إجمالي هذه المقاعد بالمقارنة بحوالي عشرة بالمائة في الدول النامية. وهناك دول عربية حصلت المرأة فيها على حق الانتخاب والترشيح ولكنها غير موجودة في هذه المؤسسات. ولا توجد أي مؤسسة نيابية في الوطن العربي ترأسها امرأة وهناك نائبة واحدة لرئيس مجلس الشعب في مصر.

يتضح مما سبق ضعف تمثيل المرأة في المؤسسات النيابية والتشريعية في الوطن العربي بشكل عام من حيث الحجم والمستوى. وينطبق هذا الكلام على المجالس المحلية حيث تشغل المرأة نسبة ضئيلة جدا من المقاعد في هذه المجالس ولم تصل في أي دولة عربية إلى منصب المحافظ أو رئيسة لأي مستوى من المجالس. وهناك عوامل عديدة تؤدى إلى ضعف تمثيلها منها ما يتصل بالثقافة العامة وغياب المهارات السياسية لدى المرأة وعدم مساندة الأحزاب لها وقلة الموارد المالية اللازمة لخوض الانتخابات وغيرها من العوامل.

ولاشك أن وضع المرأة بهذا الشكل في المؤسسة التشريعية يجعل من الصعب تعديل القوانين الموجودة في الدول العربية التي لاتزال تمارس التمييز ضد المرأة.

المرأة في المؤسسة القضائية:

مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين الدول العربية بالنسبة للمؤسسة القضائية

بها فقد بدأ اشتغال المرأة بالقضاء في زمن مبكر في بعض الدول العربية في حين لاتزال بعض الدول تحرم المرأة من الجلوس في كرسي القاضي. هناك تسع دول فقط تصل المرأة فيها إلى منصب القاضي هي: المغرب وتونس والجزائر ولبنان والعراق وسوريا والأردن والسودان واليمن أما مصر فقد عينت سيدة في المحكمة الدستورية العليا ولكنها تقضي بين القوانين وليس بين الناس. وكانت المغرب من أولى الدول العربية التي عملت فيها النساء قاضيات منذ عام ١٩٥٩ويصل عددهن حاليا إلى ٤٤٢ قاضية أي بنسبة ٥٠ في المائة (٥٠٪) تقريبا من مجموع القضاة بالدولة. ووصلت النسبة بتونس إلى ٢٢٫٥ بالمائة وسوريا إلى ١١ بالمائة (١١٪) وتشغل امرأة منصب النائب العام بسوريا وهي عضوة أيضا بالمجلس الأعلى للقضاء. وهناك ٧٦ قاضية بالسودان يعمل بعضهن بالمحكمة العليا الاتحادية. وتشغل امرأة منصب رئيس محكمة الاستئناف بالخرطوم. وفي دول أخرى لم تصل المرأة إلى كرسي القاضي إلا حديثا مثل اليمن والأردن وساعدت الحكومة على استقرار وضع المرأة كقاضية في بعض الدول العربية وذلك بإصدار القرارات التي تضمن الحياد عند إجراء مسابقات اختيار القضاة وإعتبار الكفاءة المعيار الأساسي.

وبالرغم من عدم وجود ما يمنع من وصول المرأة إلى منصب القاضي في الشريعة وبالرغم من خلو دساتير الدول العربية وقوانينها من نصوص تمنع تولي المرأة القضاء إلا أنه لايزال هناك مقاومة شديدة لتوليها هذا المنصب في باقي الدول العربية ومن بينها مصر .

المؤسسة التنفيذية:

لاتزال مشاركة المرأة العربية في المستويات العليا للمؤسسة التنفيذية متدنية بمعدل وزيرة أو وزيرتين على الأكثر في كل دولة. وقد بقيت المرأة لفترة طويلة تختص بوزارة الشئون الاجتماعية ثم تولت حديثا وزارات أخرى كالتخطيط في الأردن والثقافة والتعليم العالي في سوريا والإعلام في ليبيا والبحث العلمي وشئون البيئة والتعاون الدولي في مصر.

وعلى مستوى وكالة الوزارة أو رئاسة إدارات يزداد العدد في بعض البلاد كمصر ويقل في بلاد إخرى . وإذا كانت الحكومة في الدول العربية هي التي تستخدم أكبر عدد من النساء فإن نسبة من يشغلن مناصب عليا في وظائف الحكومة إلى إجمالي المشتغلات يظل ضعيفا للغاية. وجدير بالذكر _هنا _أنه قد وصلت امرأة عربية واحدة إلى منصب وزيرة دولة للتعاون الدولي لكن هناك عددا من النساء العربيات يشغلن منصب سفيرة لبلادهن بالخارج ونسبتهن مرتفعة في بعض الدول العربية. ولما كان شغل المناصب العليا بالحكومة يتم بالاختيار فإن العوامل الثقافية تلعب دورا هاما في حجب هذه المناصب عن المرأة كما أن مسئوليات المرأة المتعددة داخل وخارج المنزل تجعل من الصعب عليها أحيانا الاستفادة بالبرامج التدريبية التي تؤهلها للترقي لتلك المناصب.

وهناك نسبة كبيرة من نساء يعملن بالتدريس في الجامعات بالدول العربية وغالبية هذه الجامعات حكومية ولم تشغل إلا امرأة واحدة إلى الآن منصب مديرة لجامعة علما بأن شغل هذا المنصب يتم بالتعيين من وزير التعليم العالي وليس

بالانتخابات ولكن هناك عميدات لكليات الآداب والفنون والإعلام والصحة العامة والتربيـــة.

هناك بجانب المؤسسات الحكومية الرسمية التي تشترك في إدراة شئون المجتمع والدولة مباشرة مؤسسات أخرى حكومية تشترك بطريقة غير مباشرة في إدراة شئون المجتمع ومن أهمها المؤسسة الإعلامية بقنواتها المختلفة. ولاشك أن الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة يزداد قوة مع الثورة التي تحدث في المعلومات وسهولة نقلها وتدفقها .ولكن بالرغم من العدد الكبير للنساء العاملات في هذه المؤسسة إلا أن الشكوى شديدة من الصورة التي تعكسها للمرأة في الدول العربية وكذلك من غياب أي سياسة لتغيير الثقافة التقليدية السائدة ومواجهة ذهنية التمييز ضد المرأة التي لا تزال فاعلة بقوة بشكل أو بآخر في المجتمع. وفي مصر على وجه الخصوص وصلت المرأة إلى المستويات العليا للإدارة بجهازي التليفزيون والإذاعة إلا أن هناك حاجة لسياسة إعلامية للتأثير في توجهات هذه الأجهزة بالشكل المطلوب.

ويثير وضع المؤسسة الدينية في عملية إدارة شئون المجتمع والدولة كثيرا من التساؤل. فالأزهر مثلا جزء من المؤسسة الحاكمة وكذلك دار الإفتاء بمصر وربما الكنيسة القبطية. ولهذه المؤسسات دور في إسباغ الشرعية على سياسات وقررات وتوجهات مؤسسات إدارة شئون المجتمع والدولة. ولها مواقف بالنسبة لقضايا معينة تأخذها الدولة في الاعتبار بالنسبة للقضايا العامة وقضايا المرأة بشكل خاص. وبالرغم من إنصاف الإسلام للمرأة والإصرار على ذلك في الخطاب الديني في المناسبات المختلفة لكن هناك ميلا لتفسير الشريعة وشرحها بشكل يحد في أحيان كثيرة من حق المرأة في المشاركة في إدراة شئون المجتمع. وهناك قوى دينية متمثلة في الجماعات الإسلامية المعروفة بتصوراتها لدور المرأة. ومن الصعب معرفة ما إذا

كانت المؤسسة الدينية الرسمية تختلف وتتناقض مع هذه الجماعات أو تتفق معها فيما يخص قضية المرأة .

وبالرغم من وجود مسلمات يقمن بالوعظ للسيدات في المساجد والمنازل وهي ظاهرة برزت مؤخرا فإن الخطاب الديني الرسمي يوجه دائما بواسطة رجال الدين من خلال قنوات الإعلام ومن فوق منابر المساجد وفي الندوات العامة ذلك لأن المؤسسة الدينية ذكورية ولا مشاركة حقيقية للمرأة في ممارستها لشئون المجتمع من خلال هذه المؤسسة.

المرأة في القطاع الخاص :

تدل البيانات المتاحة عن عمالة النساء في الوطن العربي على انخفاض معدلات مساهمتهن في الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وذلك مع الأخذ في الاعتبار عدم دقة هذه البيانات خصوصا فيما يتعلق بمساهمة المرأة في القطاع غير الرسمي ونشاطها الخاص برعاية الأسرة والعمل في المزارع وغيرها من الوظائف التي لا ينتج عنها خدمات قابلة للقياس .أما بالنسبة للقطاع الخاص فيرى أصحاب الأعمال أن هناك مشكلات كثيرة متعلقة بتوظيف النساء منها تركهن العمل بعد الزواج والإنجاب ومنها تكبد العمل تكاليف معينة مثل إجازات الأمومة ورعاية الأطفال .

ومن الصعب تقدير مساهمة المرأة العربية في القطاع الاقتصادي بشكل دقيق نظرا لاشتغال الكثير منهن في القطاع غير الرسمي الذي لا توجد إحصائيات واضحة عنه .وبالرغم من ذلك فهناك بعض الأرقام التي يمكن من خلالها التعرف على وضع المرأة في القطاع الخاص بشكل عام.

ولاتزال صاحبات الأعمال تعملن في المشروعات الصغيرة فقليل منها ذات إنتاج كبير وملموس وكثير منها يقع ضمن القطاع غير الرسمي.

وهناك كتابات عديدة تشير إلى أن سياسات الخصخصة والاستغناء عن العمالة الزائدة سيؤثر بشكل سلبي على عمالة النساء في القطاع الخاص وبالتالي إلى غياب أكبر لهن في إدراة شئون المجتمع من خلال هذا القطاع.

المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

تختلف الدول العربية بالنسبة لوجود أحزاب سياسية بها وتتضاءل البيانات المتاحة عن وضع المرأة في هذه الأحزاب لكن يمكن القول بصفة عامة إن المجتمع العربي لا يزال يستبعد المرأة من الساحة السياسية إلي حد كبير ولا يسمح لها برئاسة حزب الحكومة أو الأحزاب المعارضة. وتنعكس نظرة الأحزاب لدور المرأة السياسي بشكل واضح في العمليات الانتخابية حيث تحجم كل الأحزاب عن ترشيح عدد مناسب من العضوات ومساندتهن للوصول إلي المقاعد في المجالس النيابية.

ولذلك نجد الموقف الضعيف للمرأة العربية في هذه المجالس هو الغالب كما هو موضح سابقا في القسم الخاص بالمؤسسات النيابية. أما بالنسبة للجمعيات الأهلية التي هي جزء من المجتمع المدني فتشهد حاليا تطورات سريعة من حيث الحجم والنوعية بحيث وصل عددها إلي حوالي الضعف في بعض الدول العربية ويقدر حاليا بحوالي مائة وعشرين ألف جمعية. وتختلف طبيعة نشاط هذه الجمعيات حيث يختص البعض منها بتقديم نشاط خدمي في حين يركز البعض الآخر على عمليات

التنوير والمطالبة بحقوق الإنسان. وقد نشطت الجمعيات الأهلية في الوطن العربي بشكل كبير في الإعداد للمؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينيات وبخاصة مؤتمري السكان والتنمية بالقاهرة ومؤتمر المرأة في بكين. وكان موقف الجمعيات الأهلية أكثر تقدما بالنسبة لقضايا المرأة من موقف الكثير من الحكومات العربية في كلا المؤتمرين.. وتشترك المرأة في عضوية هذه الجمعيات بحجم وعدد كبير وتشارك الرجل في عضوية مجلس إدارتها وترأس المجلس في عدد لا يستهان به من الجمعيات. وقد بدأت الحكومات العربية تأخذ هذه الجمعيات بعين الاعتبار خاصة في ضوء اهتمام المجتمع الدولي بها ومساندته لها ماليا لكن العلاقة بين الحكومة والجمعيات لا يزال يشوبها عدم الثقة أحيانا من الجانبين كما لا تزال الجمعيات تلاقي صعوبات في الاعتماد على النفس من حيث التمويل. وبخلاف عدد قليل من الدول العربية تستبعد الحكومة الجمعيات من عملية إعداد التقارير الخاصة بالمرأة وغيرها من القضايا والتي تقدم للجهات الدولية.

وتظل مشاركة المرأة العربية في النقابات العمالية والمهنية ضعيفة في الدول التي تسمح بهذه النقابات. ومن الصعب تقدير مدى هذه المشاركة بدقة نظرا لعدم توافر البيانات اللازمة.

ويوضح هذا كله أن وضع المرأة في مؤسسات إدارة شئون المجتمع والدولة هو وضع ضعيف لا يسمح لها بالمشاركة الحقيقية في عملية إدارة شئون المجتمع سواء من جانب الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني. ويمكن القول بأن مصادر النفوذ الأساسية لأي جماعة في المجتمع هي حجم هذه الجماعة وقوة تنظيمها والموارد التي تملكها.

وتملك المرأة العربية المصدر الأول للنفوذ وهو الحجم في المجتمع إذ تدل الإحصائيات على أن النساء يشكلن نصف سكان الوطن العربي تقريبا مع بعض الاختلاف بين بلدانه.

أما من الناحية التنظيمية فهناك عدد من التنظيمات النسائية في بعض الدول العربية باستثناء عدد قليل منها لكن هذه التنظيمات لا تملك نفوذا حقيقيا تستطيع به فرض وجودها في مؤسسات إدارة شئون الحكم وذلك لعدة أسباب منها عدم استقلالها السياسي والمادي. وكذلك لا تستخدم النساء العضوات في الأحزاب والنقابات هذه التنظيمات العامة للمجتمع المدني في المطالبة بحقوقهن بشكل فعال أو الدخول في مناورات قوية مع الحكومة أو القطاع الخاص لهذا الغرض. وتشهد المرأة بعض النفوذ من خلال الشبكات التي كونتها الجمعيات الأهلية. وبالنسبة للموارد التي تملكها المرأة العربية – وأهمها الموارد المادية – فلا تتوفر بيانات ودراسات وافية تحدد مدى اتساع الفقر بين الإناث العربيات ولا يوجد اتفاق عربي على تحديد حد الفقر بدرجاته.

وتقول بعض التقارير أن ما يسمى تأنيث ظاهرة الفقر منتشرة في الوطن العربي. وهناك عوامل عدة ترتبط بالمشكلة بشكل مباشر مثل التعليم والعمل والذهنية العربية السائدة المباشرة وغير المباشرة مثل الأعراف والتقاليد ونظام الإرث وهناك أيضا عوامل متعلقة بالأسباب الأسرية وعدم توفر الخدمات المساعدة للتوفيق بين مسئوليات وأدوار الأسرة والعمل. ومن العوامل ما هو متصل بسياسات وإجراءات المؤسسات المالية بالنسبة للقروض والائتمان.

ومجمل القول إن المرأة العربية لا تملك من النفوذ القدر الذي يمكنها من فرض

وجودها في المؤسسات التي تدير شئون المجتمع والدولة. ولذلك لا تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار في مجال المساواة مع مصالح الرجل في عملية الإدارة وذلك لغيابها عن المشاركة في اتخاذ القرارات التي تضعها تلك المؤسسات.

ويجب التأكيد هنا أن من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – إجراء تعديل جذري في وضع المرأة العربية لكي تبني قاعدة من النفوذ تمكنها من المشاركة الحقيقية الفعالة في عملية إدارة شئون المجتمع والدولة فالسبيل إلى ذلك سياسات عامة للمجتمع ككل تربط بين عملية إدارة شئون المجتمع والدولة والتنمية المتواصلة والقضاء على الفقر بحيث تكون التنمية مزدهرة ومستدامة ومقرونة بازدياد في معدلات النمو توزيع عوائدها وبزيادة الأجور والإنتاجية للفقراء وذوي الدخل المحدود. كما لا تسمح آليات السوق والعولمة والخصخصة أن تقلص من دور الدولة إلى الحد الذي يصيب المجتمع بالتخلخل والبطالة والتهميش. بل يجب أن تهدف السياسات إلى إيجاد التوازن بين العولمة والحفاظ على استقرار البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية بحيث يتوافر الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للناس خاصة الفئات الضعيفة في المجتمع. وفي ضوء الاتجاه العالمي نحو التكتلات الإقليمية يصبح هناك حاجة إلى تكامل عربي بين السياسات القطرية فهذه السياسات يمكن أن تشكل الإطار اللازم للوصول إلى السيناريو المستهدف إذ لا يمكن التعامل مع قضية المرأة منفصلة عن قضايا كل دولة عربية أو قضايا الوطن العربي ككل.

وإذا أخذنا ذلك كله في الاعتبار وإذا كان السيناريو المستهدف يعني تمكين المرأة من بناء قاعدة من النفوذ تتيح لها التواجد في مؤسسات إدارة شئون المجتمع والدولة والمشاركة في تلك الإدارة بشكل فعال فإن تحقيق ذلك يتطلب – بشكل أساسي –

أن تقوم الحكومات بالآتي :

١- التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك بالنسبة لمن لم يصدق عليها حتى الآن. والنظر في رفع التحفظات التي وضعتها بعض الدول التي صدقت على الاتفاقية وبخاصة في البنود التي تتعارض مع روح الاتفاقية.

٢- تنقيح التشريعات التي تتعارض مع دساتير الدول العربية وكلها تنص على المساواة وتنقيتها من التمييز ضد المرأة .

٣- إعطاء تعليم الفتاة أولوية مع القضاء على الأمية ومراجعة الكتب المدرسية للتأكد من أنها تقدم صورة إيجابية متطورة عن أدوار المرأة .

٤- تخصيص نسبة معينة لا تقل عن ثلث المقاعد في المجالس النيابية اعتمادا على ما جاء في الاتفاقيات الدولية من إجازة ذلك وتشجيع الأحزاب السياسية على زيادة عدد العضوات بها وتهيئة نسبة منهن للترشيح في الانتخابات ومساعدتهن على خوض المعركة الانتخابية.

٥- إتاحة الفرصة للقيادات النسائية لتولي المناصب القيادية التي لا تزال مغلقة في بعض البلاد مثل وظيفة القاضي والمحافظ ومدير الجامعة.

٦- التأثير في الخطاب الديني من خلال وزارت الأوقاف وذلك لكي يتمشى هذا الخطاب مع سياسات الدولة المستنيرة بالنسبة لقضايا المرأة.

٧- وضع سياسة إعلامية تساند ما تقوم به الحكومات من جهد لمساندة المرأة على ممارسة حقوقها الإنسانية .

٨-دعم الآليات الخاصة برسم السياسة والتنسيق والمتابعة والتقويم في مجال قضايا المرأة وتوضيح التكامل بين دور الحكومة ودور الجمعيات الأهلية في هذا المجال.

ويتطلب تمكين المرأة من التواجد والمشاركة في إدراة شئون المجتمع والدولة وجود حركة نسائية قوية على مستوى كل دولة وعلى مستوى الوطن العربي ككل. ويمكن من خلال هذه الحركة تنظيم صفوف النساء بحيث يتحول عددهن إلى مصدر قوة ونفوذ يزداد اتساعا باستمرار. فالتاريخ مليء بوصف كفاح الجماعات المختلفة في المجتمعات المختلفة التي استطاعت بقوة التنظيم تغيير ثقافة المجتمع وبنيانه. ويعني ذلك أن التغيير الحقيقي في مركز أية جماعة لا يحدث بوصفه منحة أو هبة من جماعات المجتمع الأخرى. وإذا حدث بهذه الصورة فإن هذه المنحة يمكن أن تسترد في زمان لاحق. أما الحقوق التي تأتي نتيجة للجهود التي تبذلها الجماعات لكي تنالها فتبقى وتصان وتستخدم بعقلانية وفعالية. هذه الحقوق يحميها من بذل الجهد في سبيلها ويخشى عليها من الضياع فيستخدمها بالطرق السليمة. ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى تنظيم صفوف المرأة من خلال حركة تتضمن رسالة معينة تؤمن بها جماعات النساء التي تنضم إليها وتكافح في سبيلها فتعمل نساء كل دولة عربية متحدات ولسن متفرقات.

ولقيام هذه الحركة النسائية يجب أن تتوفر الشروط التالية:

١ - وجود هدف عام مشترك.

٢ - شعور وإيمان واستعداد للمشاركة بين أعداد النساء والجماعات.

٣ - وجود معايير وقواعد محددة داخل الحركة.

٤- رصد وتقييم مستمر للعمل في أنشطة الحركة وتقدمها وللعلاقات داخلها في كل دولة عربية ووجود علاقة واضحة بين الحركة على المستوى القطري والحركة على المستوى العربي والحركات المماثلة خارج الوطن العربي.

ويجب الإشارة هنا - إلى أن استخدامنا للمؤنث لا يعني أن الحركة لا تضم رجالا يؤمنون بأهدافها ومستعدين للإشتراك في جهودها. فهناك قيادات من الرجال تؤمن بحقوق المرأة. ومن المفيد ضم جهدهم. لكن يجب أن تظل النساء هن الأغلبية بالنسبة للعضوية وللقيادة ذلك لأن الرجل مهما كان مؤمنا بالحركة ينقصه الشعور بالمعاناة الذي تختص به المرأة. وذلك بالطبع - دون إغفال أن الرجل لابد أن يكون صاحب مصلحة حقيقية في تغيير الوضع وفي إفساح مجال المشاركة للمرأة في إدارة شئون المجتمع والدولة.

ومن الواضح أن مثل هذه الحركة النسائية التي نتحدث عنها لن تبدأ في كل الدول العربية في الوقت نفسه إذ يختلف الموقف الراهن بالنسبة للمقومات المطلوبة من بلد لآخر. ومن الممكن أن تأخذ المبادرة - في بدء الحركة - إحدى الشبكات الموجودة حاليا في بعض الدول أو مجموعة من هذه الشبكات أو التنظيم النسائي الموجود في دول أخرى. ولعل تحديد الهدف العام المشترك هو أهم مكونات الحركة النسائية ويستحسن أن يكون مصاغا بشكل مبسط وسهل القبول على أن تترك التفاصيل الإجرائية فيما بعد وذلك لأن صياغة الهدف بشكل تفصيلي إجرائي غالبا ما يثير الخلاف فتصاب الحركة بالنكسة منذ بدايتها. ومن المهم أن يصاغ الهدف بشكل يصعب نقده من خارج الحركة وأن ينطبق على احتياجات المرأة من البيئات الجغرافية المختلفة ومن الطبقات الاجتماعية المتباينة. ولابد في النهاية - أن يتفق

والأهداف العامة للمجتمع ككل. ومتى بدأت الحركة واختارت لها هدفا فإنها تضع معايير خاصة تكون أساسا للعلاقات بين من ينتمي إليها من قيادات وأتباع وذلك بما يعمل على تقوية الشعور بالانتماء للحركة.

وقد تضم الحركة عضوية غير نشطة لكن يجب أن تكون هناك مجموعات كبيرة من المنضمات والمنضمين النشطاء الذين لديهم استعدادا لبذل الجهد في سبيل الحركة. ومن الخطأ تصور بدء الحركة بقيادة عدد محدود من السيدات يحملن كل العبء وحدهن بل الأصح أن تكون هناك مجموعة قيادية منذ البداية تضم صاحبات الشخصية القوية (harismatic) من المفكرات والإداريات ومن التخصصات المختلفة ذلك لأن الأمر يتطلب مهارات متعددة تتكامل مع بعضها وتتمكن من قيادة الحركة وتنظيمها وتوجيهها كما أن الاشتراك في الحركة يختلف من حيث نوع الارتباط ومداه ونوع الجهد أو العطاء الذي يبذل في سبيل تحقيق أهدافها لكن هناك حدا أدنى للإشتراك هو الموافقة والإيمان بأهداف الحركة ومساندتها على الأقل على المستوى الفكري واللفظي.

ومتى نشطت الحركة ووسعت قاعدتها استطاعت أن تجعل خطة العمل التي تضعها الدولة بمؤسساتها الحكومية والأهلية موضع التنفيذ وأن تكون العين الساهرة على استمرار المسيرة حتى تحصل المرأة على جميع حقوقها الإنسانية المنصوص عليها في الدساتير القطرية والدولية. وحينما تتكون عدة حركات نسائية قطرية لها قياداتها في كل دولة تنضم هذه الحركات وقيادتها في حركة نسائية على مستوى الوطن العربي . وقد يبدو ذلك حلما ولكن التغيير الحقيقي يبدأ دائما – بحلم من المستطاع تحقيقه.

ملخص قضايا المرأة

* هناك أزمة داخل الأسرة العربية نتيجة للتغيير في دور المرأة دون أن تقوم الدولة بتوفير الخدمات المناسبة والضرورية لمساندة التغيير الذي حدث في دور المرأة مما يستدعي مناقشة القضية داخل إطار عريض يتناول دور الحكومة ودور الجمعيات الأهلية في مساندة التطور الذي حدث والحفاظ على كيان الأسرة.

* هناك حاجة إلى إطار فكري ونظري جديد لمعالجة قضايا المرأة يتفادى وضع المرأة والرجل في موقع صراع.

* بالرغم من وجود قضايا عامة تخص المرأة عامة هناك قضايا خاصة ومختلفة لبعض فئات وقطاعات النساء مثل الطفلة والمرأة المسنة والمرأة الفقيرة والمرأة المهاجرة.. إلخ.

* تعتبر نسبة مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي متدنية إلي حد كبير حتى بالمقارنة بالدول النامية الأخرى.

* لا تزال نسبة الأمية بين النساء عالية في بعض الدول العربية بالرغم من أهمية تعليم المرأة وعلاقته بمؤشرات أخرى هامة مثل وفيات الأطفال وحجم الأسرة ومستوى معيشة العائلة. وهناك بعض نماذج ناجحة في مجال تعليم الفتيات مثل الفصل الواحد يمكن تعميمها خاصة في المناطق الهامشية والريفية والصحراوية.

* لا يزال هناك بعض الدول العربية لم تصادق على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كذلك هناك بعض الدول التي صادقت على الاتفاقية لها

تحفظات لا تتفق مع روح الاتفاقية.

* يحتاج المجتمع إلى التخلص من بعض العادات والتقاليد السلبية ويمكن للجمعيات الأهلية القيام بدور هام في هذا السبيل بجانب الإعلام بقنواته المختلفة.

* لا تزال بعض القوانين تميز بين الجنسين مما يحتاج لمراجعة وتعديل لهـذه القوانين.

* هناك نسبة عالية من الأسر التي تعولها امرأة في بعض الدول العربية وتحتاج المرأة في هذه الأسر إلى خدمات اجتماعية واقتصادية مناسبة.

الملحق الثالث

وثيقة الإسكندرية



وثيقة الإسكندرية
مارس ٢٠٠٤

مؤتمر قضايا الإصلاح العربي
الرؤية والتنفيذ
١٢ - ١٤ مـــارس ٢٠٠٤

بالاشتراك مع
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
مجلس الأعمال العربي
منتدى البحوث الاقتصادية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
منظمة المرأة العربية

تمهيد

(١) اجتمع المشاركون في مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" المنعقد في مكتبة الإسكندرية في الفترة من ١٢ - ١٤ مارس ٢٠٠٤ بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي في الوطن العربي، وتدارسوا إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية. وقد انتهت مناقشاتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قطر على حدة، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من التواجد العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات. وفي الوقت نفسه، يرسخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الوطن العربي كيانا أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الدولي.

(٢) وينبغي ألا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية التي تفرض نفسها على جدول أعمالنا، وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقا للمواثيق الدولية التي تقضي بإقامة دولتين مستقلتين، لكل منهما سيادة حقيقية كاملة، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وتأكيد استقلال العراق، والحفاظ على وحدة أراضيه. يضاف إلى ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وحل المشكلات الحدودية بين الأطراف المتنازعة بالطرق السلمية، دون أن تكون هذه المشكلات ذريعة للتدخل الأجنبي في شئون المنطقة العربية، أو وضعها تحت الوصاية من جديد

(٣) إن التاريخ الحضاري العريق لشعوب هذه المنطقة، ورؤيتها لمستقبلها الواعد، يؤكدان إدانة الإرهاب بكل أشكاله، ومواجهة النواتج الخطرة لأنواع التعصب الديني، وتجسيد قيم التسامح والتفاعل الخلاق بين الثقافات والحضارات.

(٤) إن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية، مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها، طبقا لقائمة أولويات محددة، تمضي على النسق التالي:-

أولا: الإصلاح السياسي

(٥) ونقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما، و في غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديموقراطية.

(٦) وعندما نتحدث عن نظم ديموقراطية- بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي- فإننا نقصد بها -دون أدنى لبس- الديموقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحدا، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية.

(٧) كما تقتضي هذه الديموقراطية الحقيقية كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية، والاعتماد على الانتخابات الحرة ، مركزيا ولا مركزيا، وبشكل دوري، لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية،

وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات، وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها. ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديموقراطي.

(٨) وفي هذا الصدد، فإننا نتقدم بمجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي، نرى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة، في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني. وتتمثل هذه الرؤى فيما يلي:

الإصلاح الدستوري والتشريعي

(٩) بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في بلادنا العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديموقراطية الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديموقراطي، وذلك بما يضمن:

أ- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.

ب- تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، طبقا لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نوايا حسنة.

ج- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديموقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.

د- إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو لم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية

(١٠) ولما كان النظام الديموقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديموقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسئوليتها، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه .

(١١) ومن هنا، فإن ممثلي المجتمع المدني والعمل الأهلي - في هذا المؤتمر - يؤكدون ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها، لأنها تنتقص من ديموقراطية النظام السياسي. وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديموقراطي. ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية .

إطلاق الحريات

(١٢) إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية .

(١٣) تصديق جميع الدول العربية التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية :

أ- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ب- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

ج- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

د- مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان كما وضعه فريق الخبراء العرب (ديسمبر -كانون الأول ٢٠٠٣)

هـ- المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها .

و- الميثاق الدولي للطفل بما يضمن حياة أفضل للطفل العربي .

(١٤) تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديموقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير، والدعامة القوية للشفافية. ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التليفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة .

(١٥) إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة. ويصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي، بالوسائل المتبعة في المجتمعات المتطورة. ولاشك أن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديموقراطي للمجتمع وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية، والتخلص من الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن العربي لافتقاده فرص المشاركة الفعالة المؤثرة على حياته ومستقبله. وأخيرا، ضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي وأشكال الجهد التطوعي .

(١٦) تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديموقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار والمخططون الاجتماعيون، ويعرفون منها خريطة واضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام ومتغيراتها التي لابد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار .

ثانيا: الإصلاح الاقتصادي

(١٧) يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار، وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي.

(١٨) وغني عن البيان، فإن هذا المفهوم للإصلاح الاقتصادي، ينطوي على حسم لكثير من الجدال والمناقشات حول هوية النظام الاقتصادي، وحول كثير من التفاصيل، مثل دور الدولة، والعلاقة بينه وبين دور السوق، والبعد الاجتماعي للتنمية...إلخ

(١٩) وقد اتفقت آراء المجتمعين على أن الأداء الحالي للاقتصاديات العربية لا يتواكب مع التحديات الواجب التصدي لها، ولا يرقى إلى الإمكانات المادية والبشرية وطاقاتها الكامنة. ويفرض قصور أداء الاقتصاديات العربية في المرحلة الراهنة، وما تستوجبه متطلبات المستقبل، إجراء إصلاح اقتصادي جذري يغير من الأوضاع القائمة. إن الإبطاء في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي له تكلفة باهظة وأعباء هائلة، ولن يزيده مرور الوقت إلا سوءا. ويمكننا رصد ما يلي من مؤشرات عن الواقع الاقتصادي العربي:

أ- انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنةً بالمؤشرات الدولية.

ب- تراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية، وتركز الصادرات في منتجات أولية مع هامشية نصيب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات العربية.

ج- تراجع نصيب المنطقة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

د- الإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل وارتفاع حدة البطالة بمعدلات أعلى من متوسطات الدول النامية، مع تركز البطالة بين فئات الشباب والإناث .

هـ- تزايد حدة الفقر في عدد من الدول العربية، حيث يمس الفقر المتعطلين عن العمل ونسبة ملموسة من العاملين أيضا .

(٢٠) إن مجموعة السياسات المقترحة التي يتم اتباعها في المنطقة ركزت بالأساس على تحقيق الاستقرار الكلي، وخفض معدلات التضخم من خلال ثالوث برامج التثبيت والخصخصة والتحرير الاقتصادي. لكن هذا المنهج لم يهتم اهتماما كافيا بموضوعات لا تقل أهمية كالبطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية .

(٢١) وفي عالم عربي شاب وناهض، لابد أن تكون عمالة الشباب وجودة التعليم والخدمات الاجتماعية والبرامج المساندة للمشروعات الصغيرة من العناصر الأساسية في مفهوم الإصلاح وبرامجه مع تحديد واضح للأولويات، وتأكيد أهمية الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق الإصلاح الشامل بجانبيه الاقتصادي والاجتماعي .

الإصلاح الهيكلي

(٢٢) وبناء على ما سبق فإننا نتقدم بالمقترحات الآتية لتحقيق الإصلاح الهيكلي :

أ- إعلان الدول العربية عن خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي، مع تحديد دقيق لدور الدولة بجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي، وموفرة للبيئة الملائمة للقطاع الخاص والقطاع العام في المجالات التي يتمتع بمزايا ومؤهلات لعمله فيها، مع الألتزام بخطط واضحة لإحداث تغيير جذري في الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية، ورفع كفاءة العمل في الجهات الحكومية التي تتعامل مع

المستثمرين والمستوردين والمصدرين مثل: الضرائب والجمارك وجهات إصدار التراخيص.

ب- تشجيع برامج الخصخصة بما في ذلك القطاع المصرفي، وفقا للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة، وتقليص الاستثمارات الحكومية، ما عدا المجالات الإستراتيجية والسلع ذات النفع العام، وإلغاء الحقوق الاحتكارية الحكومية غير المبررة اقتصاديا لتشجيع القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات، وذلك لتعظيم مساهمة القطاع الخاص في إيجاد فرص للتشغيل.

ج- وضع معايير وقواعد للارتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وتأسيس مجالس قومية لدعم القدرة التنافسية مع القيام بإجراء تقييم مستمر يتم نشره.

د- إرساء قواعد الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسبة وتنفيذ أحكام القضاء.

هـ- وإيمانا بأهمية المعلومات والبيانات في هذا العصر، وضرورتها لاتخاذ قرارات مبنية على تحليل سليم ودقيق للواقع، فإن هناك ضرورة لإصدار تشريعات تلزم الجهات المصدرة للبيانات والمعلومات الاقتصادية بما يتيحها لمن يطلبها، وييسر الحصول عليها، وذلك وفقا لقواعد واضحة للإفصاح، مع إعداد قواعد بيانات متكاملة للاقتصاديات العربية.

و- مراعاة الحفاظ على البيئة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

ز- كما نطالب بإيجاد آليات مناسبة لتدريب العاملين في الجهات المختلفة التي تباشر النشاط الاقتصادي، أو تدخل في مساره بشكل مباشر أو غير مباشر كجمعيات رجال الأعمال، واتحادات المصارف وكذلك تدريب رجال النيابة والقضاء الذين تطرح أمامهم قضايا وإشكالات الأدوات والمعاملات المالية والاقتصادية الجديدة من خلال معاهد تدريب القضاة.

(٢٣) وبالنسبة للأبعاد الإقليمية، نخص بالذكر :

أ- تطوير القطاعات المالية العربية بشكل عام، وأجهزتها المصرفية بشكل خاص، وتشجيع إقامة كيانات مصرفية كبيرة، وتحديث أسواق المال العربية، والعمل على ربطها معا .

ب- تطوير الأبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والربط بينها في العالم العربي .

ج- تفعيل الاتفاقات العربية بوضع أهداف قابلة للتحقيق مع تحديد بعض القطاعات ذات الأولوية بوصفها صاحبة الفرصة الكبيرة في نجاح التعاون الاقتصادي مثل: النقل والمواصلات والكهرباء والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مع إيجاد جهاز للمتابعة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لرفع النتائج المحققة إلى القمة العربية، دوريا، مع إعلان ما يصدر من نتائج وتقارير .

د- الاتفاق على إطار ملزم لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية .

هـ- تنظيم سوق العمل العربية عن طريق صياغة واعتماد اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم انتقال العمالة العربية بهدف تنظيم الانتقال لمدد زمنية محددة، وتوصيف ظروف العمل أثناء الإقامة في دول الاستقبال، وتحديد مسئولية الدول المرسلة في التحقق من مهارات وقدرات قوة العمل التي ترسلها، مع إعداد برامج لتأهيل العمالة العربية للانخراط في الأسواق الأجنبية، وفقا لبروتوكولات ومعايير تقييم يتم الاتفاق عليها مع الدول الأجنبية .

و- إنشاء مؤسسة يمولها ويديرها القطاع الخاص في العالم العربي لتدريب القيادات العليا في الإدارة لإعداد أجيال جديدة قادرة على تنفيذ برامج الإصلاح وتطويرها

(٢٤) ولكي تزداد فاعلية العالم العربي على نطاق الاقتصاد العالمي نقترح :

أ- مطالبة الدول المتقدمة بفتح أسواقها للصادرات العربية، وتحديدا الصادرات من السلع الزراعية .

ب- سعيا إلى الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة الصادرات من السلع والخدمات، وزيادة النصيب النسبي من الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، والاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل في الأسواق المختلفة، فإننا نقترح تأسيس إدارة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة في إطار الجامعة العربية لمتابعة قضايا التجارة الدولية، وتمكين الدول العربية من الانخراط الفعال في منظمة التجارة العالمية، وتنسيق المواقف العربية، والدفاع عن مصالحها،وتدريب الكوادر العربية وتأهيلها للتفاوض في قضايا تحرير التجارة والزراعة ونفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق .

(٢٥) ولدفع عجلة الاستثمار نؤكد على :

أ- التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وإزالتها أمام الاستثمار العربي والأجنبي .

ب- تأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الاقتصادية بين المستثمرين .

ج- معاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية .

د- تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير وإقامة المشروعات في القطاعات الخدمية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية .

(٢٦) ونؤكد على أهمية معالجة الفقر بأبعاده المتعددة من التهميش الاجتماعي والسياسي وضعف المشاركة وقلة فرص الارتقاء، الأمر الذي يحول دون الاعتماد على النمو الاقتصادي وحده لحل مشكلة الفقر، والإعلان رسميا عن برنامج زمني تنفيذي لمكافحة الفقر بما يتواءم مع الغايات التي حددتها الأمم المتحدة للألفية الثالثة.

(٢٧) ولأهمية قضية العمالة، وبصفة خاصة للشباب وللمرأة العربية، نقترح:

أ- تطوير برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر بما يسهم في علاج مشكلة البطالة مع إعطاء الفرصة كاملة للإناث في الحصول على التمويل.

ب- تمكين المرأة من المساهمة الكاملة في قوة العمل الوطنية، وذلك بالاعتماد على ما لديها من خبرات ومؤهلات.

ج- مراجعة السياسات الاقتصادية المتبعة من منظور تحقيق التشغيل الكامل لما يقدر بحوالي ٥ مليون من الداخلين الجدد لأسواق العمل العربية سنويا، مع التركيز على سبل علاج لبطالة الشباب. ولن يتحقق ذلك إلا بسياسات تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بما لا يقل عن ٦% إلى ٧% سنويا في المتوسط في السنوات العشر القادمة. ويستلزم ذلك سياسات متكاملة لزيادة الاستثمارات ورفع كفاءات وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وحسن توجيهها.

(٢٨) ويؤكد المجتمعون أن مؤسسات المجتمع المدني العربي، ومؤسسات القطاع الخاص، إذا تمكنت من أداء دورها برفع القيود عنها، فإنها قادرة على الإسهام في الإصلاح الاقتصادي. ويتحقق هذا الإسهام خلال المشاركة في تحديد أولويات الإصلاح، والقيام بتحمل مسئوليتها في التنفيذ، جنبا إلى جنب مع الحكومات. ويقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني دور هام في متابعة تنفيذ الحكومات بما تعد به من إجراءات وحلول في سبيل الإصلاح.

(٢٩) ويطلب المجتمعون من مكتبة الإسكندرية، سعيا إلى تنفيذ هذه المقترحات، الاتفاق مع جامعة الدول العربية بتبني سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة، لمناقشة هذه الموضوعات بالعمق الذي يتناسب وأهميتها ودقتها وضرورة وضعها في إطار عملي، يستجيب إلى تحديات الاقتصاديات العربية على المستوى القطري والإقليمي، وبغرض الخروج باقتراحات محددة يمكن طرحها على الحكومات العربية. ومن أهم هذه الموضوعات ما يلي :

أ- القطاعات المالية العربية والقيود على الاستثمار .

ب- النظام الجمركي الموحد والتجارة البينية .

ج- القدرة التنافسية العربية والمعايير القياسية، وإنشاء مجالس قومية للقدرة التنافسية العربية وتوحيد المعايير القياسية .

د- الحضانات التكنولوجية .

هـ- إدارة الموارد العامة في الوطن العربي .

و- الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي .

ز- الإعلام الاقتصادي والارتقاء به .

ثالثا: الإصلاح الاجتماعي

(٣٠) انطلاقا من أن المجتمع العربي في جملته يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة، فقد آن الأوان للاستفادة من إمكاناته بكفاءة، لتأسيس مجتمع عربي قوي ومتماسك، قادر على حل مشاكله، ومن ثم الانطلاق بقوة وفاعلية لتحقيق التقدم والمشاركة في صنع مستقبله ومستقبل العالم كله.

ويقتضي ذلك العمل على تحقيق الأهداف التالية:

أ- تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسئولية. ويتطلب ذلك إعادة النظر في بعض القيم التي لا تزال تؤثر بالسلب في الحياة العربية، كقيم الخضوع والطاعة على سبيل المثال وإحلال قيم الاستقلالية والحوار والتفاعل الإيجابي محلها.

ب- يقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف، جنبا إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع العربي في التحول إلى مجتمع جديد فعال.

ج- توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وفي هذا الإطار لابد من التركيز على خمسة توجهات، تتكامل وتترابط فيما بينها لتحقيق مجتمع المعرفة وهي:

- تأكيد التنمية الإنسانية وأولوية تطوير التعليم.
- تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير بنيته الأساسية.
- تطوير إستراتيجيات البحث العلمي.
- دعم العمل الحر، والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.
- توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة، سياسيا وثقافيا واقتصادياً.

• توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة، سياسيا وثقافيا واقتصاديا .

(٣١) وضمانا لتحقيق ذلك، يوصي المشاركون بالتالي :

أ- وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله بما يتوافق والمعايير العالمية التي يمكن على أساسها القياس والتقويم، على أن يكون تبني هذه المعايير البداية التي تستطيع كل دولة أن تضيف إليها .

ب- إنشاء هيئات للجودة والاعتماد والرقابة على التعليم في كل دولة عربية، مستقلة عن الوزارات المعنية، على أن تتصل ببعضها في إطار إقليمي، يسمح بالاعتماد المتبادل للخريجين، ويتيح حرية حركة المواطنين بين أسواق العمل .

ج- استمرار تحمل الدولة مسئوليتها في تمويل ودعم مؤسسات التعليم مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة، مع فتح الأبواب لمشاركة المجتمع في تمويل التعليم الجامعي في إطار لا يهدف للربح .

د- دعم البحث العلمي، وزيادة موارده المالية والبشرية، وربطه بمؤسسات الإنتاج والتطوير، وإزالة كافة المعوقات البيروقراطية التي تعرقل حرية البحث وإنتاج المعرفة .

هـ- التوجه نحو اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية، مع المرونة اللازمة لتنوع برامجها .

و- المواءمة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة والنمو الاقتصادي وبناء القدرة التنافسية .

ز- دعوة المجتمع المدني للمشاركة في تمويل التعليم، والإسهام في إدارته ورقابته في المجتمعات العربية .

ح- كفالة حق ممارسة الطلاب لحقوقهم السياسية، بما في ذلك المظاهرات السلمية المنظمة، وحرية التعبير عن الرأي بكافة أشكاله، والأخذ بنظام الانتخاب الديموقراطي في الاتحادات الطلابية، والمشاركة في إدارة شئونهم التعليمية، مع الحفاظ على حق الاختلاف في الرأي لجميع الفئات الطلابية .

ى- الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها، والاتفاق على أسس التقويم المقارن بين الدول العربية في السنوات الدراسية الأولى.

(٣٢) يجب العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية، الأمر الذي يتطلب صياغة سياسات فعالة، تضمن عدالة توزيع الثروة وعوائد الإنتاج في مجالاته المختلفة. وفي هذا المجال، لابد من القضاء على ظاهرة التهميش الاجتماعي لفئات عديدة، وذلك بوضع سياسات منظمة، تقوم على احترام المواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان ووضعها موضع التنفيذ. كما ينبغي تركيز الاهتمام على قضية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع، والعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، تأكيدا لفاعلية مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولا تنفصل عن ذلك قضية إدماج الشباب وتعميق انتمائهم للمجتمع، وتقديم الحلول العاجلة لمشكلات عمالة الشباب، وتطوير الرؤى التنموية المتصلة بهم. وأخيرا وليس آخرا، ضرورة تطوير أوضاع الطفولة العربية وصياغة السياسات الاجتماعية الفعالة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين في المجتمع العربي. وتحتاج مشكلة تزايد معدلات الفقر إلى صياغة إستراتيجية فعالة لمواجهتها في ضوء الحلول التي اقترحتها الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

(٣٣) ومن منطلق المواجهة الفعالة لسلبيات الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة للدول العربية، يرى المجتمعون ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي. هذا العقد من شأنه أن يحدد على وجه قاطع حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن، كما يحدد بشكل حاسم حقوق المواطن العربي وكيفية الحفاظ عليها.

رابعا: الإصلاح الثقافي

(٣٤) يضع المشاركون في المؤتمر المشكلات والتحديات الثقافية القومية والقطرية في اعتبارهم، وذلك من منظور يؤكد بمجموعة من الأولويات الثقافية التي لا يمكن إغفالها، وفي مقدمتها :

أ- العمل على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها. وفي الوقت نفسه، القضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية وخطب المساجد ووسائل الإعلام الرسمي وغير الرسمي .

ب- تشجيع الاستمرار في تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين بما يقتضيه ذلك من إطلاق الحريات الفكرية، وفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها في قضايا المجتمع للعلماء والباحثين، تحقيقا لخير الفرد والمجتمع، ومواجهة لكل صور التشدد والحرفية الجامدة في فهم النصوص الدينية والابتعادبهاعن مقاصدها ومبادئها الكلية. ويستلزم ذلك أن يمضي إصلاح الخطاب الديني في اتجاه يتسق وروح العلم وحكم العقل والمتطلبات العصرية. وهو الاتجاه الذي يزيل التناقض الضار بين حرية الفكر والإبداع والوصاية التي يفرضها البعض باسم الدين الذي يدعو إلى المجادلة بالتي هي أحسن ولا يفرض إرهابا فكريا على المختلفين .

ج- المضي قدما في تحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يحقق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل، تأكيدا لفاعلية المشاركة الاجتماعية بمعانيها الكاملة .

د- تهيئة المناخ لتحقيق التطوير الديموقراطي وتداول السلطة سلميا، وذلك بالعمل على مواجهة الرواسب والعادات الجامدة والآثار المتراكمة لأوضاع وأساليب سياسية فاسدة من شأنها أن تحول دون فاعلية المشاركة السياسية. وشأن هذه المواجهة تغيير النظرة السياسية والاجتماعية إلى المرأة، وتأكيد إسهامها الثقافي وإنجازها العلمي،

ودورها اللازم في عملية التنمية، انطلاقا من أن التنمية الثقافية هي أساس أية تنمية. والخطوة الأولى لأي إصلاح جذري لا يمكن نجاحها إلا بإشاعة ثقافة الديموقراطية في مناهج التعليم والإعلام .

هـ- تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار مع المغايرين، وذلك جنبا إلى جنب مع تجديدما يتصل بهذا الخطاب من أنواع خطابات الإعلام والسياسة والطوائف الاجتماعية .

و- إصلاح المؤسسات الثقافية العربية وتفعيلها عن طريق دعمها ماديا ومعنويا بما يعينها على التفكير المستقل، وتوسيع دوائر خططها، والتنسيق بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات والهيئات الأخرى المؤثرة في العمل الثقافي .

ز- العمل على إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر، ويحرك عملية الإبداع، بعيدا عن وصاية أي جهة أو فئة باسم الدين أو التقاليد أو الخصوصية أو السياسة، أو ما يطلق عليه تجاوزا اسم المصلحة العامة، فتقدم الأمم مرهون بكفالة الحرية الكاملة لمبدعيها ومفكريها في مجالات أنشطتهم المختلفة .

ح- دعم العمل الثقافي على المستوى القومي، وتجسيد مبدأ الاعتماد المتبادل في اقتصاديات الثقافة .

ط- الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تكيفها مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات .

ي- تشجيع التفاعل الثقافي مع العالم كله بما يؤكد ثقافة التنوع البشري الخلاق، والإسهام الفاعل في المنظمات العالمية بما لا يتناقض وخصوصيتنا الحضارية التي تؤكدها الأبعاد الإنسانية لميراثنا الثقافي الأصيل .

ك- تأكيد العلم بوصفه مكونا أساسيا من مكونات الثقافة، وبوصفه مسارا راسخا للنظرة المستقبلية التي تؤسس في الوعي الثقافي العام ضرورة مجتمع المعرفة الذي هو السبيل الأمثل للتقدم في كل مجال .

ل- توثيق الواقع الثقافي العربي في بيانات وإحصاءات سنوية، ترصد آليات الإنتاج وأشكال المتابعة، وكذلك تنسيق الجهود في تنظيم أنشطة النقابات العربية والمهنية العاملة في ميادين الثقافة،ونشر نتائجها .

(٣٥) وأخيراً وليس آخراً تنشيط التبادل الثقافي القومي عن طريق الإجراءات التالية :

أ- إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية، على امتداد الأقطار العربية، ورفع مستوى البرامج التنافسية مع البرامج الممثلة للثقافات الأجنبية .

ب- تنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل للصحف والمجلات والكتب للتغلب على مشكلات التوزيع وعرقلة تدفق المطبوعات العربية .

ج- تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية، وتنسيق اختياراتها في مسارين متزامنين: أولهما الترجمة من العربية لكل اللغات الحية، وثانيهما من اللغات الحية إلى اللغة العربية .

د- تشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية الخلاقة على المستويين القطري والقومي بما يكون حافزا للمزيد من الإنجاز في كل مجالات العمل الثقافي. ويكون ذلك بالجوائز القيمة وأشكال التكريم المؤثرة قطريا وقوميا .

خامساً: آليات المتابعة مع المجتمع المدني

(٣٦) إن إبراز المؤتمر لجوانب الإصلاح العربي المطلوبة يقتضي بالضرورة وضع مجموعة مترابطة من آليات التنفيذ، تتيح متابعة ما تم التوصل إليه من مقترحات وتوصيات. وفي هذا الصدد، لابد من التركيز على دور المجتمع المدني العربي في الإصلاح، خصوصا في مختلف مجالات التنمية المستدامة، بما يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية :

أ- تأسيس منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية، ليكون فضاء مفتوحا للمبادرات والحوارات الفكرية والمشاريع العربية، سواء فيما يتعلق بالإصلاح العربي، أو إقامة جسر لكل أشكال الحوار والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العالمي. ويتم ذلك من خلال عقد ندوات وحوارات مشتركة، عربية وعالمية، حول موضوعات التنمية بشكل عام، وإبراز دور الشباب والمرأة في التنمية بوجه خاص. يضاف إلي ذلك تنفيذ مشروعات التعاون في مجالات التنمية المختلفة. ويتصل بعمل هذا المنتدى تأسيس مرصد اجتماعي عربي، لمتابعة نشاط المجتمع المدني العربي، ورصد وتقييم مشاريع الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالاعتماد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية .

ب- تختار مؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي عددا من نماذج الجمعيات غير الحكومية الناجحة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، وذلك لعرض نشاطاتها وبيان مردودها الاجتماعي في مؤتمر عربي عام، يعقد سنويا، في الإسكندرية أو في أحد الأقطار العربية لإبراز دور المجتمع المدني في التنمية .

ج- عقد مؤتمرات عربية وطنية داخل كل بلد لمناقشة الفكر الإصلاحي وعرض التجارب الناجحة في هذا المجال على المستويين: العربي والعالمي .

وتبدأ مكتبة الإسكندرية بالإعلان عن استضافتها للمؤتمر القادم عن "الإصلاح في مصر"

د- عقد ندوات عربية إقليمية تناقش موضوعات محددة في مجالات الإصلاح المختلفة .

هـ- تشكيل لجنة متابعة تجتمع كل ستة أشهر على الأقل لمراجعة ما تم تنفيذه، وذلك لدعم منتدى الحوار بعد تأسيسه .

خـــــاتـــمـــة

ويؤكد المجتمعون - في النهاية - أن رؤى الإصلاح التي قاموا بصياغتها لا تقع مسئولية تنفيذها على الحكومات وحدها، وإنما على المجتمع المدني والحكومات معا، فالمستقبل الواعد لأمتنا العربية لن يتحقق إلا باستثمار كل الطاقات الخلاقة والاجتهادات الأصيلة والعمل الدءوب الذي يجمع بين الرؤية والتنفيذ .

الموقعون على الوثيقة[1]

الأستاذ إبراهيم الدقاق

دولة فلسطين

الدكتور إبراهيم جميل بدران

جمهورية مصر العربية

الدكتور إبراهيم صالح النعيمى

دولة قطر

الدكتور أحمد أحمد الجويلى

جمهورية مصر العربية

الأستاذ أحمد الفقيه

الجماهرية العربية الليبية

الأستاذ أحمد اليبورى

المملكة المغربية

١ – رتبت الأسماء ألفبائياً

الأستاذ أحمد بن عبد الله سالم الفلاحى

سلطنة عمان

الأستاذ أحمد طه السيد

جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد كمال أبو المجد

جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد ماضى

المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذ أحمد يوسف

جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد يوسف القرعى

جمهورية مصر العربية

الدكتور أسامة غزالى حرب

جمهورية مصر العربية

الدكتور إسماعيل سراج الدين

جمهورية مصر العربية

الأستاذ السيد النحاس

جمهورية مصر العربية

الأستاذ السيد ياسين

جمهورية مصر العربية

الدكتور الطاهر بن أحمد اللبيب لبيب

الجمهورية التونسية

الدكتور أنس الفقي

جمهورية مصر العربية

الدكتورة إنصاف حمد

الجمهورية العربية السورية

الدكتور أنور قرقاش

المملكة المغربية

الدكتور باقر النجار

مملكة البحرين

الدكتور بنسالم جميش

المملكة المغربية

الأستاذ بهاء الدين الطود

المملكة المغربية

الأستاذ تامر مصطفى صابر أمين

جمهورية مصر العربية

الدكتورة تغريد محمد القدسى

دولة الكويت

الدكتور جابر أحمد عصفور

جمهورية مصر العربية

الدكتور جمال مختار

جمهورية مصر العربية

الدكتور جمعة أحمد عتيقة

الجماهرية العربية الليبية

السيدة جميلة على رجاء

الجمهورية اليمنية

الأستاذ جهاد بسام الخازن

الجمهورية اللبنانية

الدكتور حافظ أبو سعده

جمهورية مصر العربية

الدكتور حسام الألوسى

دولة العراق

الدكتور حسام بدراوى

جمهورية مصر العربية

الأستاذ حسن اليملاحى

المملكة المغربية

الدكتور حسن عبد ربه المصرى

جمهورية مصر العربية

الأستاذة حسنة محمد رشيد

جمهورية مصر العربية

الأستاذ حسين شبكشى

المملكة العربية السعودية

الدكتور حيدر إبراهيم على

جمهورية السودان

الشيخ خالد آل نهيان

الإمارات العربية المتحدة

السيد خالد القشطينى

دولة العراق

الأستاذ خالد عبد الرحمن الزعفرانى

جمهورية مصر العربية

السيدة خدوجة مللولى

الجمهورية التونسية

الدكتور خليل محمد خليل

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتورة دانيال الحوايك

الجمهورية اللبنانية

الدكتور رشيد محمد رشيد

جمهورية مصر العربية

الدكتور رفعت السعيد

جمهورية مصر العربية

الدكتورة رفيعة عبيد غباش

الإمارات العربية المتحدة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين

جمهورية مصر العربية

السيدة سارة بنت محمد الخثلان

المملكة العربية السعودية

الدكتور سامى عبد الله خصاونة

المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذة سامية الفاسى

الجمهورية التونسية

الدكتور سعد بن عبد الرحمن البازعى

المملكة العربية السعودية

الدكتور سعيد الدقاق

جمهورية مصر العربية

السيد سماح سهيل إدريس

الجمهورية اللبنانية

الدكتور سمير رضوان

جمهورية مصر العربية

الأستاذة سميرة لوقا

جمهورية مصر العربية

الدكتورة سهام عبد الوهاب الفريح

دولة الكويت

الأستاذة سولافا سمير

جمهورية مصر العربية

الأستاذ سيف الرحبى

سلطنة عمان

الدكتور شفيق غبرة

دولة الكويت

الأستاذة شهيرة زيد

جمهورية مصر العربية

السيدة شيخة حمود النصف

دولة الكويت

الدكتور صالح محمد الخثلان

المملكة العربية السعودية

الدكتور صلاح الدين الجوهرى

جمهورية مصر العربية

الأستاذ صلاح الدين حافظ

جمهورية مصر العربية

الدكتور صلاح فضل

جمهورية مصر العربية

الدكتور طه عبد العليم

جمهورية مصر العربية

الدكتور طيب تيزينى

الجمهورية العربية السورية

الدكتور عبد الرازق قسوم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

السفير عبد الرؤوف الريدى

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عبد الرحمن التليلى

الجمهورية التونسية

الدكتور عبد السلام المسدى

الجمهورية التونسية

الدكتور عبد السلام غرمينى

المملكة المغربية

الأستاذ عبد العزيز الدورى

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور عبد العزيز محمد حجازى

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عبد القادر الشاوى الودى

المملكة المغربية

الدكتور عبد الكريم حمود الدخيل

المملكة العربية السعودية

الأستاذ عبد الكريم مروة

الجمهورية اللبنانية

الدكتور عبد الله الحراصى

سلطنة عمان

الدكتور عبد الله الخليفة

المملكة العربية السعودية

الدكتور عبد الله محمد الغذامى

المملكة العربية السعودية

الدكتور عبد الملك مرتاض

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الدكتور عبد المنعم سعيد

جمهورية مصر العربية

الدكتور عبد الوهاب تازى سعود

المملكة المغربية

الأستاذة عبلة سليم قاضى

الجمهورية اللبنانية

الدكتور عصمت عبد المجيد

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عقيل حامد بشير

جمهورية مصر العربية

الأستاذة علوية صبح

الجمهورية اللبنانية

الدكتور على أحمد عتيقة

الجماهيرية العربية الليبية

الدكتور على حسن حرب

الجمهورية اللبنانية

الأستاذ عماد الدين أديب

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عمر سعيد حسن

مملكة البحرين

الأستاذ عمرو مكرم عبد الغنى الطنطاوى

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عونى فرسخ

دولة فلسطين

الدكتور غالب غانم

الجمهورية اللبنانية

الأستاذة غيدة طلعات ضاهر

الجمهورية اللبنانية

الأستاذ فاروق جويدة

جمهورية مصر العربية

الدكتورة فريدة العلاقى

الجماهيرية العربية الليبية

الدكتورة فهيمة شرف الدين

الجمهورية اللبنانية

الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن إبراهيم بن معمر

المملكة العربية السعودية

الأستاذ قصى صالح الدرويش

الجمهورية العربية السورية

الدكتور كلوفيس مقصود

الجمهورية اللبنانية

الدكتور كمال الصغيرى

الجمهورية التونسية

الدكتور كمال عبد اللطيف

المملكة المغربية

الدكتورة لطيفة التيجانى

المملكة المغربية

السيدة لميس يوسف عثمان ناصر

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة لولوة صالح الملا

دولة الكويت

الأستاذة لولوة صالح عبد الله العوضى

مملكة البحرين

الدكتورة مارى عازر مخائيل

الجمهورية اللبنانية

الدكتور مبارك ربيع

المملكة المغربية

الدكتور مجيد على غانم

الجمهورية اليمنية

الدكتور محسن جاسم الموسوى

الإمارات العربية المتحدة

الدكتور محسن يوسف

جمهورية مصر العربية

الأستاذ محمد إدريس

جمهورية مصر العربية

الأستاذ محمد سيد أحمد

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد شفيق جبر

جمهورية مصر العربية

الأستاذ محمد صقر

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبى

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد عبد اللاه

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد عبد اللطيف طلعت

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد عدنان سلامة بخيت

المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذ محمد على النقى

دولة الكويت

الدكتور محمد غانم الرميحى

دولة الكويت

الوزير محمد فائق

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد مزين

المملكة المغربية

الدكتور محمد مصطفى كمال

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد نور فرحات

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمود أباظة

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمود فهمى القاضى

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمود محيى الدين

جمهورية مصر العربية

الدكتور محيى الدين اللاذقانى

الجمهورية العربية السورية

الأستاذ مروان جرجى اسكندر

الجمهورية اللبنانية

السفيرة مشيرة محمد خطاب

جمهورية مصر العربية

السيد مصطفى الحمارنة

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور مصطفى الفقى

جمهورية مصر العربية

الدكتور مصطفى شريف عبد القادر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الدكتور معجب سعيد الزهرانى

المملكة العربية السعودية

الدكتور منذر واصف عمر المصرى

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور منصور إبراهيم الحازمى

المملكة العربية السعودية

الأستاذة منى عبد العظيم أنيس

جمهورية مصر العربية

الأستاذة منى عبد الله فياض

الجمهورية اللبنانية

الدكتورة منى مكرم عبيد

جمهورية مصر العربية

الدكتورة مي بنت محمد بن إبراهيم آل خليفة

مملكة البحرين

الدكتور ميلاد حنا

جمهورية مصر العربية

الدكتور ناصر السيد محمد

جمهورية السودان

الأستاذ ناصيف الياس ناصر

الجمهورية اللبنانية

الأستاذة نانسى جمال الدين عقيل

جمهورية مصر العربية

الأستاذ نبيل بدر سليمان

الجمهورية العربية السورية

المهندس نبيل صمويل

جمهورية مصر العربية

الدكتور نجيب خدارى

المملكة المغربية

السيد نصر طه مصطفى

الجمهورية اليمنية

الدكتورة هاجر بن إدريس

الجمهورية التونسية

الدكتورة هبة رؤوف عزت

جمهورية مصر العربية

الدكتورة هتون أجواد فاسى

المملكة العربية السعودية

الدكتورة هدى بدران

جمهورية مصر العربية

الأستاذة هدى سويرس

جمهورية مصر العربية

الأستاذ هشام أبو العلا

جمهورية السودان

الدكتور هشام الشريف

جمهورية مصر العربية

الدكتور همام بشارة عصيب

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة وحيدة حامد حيدر

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتورة ودودة بدران

جمهورية مصر العربية

الأستاذة وديعة حليم جبارة

الجمهورية اللبنانية

الأستاذ وليد خدورى

دولة العراق

الدكتور يحيى الجمل

جمهورية مصر العربية

اللجنة التحضيرية

الدكتور أحمد إبراهيم الفقيه

الجماهيرية العربية الليبية

الدكتور إسماعيل سراج الدين

جمهورية مصر العربية

الأستاذ السيد ياسين

جمهورية مصر العربية

الدكتور الطيب صالح

جمهورية السودان

الدكتور جابر أحمد عصفور

جمهورية مصر العربية

الدكتورة سهام عبد الوهاب الفريح

دولة الكويت

الدكتور صلاح فضل

جمهورية مصر العربية

الدكتور عبد السلام المسدى

الجمهورية التونسية

الدكتور عبد الوهاب بدرخان

الجمهورية اللبنانية

الدكتور محسن يوسف

جمهورية مصر العربية

الدكتورمحيى الدين اللاذقانى

الجمهورية العربية السورية

الدكتور نجيب خدارى

المملكة المغربية

الدكتورة هيفاء أبو غزالة

المملة الأردنية الهاشمية

اللجنة الاستشارية

الدكتور الشاذلي القليبي

الجمهورية التونسية

الدكتور بطرس بطرس غالي

جمهورية مصر العربية

الأمير حسن بن طلال

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور سليم الحص

الجمهورية اللبنانية

الدكتور عبد العزيز محمد حجازى

جمهورية مصر العربية

الدكتور عبد الكريم الاريانى

الجمهورية العربية اليمنية

الدكتور عصمت محمد عبد المجيد

جمهورية مصر العربية

الدكتور إسماعيل سراج الدين

رئيس المؤتمر

الدكتور محسن يوسف

أمين عام المؤتمر

الفهرس

ـ الملاحــق

الملحق الأول: عمالة الشباب والسياسات المطلوبة

مكتبة الإسكندرية

صندوق بريد ١٣٨، شاطبى، الإسكندرية ٢١٥٢٦، جمهورية مصر العربية

تليفون : ٤٨٣٩٩٩٩ (٢٠٣)

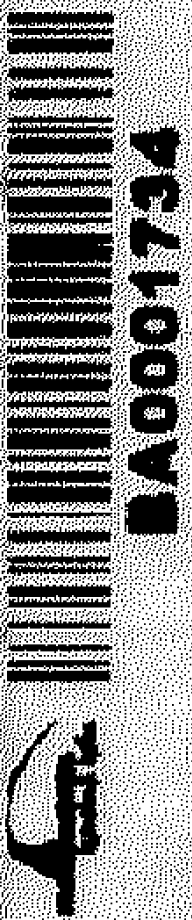
فاكس : ٤٨٣٠٣٣٩ (٢٠٣)

www.bibalex.org
secretariat@bibalex.org

منتدى الإصلاح العربى
www.arabreformforum.org
arf@bibalex.org

قضايا الإصلاح العربى

تستعيد مكتبة الإسكندرية ـ فى أنشطتها العديدة ـ وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة فى مسيرته الخلاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعى ـ والأمر كذلك ـ أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة.



ISBN 977 - 6163 - 02 - 5